بنك لشا
LESHA BANK

نحو التكيّف
والاستدامة
والمرونة والسرعة

التقرير السنوي
٢٠٢٣

حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني, أمير البلاد المفدى

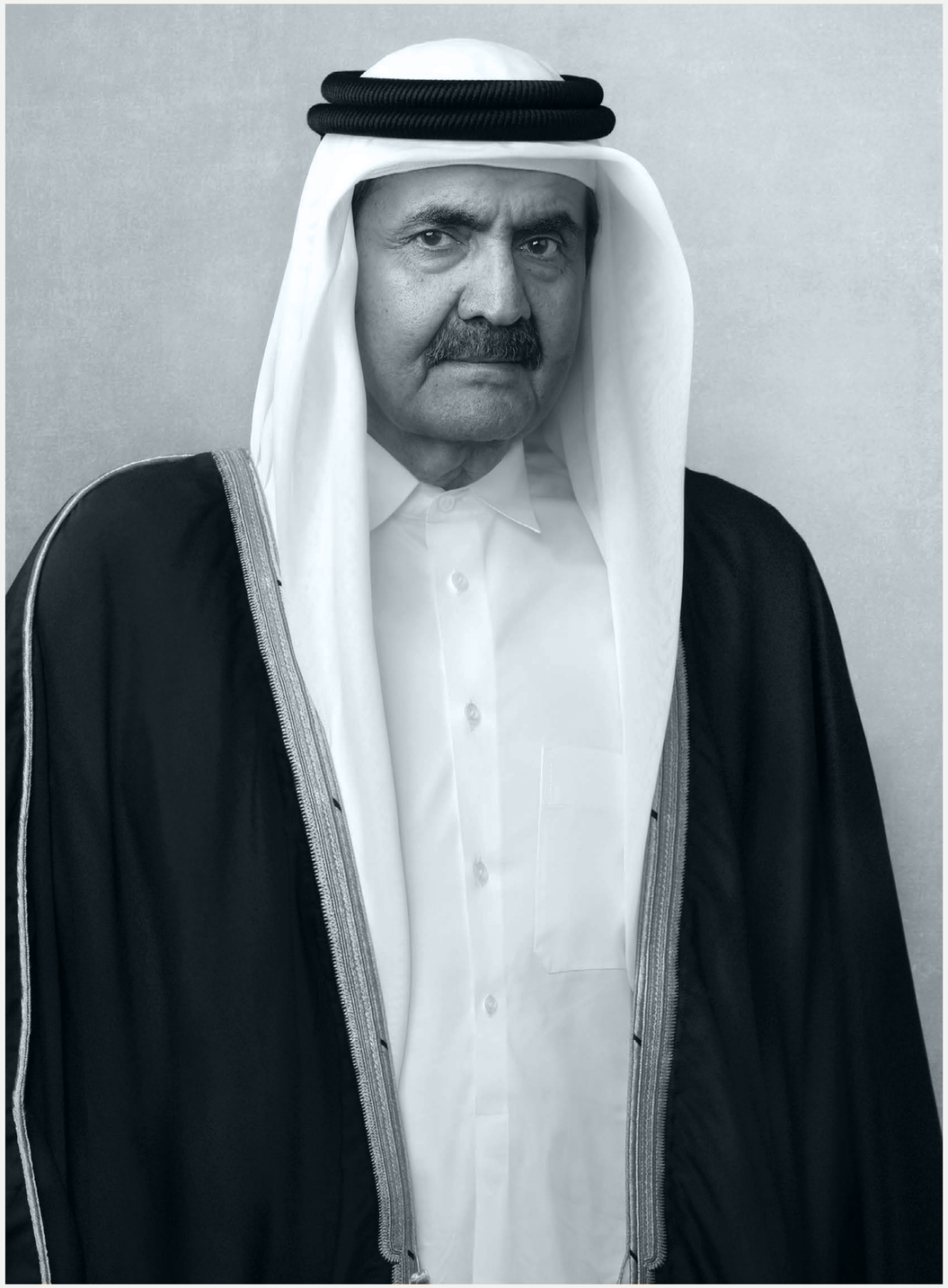

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني, الأمير الوالد

جدول المحتويات

٠٦ نحو التكيّف والاستدامة والمرونة والسرعة

٠٨ معلومات أساسية ونظرة عامة

١٠ الاستراتيجية ولمحة عن الأداء المالي

١٢ تصريح رئيس مجلس الإدارة

١٤ تصريح الرئيس التنفيذي

١٦ مجلس الإدارة وفريق الإدارة

٢٠ مراجعة الأعمال

٢٣ مواردنا البشرية

٢٨ مراجعة الرقابة المالية
تخطيط القوة العاملة

مراجعة العمليات
العمليات
تكنولوجيا المعلومات

٣٢ هيئة الرقابة الشرعية

٣٤ الجوائز والمسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

٣٦ تقرير حوكمة الشركات

٣٨ تقرير مجلس الإدارة

٤٠ البيانات المالية الموحدة

نحو التكيّف والاستدامة والمرونة والسرعة

السعي إلى التميز
في ظل التطور السريع لقطاعات الخدمات المصرفية والمالية العالمية خلال عام ٢٠٢٣، ركّز بنك لِشا على "التكيُّف والاستدامة والمرونة والسرعة " في نهجه الاستثماري، ما يعكس سعيه المستمر إلى التميز.

أساس متين لسوقٍ متغيّر باستمرار
مع تركيزنا على المصالح الفضلى لعملائنا والمساهمين وأصحاب المصلحة، اعتمدنا نهجاً يركز على القدرة على التكيُّف والاستدامة والمرونة والسرعة، وذلك لأسباب عدة أهمها:

يبرز الالتزام بالقدرة على **التكيُّف** حرص البنك على الاستجابة لقوى السوق الديناميكية، والتقدمات التقنية، والتغييرات التنظيمية.

أصبحت مبادرات **الاستدامة** جزءاً لا يتجزأ من عملياتنا، حيث تُظهر التزامنا بدعم مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتساعدنا على ربط النجاح المالي بالرفاه الاجتماعي الأوسع.

في المشهد الاقتصادي المتغير باستمرار، تُعد **المرونة** حاسمة وضرورية للحماية من التحديات غير المتوقعة، مثل فترات الركود الاقتصادي والأزمات العالمية.

يعمل تخصيص الموارد من أجل **السرعة** على تعزيز قدرتنا على اغتنام الفرص بشكل أسرع وتجاوز الظروف التي تتسم بعدم اليقين.

في عام ٢٠٢٣، أظهر بنك لِشا جلياً أنه يسعى إلى تعزيز التنافسية وتقديم قيمة ملموسة لأصحاب المصلحة.

ومن خلال تجسيد مبادئ التكيُّف والاستدامة والمرونة والسرعة، يوفر البنك للمستثمرين إحساساً بالطمأنينة من خلال التركيز على إدارة المخاطر والاستدامة بشكل استباقي، بينما يمنح أصحاب المصلحة الأمان كونهم يتعاملون مع بنك يعتبر الوعي الاجتماعي والبيئي جزءاً لا يتجزأ من رؤيته.

في هذه المرحلة من رحلتنا للنمو والتطور، نرى أن تبني التكيُّف والاستدامة والمرونة والسرعة ليس مجرد خيار استراتيجي، بل إنه بالنسبة لنا شرط أساسي للمساهمة في تحقيق تطلعات أصحاب المصلحة بنجاح، ومسار محدد نحو مجتمع أفضل.

معلومات أساسية

اسم الكيان
بنك لِشا ذ.م.م. (عامة)

الهيكل القانوني
شركة ذات مسؤولية محدودة (عامة)
تأسست في هيئة تنظيم مركز قطر للمال

رقم الترخيص الصادر عن مركز قطر للمال
٠٠٠٩١

تاريخ التسجيل
٤ سبتمبر ٢٠٠٨

رأس المال المصرح به
٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق

رأس المال المدفوع
١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق

القيمة السوقية
١,٤٨١,٧٦٠,٠٠٠ ر.ق.
(كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)

رمز التداول
بورصة قطر (QSE:QFBQ)

فريق الإدارة العليا

السيد محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي

السيد جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار

السيد محمد توسيف مالك
المدير المالي

السيدة فوليا بلاس
رئيسة قسم إدارة المخاطر

السيد محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات

السيد محمد أبو خلف
رئيس الخزينة

السيدة ريتا الحلو
رئيسة دائرة الشؤون القانونية والإلتزام وأمينة سر مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فيصل بن آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد يوسف المانع
نائب الرئيس

السيد ابراهيم محمد ابراهيم الجيدة

السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري

السيد عيسى محمد المهندي

السيد جاسم محمد الكعبي

السيد سعد ناصر الكعبي

المدقق الخارجي

تم انتخاب شركة إرنست آند يونغ في الجمعية العمومية السنوية للسنة المالية ٢٠٢٣

عنوان المقرّ الرئيسي

الطابق الرابع
برج تورنادو
الخليج الغربي، الدوحة
رقم الهاتف: ٣٣٣٣ ٤٤٤٨ ٩٧٤ +
رقم الفاكس: ٣٥٦٠ ٤٤٤٨ ٩٧٤ +
الموقع الإلكتروني: www.leshabank.com
البريد الإلكتروني: information@leshabank.com

تم إعداد التقرير السنوي وعرضه على الجمعية العمومية للبنك للموافقة عليه في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 فبراير 2024. وهو يحتوي على الأقسام الموضحة في جدول المحتويات بالإضافة إلى تقرير الحوكمة الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي لعام 2023. ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي الذي يشمل تقرير الحوكمة على موقع البنك الإلكتروني/علاقات-المستثمرين/البيانات-المالية/www.leshabank.com/ar

نظرة عامة

الرؤية

يهدف البنك إلى أن يصبح رائداً عالمياً في الخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال تقديم فرص استثمارية مبتكرة تسهم في تحقيق نمو مستدام.

تأسس عام ٢٠٠٨

بنك لِشا هو أول مصرف استثماري مستقل متوافق مع الشريعة الإسلامية في قطر يحصل على ترخيص من هيئة تنظيم مركز قطر المالي ومدرج في بورصة قطر تحت الرمز (QSE: QFBQ).

متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

مراجعة وموافقة هيئة الرقابة الشرعية على كلّ صفقة واستثمار.

الأصول الخاضعة للإدارة

٦.٢ مليار ريال قطري من الأصول الخاضعة للإدارة المُستثمرة في العقارات والملكية الخاصة.

عروض المنتجات

نحن نقدم خدمات متميزة في مجالات الملكية الخاصة والعقارات والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات والخدمات المصرفية للشركات والخزينة، وذلك للأفراد ذوي الملاءة العالية وأصحاب الثروات الضخمة، والشركات والمؤسسات المعروفة.

فريق وشركاء متمرسون

بفضل نهج بنك لِشا الشامل المتعدد التخصصات وشبكاته الواسعة، يتسنى له جذب فرص استثمارية فريدة على الساحة العالمية.

الاستراتيجية

لمحة عن الأداء المالي

إجمالي الأصول

٦.٣ مليار ريال قطري (٢٠٢٣)

٪٢٠ ٥,٢ مليار ريال قطري (٢٠٢٢)

إجمالي الاستثمارات

٢.٧ مليار ريال قطري (٢٠٢٣)

٪٣٤ ٢ مليار ريال قطري (٢٠٢٢)

إجمالي حقوق الملكية

١.٢ مليار ريال قطري (٢٠٢٣)

٪٩ ١,١ مليار ريال قطري (٢٠٢٢)

إجمالي الأصول المُدارة

٦.٢ مليار ريال قطري (٢٠٢٣)

٪١٨ ٥,٢ مليار ريال قطري (٢٠٢٢)

نسبة كفاية رأس المال

٪١٩.٤٥

القيمة الدفترية

١.١٠ ريال قطري

صافي الربح

٩٤.٤* مليون ريال قطري (٢٠٢٣)

٪٢٥ ٧٥,٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٢)

إجمالي الدخل

١٩٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٣)

٪٦٩ ١١٥.٦ مليون ريال قطري (٢٠٢٢)

المصروفات الكلية

٩٣.٣ مليون ريال قطري (٢٠٢٣)

٪١٢ ١٠٥.٨ مليون ريال قطري (٢٠٢٢)

العائد على متوسط حقوق الملكية

٪٧.٩٧

العائد على متوسط الاصول

٪١.٦٣

ربحية السهم

٠.٠٨٤ ريال قطري

* منسوبة إلى مساهمي البنك

تصريح
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمون الكرام، يسرني أن أقدم إليكم، باسم مجلس إدارة بنك لِشا، التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

خطوة أولى نحو سلسلة من الإنجازات القادمة

شكّل تحوُّلنا من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا، والذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر ٢٠٢٢، محطة بارزة في مسيرتنا. واستكمالاً للزخم الذي تحقق خلال العامين الماضيين بفضل رؤيتنا المُعاد صياغتها ونظرتنا المتجددة، يسعدنا أن نبلغكم أن عام ٢٠٢٣ كان عاماً آخر من الربحية المستمرة. وخلال هذه الفترة، حققنا صافي ربح بقيمة ٩٤,٤ مليون ريال قطري منسوباً لجميع المساهمين.

علاوة على ذلك، وتأكيداً على متانة وضعنا المالي ومحفظة الاستثمارات المتنوعة وحضورنا القوي في السوق، فقد حافظت إجمالي الأصول المدارة على قيمة ثابتة بلغت ٦,٢ مليار ريال قطري كما في نهاية عام ٢٠٢٣.

على صعيد المؤشرات المالية الرئيسية، ارتفع إجمالي دخل البنك بنسبة ٦٩٪ ليصل إلى ١٩٥ مليون ريال قطري، بينما بلغ كل من إجمالي ودائع العملاء وإجمالي الأصول ٣ مليار ريال قطري و٦,٣ مليار ريال قطري على التوالي. وعلاوةً على ذلك، وصلت استثمارات البنك إلى ٢,٧ مليار ريال قطري، ما يشير إلى نمو بنسبة ٣٤٪ مقارنةً بمبلغ ٢ مليار ريال قطري في العام السابق. كما يلتزم البنك بالمتطلبات التنظيمية كافة، حيث يبلغ معدل كفاية رأس المال ١٩,٤٥٪.

وإزاء التحديات الكبيرة التي واجهها قطاع الاستثمار حول العالم، استفدنا من شبكتنا من الشركاء الاستراتيجيين ومعرفتنا بالسوق وخبرة موظفينا، لتحويل هذه التحديات إلى فرص لتعزيز مكانتنا وتهيئة مصادر دخل مستدامة.

يتمحور مفهوم تقريرنا السنوي لهذا العام حول نهج «المحافظة على التوازن بين التكيُّف والاستدامة والمرونة والسرعة » الذي يسلط الضوء على أربعة عناصر رئيسية شكلت جوهر الجهود التي بذلناها خلال العام للمحافظة على زخم النمو. وبينما نمضي بثبات نحو الريادة في مجالات الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة وإدارة الثروات العالمية، سنواصل دمج هذه العناصر في كل جانب من جوانب أعمالنا للحفاظ على متانة منتجاتنا واستثماراتنا في مواجهة أي تقلبات اقتصادية محتملة.

استراتيجية مرنة وموثوقة

واصل بنك لِشا في عام ٢٠٢٣ التركيز على تحقيق رؤيته الاستراتيجية التي تتجسد في نهج ثلاثي مُثبت وموثوق يقوم على «التطور، والتوسع، والتحرك». يركز نهجنا الاستراتيجي على استقطاب فرص استثمارية مربحة تحظى بقبول واسع وتتمركز حول الأصول المدُارة، وذلك من خلال توحيد المعايير وتبني الأتمتة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة والفعالية من أجل تقديم تجربة عملاء أفضل وأكثر جودة. بالإضافة إلى ذلك، واصلنا تبني نهجنا الاستباقي لتطوير عروض إدارة الثروات، وتنويع منتجاتنا عبر جميع خطوط الأعمال، وتعزيز مكانتنا كمؤسسة مالية ديناميكية تركز على العملاء بهدف توسيع بصمتنا بشكل أكبر في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

نحو آفاقٍ جديدة

نجحنا هذا العام في تعيين السيد محمد إسماعيل العمادي كرئيس تنفيذي جديد للبنك، وهو مصرفي مخضرم يتمتع بأكثر من ستة عشر عاماً من الخبرة المصرفية على أعلى المستويات. وقد ساهمت هذه الخطوة في تعزيز قدرة البنك على تنفيذ أولوياته الاستراتيجية بسلاسة، مستفيداً من قيادته القائمة على القيم، حيث يمضي البنك بخطى ثابتة نحو تنفيذ خطته الاستراتيجية الخماسية ومواصلة تطوير أعماله الرئيسية لتقديم قيمة طويلة الأجل وعوائد مستدامة للمساهمين.

ختاماً، أود أن أتقدم بخالص شكري وعرفاني إلى صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، على قيادته الحكيمة لبلادنا، وأيضاً إلى الجهات التنظيمية، وبالتحديد مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة الرقابة الشرعية على التوجيهات الرشيدة والدعم المستمر في جميع مراحل تطور البنك.

أود أيضاً أن أتقدم بالشكر لعملائنا وشركائنا في الأعمال والمساهمين وأصحاب المصلحة على ثقتهم ودعمهم وولائهم. ويبقى بنك لِشا ثابتاً في سعيه للتميز والتكيّف والنمو المستدام، ونحن نتطلع إلى الفرص الواعدة التي تنتظرنا.

مع أطيب التمنيات،

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أشارك معكم أبرز إنجازات ونتائج بنك لِشا خلال عام ٢٠٢٣، التي تُعد إقراراً بالتفاني والمرونة والالتزام الراسخ لفريقنا في مواجهة بيئة سوقية متغيرة محفوفة بالصعوبات.

إيماناً بأهمية التعاون المتبادل والرؤية الاستراتيجية المتكاملة، أعمل حالياً مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لوضع إطار ديناميكي تفاعلي يفتح الآفاق أمام مؤسستنا لاغتنام الفرص والإمكانيات الجديدة.

تصريح الرئيس التنفيذي

نبذة عن الأداء المالي

واصل البنك مسيرة نموه، محققاً صافي ربح منسوب لمساهمي البنك بقيمة ٩٤,٤ مليون ريال قطري. ومن خلال تحقيق المؤشرات المالية وغير المالية الرئيسية مع اعتماد النهج التطلعي، حافظ البنك على تدفقات مستدامة من مصادر الإيرادات من الرسوم، وتعزيز الميزانية، وتحسين مركز السيولة.

نبذة عن الأعمال

شهد عام ٢٠٢٣ إطلاق مبادرات تحويلية عديدة تعكس التزام بنك لِشا بالنهج القائم على الابتكار وتحقيق النمو من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية، وتوسيع بصمتنا في السوق وتعزيز الأداء التشغيلي.

الخدمات المصرفية للشركات والملكية الخاصة

يواصل بنك لِشا إظهار قدرة عالية على التكيُّف مع ديناميكيات السوق، حيث عزز موقعه في سوق الاستثمار في الملكية الخاصة من خلال استثمارات استراتيجية في قطاعات دفاعية. وسيسهم نهجنا القوي وعلاقاتنا المتينة مع كبار مديري الصناديق في تحقيق نمو مستدام. وفي هذا السياق، استحوذنا في عام ٢٠٢٣ على حصة أقلية تبلغ ٢٧,٥٪ في شركة ستارلينك، وهي شركة رائدة في تزويد خدمات إدارة تقنية المعلومات عبر الاستعانة بمصادر خارجية ومقرها في قطر.

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، ينتهج بنك لِشا مبدأ التكيّف في تعزيز دوره كمدير ثروات بفضل حلولنا الاستثمارية المصممة بعناية لتلبية الاحتياجات المتغيرة لعملائنا، مما يجسد التزامنا القوي بالمرونة والديناميكية وتركيزنا على العملاء. ولا بد من التأكيد على أن جميع منتجاتنا تخضع للرقابة الشرعية الصارمة بإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

الاستثمارات العقارية

بصفتنا أمناء لمحفظة العقارات التي ندیرها، أظهر بنك لِشا مرونةً وفعاليةً في إدارة الأصول العقارية الحالية، حيث مكّنتنا إجراءاتنا التي تركز على الاستدامة وقدرتنا على التكيف من إدارة أصولنا العقارية الحالية بفعالية وبتدبير سليم. وفي الوقت نفسه، نواصل تطوير عروض عقارية أكثر تطوراً.

الخزينة

ساهمت إدارة الخزينة، وهي من الركائز الاستراتيجية الأساسية للمحافظة على الاستدامة المالية، في إدارة محفظة الصكوك لدينا بشكل استراتيجي للمحافظة على معدلات مستقرة للسيولة ومصادر الدخل. ويعكس تنويع التمويل والاستثمارات طويلة الأجل التزامنا ببناء قاعدة مالية قوية ومرنة.

التحول الرقمي والتكيُّف

يشكّل التحول الرقمي ركيزة استراتيجية أساسية لمستقبل بنك لِشا، ولكنه في الوقت عينه إقراراً على قدرتنا على التكيُّف في عالم سريع التطور. فقد استثمر البنك بشكل كبير في تعزيز البنية التحتية الرقمية، لضمان تكييفه مع التقنيات الناشئة وتلبية التوقعات المتغيرة لعملائنا.
احتضاناً للعصر الرقمي، أطلقنا بنجاح نظام إدارة علاقات العملاء القائم على السحابة، والذي يوفر مستويات استثنائية من القابلية للتطوير والأمان والموثوقية فيما يتعلق بالتحسين التشغيلي، لا سيّما في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، مما أدى إلى نقلة نوعية في إدارة علاقات العملاء. علاوة على ذلك، رسمنا مساراً جديداً كأول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يترقى إلى نظام Temenos Transact R٢٣، وهو حل متطور لتحسين وتبسيط وأتمتة العمليات، من شأنه أن يعزز من قدراتنا التشغيلية الأساسية.

التميز التشغيلي والاستدامة

في إطار سعي بنك لِشا الدؤوب للتميز التشغيلي، أطلق مبادرات شاملة لإعادة هندسة العمليات، حيث تركّز هذه المساعي الموجهة نحو الاستدامة على زيادة الكفاءة وتضمن توافق ممارساتنا التشغيلية مع مبادئ العمل المصرفي المسؤول والمستدام.
وكنموذج على التزامنا الراسخ بالتميز التشغيلي والامتثال على مستوى عالمي، بذل البنك جهوداً إضافية واتخذ الإجراءات اللازمة للحصول على شهادتي الآيزو ISO ٩٠٠١:٢٠١٥ و ISO ١٤٠٠١:٢٠١٥ لنظام إدارة الجودة ونظام الإدارة البيئية، مما يعزز الثقة في رضا العملاء.
كما أظهرنا تركيزاً كبيراً على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة داخل عملياتنا، ما يسلط الضوء على توافقنا مع أهداف الاستدامة العالمية. ونحن نواصل الجهود للعمل كمؤسسة تتسم بالوعي وتتطلع إلى المستقبل بتفاؤل، وتسعى إلى الارتقاء بنشاطاتها والمضي قدماً بنزاهة وهدف واضح.

الجوائز والتقديرات

حصل بنك لِشا عام ٢٠٢٣ على سلسلة من الجوائز المرموقة، ما يؤكد التزامه الراسخ بالتميز الاستثماري والشمول داخل بيئة العمل. فقد برز بنك لِشا بصفته المؤسسة المالية الوحيدة في قطر التي تحظى بتقدير عبر جميع الفئات الست في تصنيفات مجلة يوروموني لرواد السوق لعام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، حظيت ممارساتنا المتنوعة والشاملة في العمل بتقدير من يوروموني، حيث مُنِحنا جائزة «أفضل بنك للتنوع والشمول في قطر». كما كنا البنك الأول والوحيد في قطر الذي حصل على تقدير من مؤسسة «غريت بلايس تو وورك»، بالإضافة إلى شهادة «أفضل بيئة للعمل في آسيا» و«أفضل بيئة للعمل للنساء».

ختاماً

يختتم بنك لِشا هذا العام التحويلي ملتزماً بالمحافظة على التوازن بين التكيُّف والاستدامة والمرونة والسرعة إزاء المشهد المالي، مع تأكيدنا على مواصلة العمل لدعم مسيرة التميز التشغيلي والتحول الرقمي والعمل المصرفي المسؤول نحو مزيد من النجاح المستمر.
وفي هذه المناسبة، أود أن أتقدم بخالص تقديري وامتناني لمساهمينا، ومجلس إدارتنا برئاسة رئيس مجلس الإدارة، وعملائنا، وفريقنا المخلص والمتفاني، على دعمهم الثابت في هذه الرحلة الملهمة.

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.
أعيد تعيينه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي

أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد ابراهيم محمد ابراهيم جيدة
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد عيسى محمد المهندي
عضو غير تنفيذي
يمثّل شركة شفت ذ.م.م.

انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد جاسم محمد الكعبي
عضو غير تنفيذي

يمثل شركة بروق التجارية ذ.م.م.
عُيّن عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

السيد سعد ناصر الكعبي
عضو غير تنفيذي

يمثل الوجبة لتطوير الأعمال ذ.م.م.
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات

فريق الإدارة

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذى

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار

محمد توسيف مالك
المدير المالي

فوليا بلاس
رئيسة إدارة المخاطر

محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات

محمد أبو خلف
رئيس دائرة الخزينة

ريتا الحلو
رئيسة قسم الشؤون القانونية
والامتثال وأمينة سر مجلس الإدارة

الكسندر برناساو
مدير الاستثمارات العقارية

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة
والخدمات المصرفية للشركات

ثنوى النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية
الخاصة وإدارة الثروات

بريم أناند كاسيلينغام
رئيس قسم العمليات

محمد ظاهر
رئيس المكتب الوسيط

أحمد أبو العلا
رئيس قسم خدمات الشركات

ميرنا النقاش
رئيسة التسويق والاتصالات

مراجعة الأعمال

الاستثمارات العقارية

الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

الاستثمارات العقارية

الخزينة

الاستثمارات العقارية

اتّسم عام ٢٠٢٣ بتقلبات مالية متزايدة وارتفاع معدل الفائدة لا سيّما في الولايات المتحدة، مما شكل بيئة سوقية ديناميكية ومعقدة. وقد اختلف هذا السياق الاقتصادي بشكل ملحوظ عن السنوات السابقة. ورغم هذه التحديات، نفّذ فريق العقارات استراتيجية قوية ركزت على الإدارة الاستباقية للأصول، مع إعطاء الأولوية لتحسين محفظتنا العقارية الحالية والحفاظ عليها. كما تعاون فريق العقارات بشكل وثيق مع شبكة واسعة من مديري الأصول لتحقيق أفضل توافق بين احتياجات الاستثمار والبحث المستمر عن فرص استثمارية لنشر رأس المال بحكمة عبر فئات الأصول الجذابة.

الأرقام المتعلقة بالاستثمار العقاري (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)

١٥
عمليات الاستحواذ منذ التأسيس

٣
الدول المستثمر فيها

١٣
الاستثمارات الحالية

١١
المدن

٢
عمليتا تخارج

استراتيجيات إدارة الأصول الاستباقية

مع تحول المناخ الاقتصادي، تصدى فريق العقارات للتحديات من خلال تطبيق استراتيجيات إدارة استباقية صارمة، حيث تم التركيز بشكل رئيسي على ضمان استقرار أداء أصولنا العقارية وتحقيق أقصى عائد منها. وتضمن ذلك الاهتمام الشديد بتحصيل الإيجارات، ما يعكس التزامنا بالحفاظ على استقرارنا المالي.

استقرار قيمة الأصول الخاضعة للإدارة

بلغت قيمة أصول بنك لِشا العقارية الخاضعة للإدارة بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ٤.٤ مليار ريال قطري. وتُعتبر هذه القيمة تأكيداً على ذكاء فريق العقارات في التعامل مع التحديات والالتزام الجاد بتقديم القيمة المضافة للمساهمين.

محفظة عقارية مستدامة

حصل عقاران من ممتلكاتنا العقارية في الولايات المتحدة، وهما غايتواي بلازا ومبنى مقر فارسيتي براندز، على شهادة LEED الذهبية والفضية على التوالي وهي أعلى شهادة اعتماد متاحة في نظام الريادة في تصاميم المباني المستدامة والمراعية للبيئة. ويأتي ذلك بمثابة تذكير بالتزامنا بشراء واستثمار العقارات التي تتجاوز الاعتبارات المالية وتلتزم بمبادئ الاستدامة.

٥ مليار ر.ق
الأصول الخاضعة للإدارة منذ التأسيس

٢,٤ مليار ر.ق
إجمالي رأس المال المحصل منذ التأسيس

٤,٤ مليار ر.ق
الأصول الحالية الخاضعة للإدارة

٢,١ مليار ر.ق
حقوق ملكية المستثمر الحالية

90 North Corporate Campus
سياتل
تاريخ الاستحواذ: فبراير ٢٠٢٠

Retail Hypermarket Building
المسيلة، الدوحة
تاريخ الاستحواذ: يناير ٢٠٢١

Gateway Plaza
ريتشموند
تاريخ الاستحواذ: يونيو ٢٠٢٢

Sports HQ Building
دالاس
تاريخ الاستحواذ: أغسطس ٢٠٢٠

Healthcare Technology Company (Phase I)
كولومبوس
تاريخ الاستحواذ: أبريل ٢٠٢١

Healthcare Technology Company (Phase II)
كولومبوس
تاريخ الاستحواذ: نوفمبر ٢٠٢٢

The Grand 2 at Papago Park Center
فينيكس
تاريخ الاستحواذ: ديسمبر ٢٠٢٠

Fourteen555
دالاس
تاريخ الاستحواذ: سبتمبر ٢٠٢١

Kennedy Flats
كونيتيكت
تاريخ الاستحواذ: أبريل ٢٠١٨
تاريخ التخارج: أكتوبر ٢٠٢١

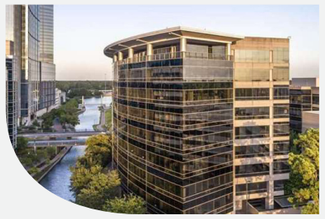

Waterway Plaza I
ذا وودلاندز
تاريخ الاستحواذ: يناير ٢٠٢١

Ten West Corporate Center One
هيوستن
تاريخ الاستحواذ: نوفمبر ٢٠٢١

Jefferson Square
بالتيمور
تاريخ الاستحواذ: يونيو ٢٠١٧
تاريخ التخارج: مايو ٢٠٢٢

الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

تُشكّل الملكية الخاصة في بنك لِشا إحدى الأنشطة الاستثمارية الرئيسية في البنك، حيث تنشط المجموعة على صعيد عالمي في البحث عن فرص استثمارية وتقييمها وإتمام الصفقات المتعلقة بها، وذلك من خلال نهج يركز على الشراكة مع الشركات الرائدة ومديري الصناديق من الصف الأول. وبفضل سجل البنك الحافل بالإنجازات المتميزة في استثمارات مختارة، اكتسب البنك سمعة الشريك الاستباقي المبتكر والقادر على تحديد فرص استثمارية تتوافق مع توجهات البنك.

سجل الإنجازات على مر السنين (حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)

٢٨
إجمالي عمليات الاستحواذ

١٢
الاستثمارات الحالية

١٦
عمليتا تخارج

نبذة عن عام ٢٠٢٣

يواصل بنك لِشا تعزيز قدراته في مجال الملكية الخاصة من خلال توسيع علاقاته مع رواد القطاع واستقطاب مديري صناديق من الصف الأول، وتطوير الفريق ومواصلة البحث عن سبل ابتكارية محتملة.

نجح بنك لِشا في إبرام صفقة استثمارية في السوق المحلي من خلال اكتساب حصة أقلية تبلغ ٢٧,٥% في شركة ستارلينك، وهي شركة رائدة في تزويد خدمات إدارة تقنية المعلومات عبر الاستعانة بمصادر خارجية ومقرها في قطر.

عزز البنك ريادته بتطوير وطرح منتجات استثمارية مبتكرة في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والضيافة.

وسّع البنك نشاطه الاستثماري إقليمياً من خلال استقطاب مستثمرين من قطر ودول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا والولايات المتحدة، مع التركيز على تلبية اهتمامات المستثمرين الإقليميين.

ر.ق
١,٧
مليار
الأصول المدارة الحالية

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

يُدرك بنك لِشا أن جوهر الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات يكمن في بناء علاقات وطيدة وبنّاءة مع العملاء. سواء بالنسبة للأفراد ذوي الملاءة العالية أو أصحاب الثروات الضخمة الذين يسعون لخدمات إدارة الثروات والأصول وإدارة المحافظ الاستثمارية أو خدمات الخزينة، تتجاوز خدماتنا المصرفية الخاصة وإدارة الثروات التوقعات، حيث نقدم تجربة متنوعة خاصة وقابلة للتخصيص تراعي الاحتياجات الفريدة والمتطورة لعملائنا.

تدمج وحدة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك لِشا مجموعة واسعة من العروض، بما في ذلك المنتجات الهيكلية العقارية والملكية الخاصة، لضمان وصول عملائنا إلى فرص استثمارية في هذه القطاعات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

علاوة على ذلك، فإن التزامنا بتقديم خدمات مخصصة على أعلى مستوى للعملاء يتجلى واضحاً في تطبيق الجوال الذي يوفر للعملاء وصولاً مباشراً إلى بيانات محافظهم الاستثمارية والتعليمات الدائمة وغيرها من المعلومات. وفي إطار جهودنا المستمرة لتحسين خدماتنا وتطويرها، أجرى فريق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات استطلاعاً لرضا العملاء في عام ٢٠٢٣، حيث أظهرت النتائج مستويات عالية من الرضا.

تتميز تجربة عملاء الأعمال في بنك لِشا بفريق من المحترفين المدربين تدريباً صارماً من قبل بعض أبرز البنوك المحلية والعالمية وأكثرها شهرة، كما يحظى العملاء بميزة إضافية من خلال الاستفادة من شبكة من الشركاء الدوليين، مثل مدراء الأصول والصناديق المتواجدين في المراكز المالية الرئيسية حول العالم، حيث توفر هذه الشبكة طبقة إضافية من الراحة والمرونة لتجربة مصرفية مميزة.

الخزينة

في عام ٢٠٢٣، نفّذ البنك استراتيجيات ديناميكية لإدارة الأصول والخصوم لدعم هدفه في تحسين ميزانيته العمومية. وشمل ذلك تعديل أجل فئات الأصول المتاحة وفقاً لأوضاع السوق، وخفض الاستثمارات في الأصول ذات الأداء الضعيف، واستخدام تقنيات متنوعة لتحقيق أقصى ربحية محتملة، مثل استهداف مصادر تمويل منخفضة التكلفة لمواجهة ارتفاع التكاليف بشكل عام، إعادة تسعير أو إعادة موازنة الأصول لدعم الأرباح، وزيادة حجم محفظة الصكوك كوسيلة لتوفير سيولة إضافية ودعم إجمالي دخل الأرباح للبنك وتخفيف مخاطر الاستثمار. كما عزز بنك لِشا نطاق عملياته من خلال توسيع شبكة شركائه محلياً وإقليمياً ودولياً، والاستثمار في تطوير قدرات موظفيه، واعتماد أساليب مبتكرة لإدارة تقلبات الأصول في السوق بهدف حماية قيمة الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام.

ركز بنك لِشا على عملية التعامل مع ودائع عملائه وتنويع مصادر تمويله من خلال إنشاء مكتب متخصص للشركات. ونجح البنك في التحكم بتكلفة التمويل بفعالية في سوق شديد التقلب.

واصل فريق الخزينة تركيزه على تطوير منتجات خزينة متميزة وتوسيع نطاق تفويضات صكوك الاستثمار النشطة التي تتم إدارتها نيابة عن العملاء.

واصل بنك لِشا تخصيص وقت وموارد كافية لتوسيع شبكة شركائه المصرفيين، محلياً ودولياً، لضمان قاعدة متينة تمكنه من اغتنام فرص استثمارية جديدة بسرعة. على مر الأعوام، بنى البنك محفظة صكوك تهدف إلى توفير دخل متكرر ومورد قيم يدعم استقرار سيولة البنك ونمو أعماله.

مواردنا البشرية

تخطيط القوة العاملة

يؤمن بنك لِشا بأن موظفيه هم المحرك الرئيسي لنموه المستمر والركيزة الأساسية لمرونته وانسيابية خططه التشغيلية. وبناءً على ذلك، يواصل البنك إعطاء أهمية كبيرة لخلق بيئة عمل ديناميكية ومهنية وإبداعية.

في عام ٢٠٢٣، عملنا على تحسين سياسات الموارد البشرية وإجراءات التشغيل القياسية وبحثنا عن طرق جديدة لتعزيز رضا الموظفين وزيادة مشاركتهم وتحفيزهم، وخلق بيئة عمل متماسكة تركز على التحسين المستمر.

ومع توسع نطاق عملياتنا واستمرار نمو وتنويع محفظتنا، يواصل قسم الموارد البشرية لدينا استقطاب المواهب والخبرات الجديدة بحيث يتماشى رأس المال البشري لدينا مع أهدافنا الاستراتيجية ويدعم تحقيقها.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا برنامجاً لتدريب القيادات يهدف إلى صقل مهارات القيادة لدى التنفيذيين والمديرين، وتعزيز اتخاذ القرارات الفعالة والتفكير الاستراتيجي بما يتواءم مع رسالتنا وقيمنا. وبالتعاون مع يوروموني، المزود العالمي الشهير للتدريب المالي، أطلقنا برنامجاً لتدريب جميع الموظفين على مستوى البنك يهدف إلى تعزيز معرفة موظفينا وخبراتهم في مختلف الإدارات، وإبقائهم على اطلاع على أحدث اتجاهات القطاع والتغييرات التنظيمية والتقنيات الناشئة.

تشكل هذه المبادرات معاً إطاراً قوياً لتخطيط القوى العاملة، من شأنه أن يهيئ البنك لتحقيق نجاح مستدام في المشهد المالي الديناميكي.

التنوع والشمول

التنوع والشمول عنصران أساسيان لهويتنا المؤسسية، وهما أكثر من مجرد التزام. نحن نؤمن بأن التنوع ليس فقط مصدر قوة إنما حافزاً للتغيير والتطوير. لذا، من خلال تعزيز بيئة شاملة، نمكّن كل فرد من المساهمة بمواهبهم ووجهات نظرهم وتجاربهم الفريدة. وبذلك، نسعى إلى خلق بيئة عمل يشعر فيها الجميع بالانتماء والتحفيز لتقديم أفضل ما لديهم.

وقد حصد التزام البنك الراسخ بالتنوع والشمول تقديراً وإشادات عديدة، حيث حصل البنك بفخر على عدد من الجوائز المرموقة في عام ٢٠٢٣. ونحن ننظر إلى هذه الإنجازات ليس فقط كعلامات فارقة بل أيضاً كمصدر إلهام مستمر لرفع معاييرنا باستمرار وتوسيع إمكانيات التنوع الفعلي.

• جائزة أفضل بنك للتنوع والشمول في قطر ضمن جوائز يوروموني للتميّز لعام ٢٠٢٣

• أول بنك في قطر، والوحيد، يحصل على شهادة «أفضل بيئة عمل» في الشرق الأوسط من مؤسسة غرايت بلايس تو وورك، وأفضل بيئة عمل للنساء لعام ٢٠٢٣ وأفضل بيئة عمل في آسيا لعام ٢٠٢٣.

٢٢
موظفون من جنسية مختلفة

%٣٤
نسبة التمثيل النسائي

روح الفريق الواحد

يؤمن بنك لِشا بأن التلاحم هو القوة الدافعة للنجاح المستدام، حيث نرى أن الفريق المتناغم والمتعاون أمر لا غنى عنه لتجاوز تحديات المشهد المعقد للقطاع المالي. ونؤمن أيضاً بأن الفريق المتحد والذي يعمل بانسجام، قادر على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والابتكار والتكيّف. لذا، أطلقنا عام ٢٠٢٣ مجموعة من البرامج التعاونية التي تركز على تعزيز تفاعلات الموظفين بشكل بنّاء، بما في ذلك نادي الفنون ونادي الصحة والرفاه ونادي الكرة الطائرة.

مراجعة الرقابة المالية

تخطيط القوة العاملة

يتولّى فريق الرقابة المالية مسؤولية عمليات المحاسبة، والمعلومات الإدارية، والتنبؤ، وصياغة استراتيجية الأعمال، ومراقبة الضوابط المالية وإعداد البيانات المالية للبنك ووضع الضوابط الداخلية الفعالة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية، من أجل ترسيخ رؤية واضحة للأنشطة التجارية التي يجريها البنك. ويتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية في مساعدة شركاء الأعمال وأصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن عمليات البنك ونموّه وربحيته المستقبلية بناءً على إجمالي سلامته واستقراره الماليين. وتشمل المبادئ الأساسية للرقابة المالية الفعالة التي يطبقها البنك الإجراءات، والسياسات، والوسائل التي يعتمدها البنك لرصد الموارد المالية ومراقبة اتجاهها وسبل استخدامها وتخصيصها. بالإضافة إلى ذلك، تقديم نظرة ثاقبة للتدابير المتخذة للتخفيف من المخاطر المحتملة وضمان الامتثال للقطاع المصرفي. وتمتد مسؤوليات إدارة الرقابة المالية لتشمل المهام المحددة التالية:

- تحديد كفاية رأس المال ومتطلبات رأس المال وهيكل رأس المال بما في ذلك فئات الأصول ذات الأهمية
- صياغة استراتيجية مالية قصيرة وطويلة المدى بما في ذلك صياغة الميزانية ومراقبة الأداء الفعلي
- صياغة وتنفيذ التدقيق الداخلي
- صياغة ورصد مؤشرات الأداء الرئيسية للأعمال
- التسوية الدورية والتحليل المالي
- توفير نظم المعلومات الإدارية ذات الصلة للشركات
- الإبلاغ الضريبي إلى السلطات الضريبية
- الامتثال لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال
- المراجعة الدورية وتحديث السياسة والإجراءات المحاسبية
- تقديم التقارير التنظيمية لمختلف الهيئات التنظيمية

تعمل إدارة الرقابة المالية بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة لضمان استمرار سير العمليات التجارية بسلاسة، وتحديد أيّ تباينات وانحرافات ومعالجتها ضمن إطار زمني قابل للتنفيذ.

تؤثر وظيفة الرقابة المالية أيضاً على عملية اتخاذ القرار وتشكّل نقطة محورية لتحقيق أهداف البنك ورؤيته الاستراتيجية. وبالتالي، تتخذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعزيز الرقابة على التكاليف التشغيلية وتحقيق الاستفادة القصوى من أهداف الميزانية بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في الإنفاق. وقد لعبت الإدارة المالية دوراً رئيسياً في تحويل نموذج أعماله من نموذج قائم على الأصول إلى آخر قائم على دخل الرسوم بالتنسيق النشط مع جميع أصحاب المصلحة.

مراجعة العمليات

العمليات

يلعب قسم العمليات في بنك لِشا دوراً محورياً في إدارة المتطلبات التشغيلية المتنوعة عبر القطاعات المصرفية المختلفة، بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة، والخزينة، واستثمارات العقارات، والملكية الخاصة. وفي عام ٢٠٢٣، ساند قسم العمليات استراتيجية البنك وتوسّعه من خلال تقديم خدمات رفيعة المستوى. ومع استمرار البنك في تنفيذ استراتيجيته الطموحة، ركّز قسم العمليات على تحسين القدرات التشغيلية وتطوير رأس المال البشري، مما أدى إلى كفاءة تشغيلية محسنة بشكل كبير، يقودها محترفون متمرسون يتمتعون بخبرة مصرفية عالمية.

قام قسم العمليات أيضاً بتجديد العمليات السابقة وتبسيطها من خلال إدخال نموذج تشغيلي موحد، واستمر في تحديث السياسات والإجراءات لموائمة أنشطة البنك مع أفضل الممارسات العالمية. وتم تنفيذ ضوابط لتوثيق العمليات لتكون بمثابة دليل شامل لأدوار ومسؤوليات القسم.

بالإضافة إلى ذلك، أدى تنفيذ عدة مبادرات للتشغيل الآلي والرقمنة، إلى جانب ترقية النظام المصرفي الأساسي في عام ٢٠٢٣، إلى تفوق فريق العمليات في وضع العمليات وضمان جودة خدمة استثنائية والاستعداد للمستقبل. فقد أنشأ القسم قاعدة للوصول إلى موفري البيانات الآلية لجمع ومعالجة أسعار السوق الديناميكية، وسعر الصرف، وبيانات المعاملات، ما ساهم في تبسيط عملية جمع المعلومات وتعزيز عمليات الرقابة وتقليل وقت الوصول إلى السوق وتقليل الجهد اليدوي وتحسين الضوابط.

يمتلك قسم العمليات في بنك لِشا المهارات والأدوات اللازمة التي تمكّن أعضاء الفريق من الاستجابة بسرعة وفعالية لمتطلبات التشغيل. وتتماشى الاستثمارات الضخمة في مهارات الموظفين من خلال برامج التدريب المكثفة مع استراتيجية البنك، وقد بدأت الإدارة العليا في تنفيذ مشاريع لتعزيز إدراج العملاء عبر أنظمة إدارة علاقات العملاء، وتحسين إمكانيات التفاعل في الوقت الفعلي للأنظمة التشغيلية لتقديم تقارير عبر الإنترنت للعملاء وتسهيل الوصول إلى أنظمة السوق.

مع توسع مجموعة منتجات وخدمات البنك، يبقى قسم العمليات ملتزماً بتنفيذ مجموعة شاملة من وظائف الدعم المعقدة والتي تتطلب وقتاً حساساً مع درجة عالية من المرونة والسرعة.

تكنولوجيا المعلومات

واصل بنك لِشا في عام ٢٠٢٣ التزامه بالارتقاء بالتحول الرقمي من خلال مبادرات مصممة خصيصاً لعملائه الداخليين والخارجيين. وحقق إنجازاً بارزاً كونه أول بنك في الشرق الأوسط وأفريقيا ينجح في ترقية نظام Temenos Transact R٢٣. كما ساهمت ترقية نظام SAP في تبسيط إجراءات نهاية اليوم وتعزيز قدرات الإبلاغ.

وبالتوازي مع المشاريع الرئيسية، نفّذ البنك العديد من عمليات التشغيل الآلي عبر جميع الإدارات، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتحسين تجارب العملاء وتخفيض وقت الاستجابة. ونفّذ قسم تكنولوجيا المعلومات أيضاً مشاريع متنوعة للبنية التحتية والأمن للحفاظ على القوة التقنية وضمان الحد الأدنى من تعطّل العمليات.

ويستفيد المستخدمون الآن من حل إدارة مكتب خدمة تكنولوجيا المعلومات، ما يسمح لهم بتسجيل طلباتهم ومتابعتها ضمن إطار عمل مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والذي يشمل إدارة التغييرات وإدارة المشكلات وغيرها من عمليات تكنولوجيا المعلومات.

وحظي أمان البريد الإلكتروني بتعزيز كبير من خلال نظام دفاع قائم على الذكاء الاصطناعي، ما أدى إلى تقليل محاولات التصيد والاحتيال بشكل كبير. كما ساعدت ترقيات حلول النسخ الاحتياطي والتخزين في تلبية متطلبات البنك المتزايدة. وعززت التطويرات التي أجريت على البنية التحتية أمان شبكة الواي فاي، بينما تم دمج عناصر تحكم متقدمة في حل جدار الحماية والشبكات الافتراضية الخاصة لتعزيز الأمان.

وبنك لِشا في طور إطلاق حل متطور لتخطيط موارد المؤسسات يعتمد على نظام تتم استضافته على منصة Azure السحابية، حيث تهدف هذه الحلول المبتكرة إلى تبسيط العمليات اليومية للموظفين وترقية تجارب كلٍّ من البائعين والعملاء على حد سواء.

أول بنك في الشرق الأوسط وأفريقيا ينجح في ترقية نظام Temenos Transact ٢٣

مراجعة الضوابط

إدارة المخاطر

يعمل بنك لِشا بشكل أساسي في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويعتمد نجاحنا المستمر وسمعتنا الحسنة بشكل كبير على قدرتنا على تحديد وتقييم وإدارة وتخفيف المخاطر أثناء البحث عن الفرص التجارية.

يسعى البنك إلى إعطاء الأولوية لإدارة المخاطر من خلال تبني خطة إدارة مخاطر واضحة ورسمية ومصممة بشكل استراتيجي وقابلة للتنفيذ. وبالتالي، نفذ بنك لِشا إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر عبر جميع الوحدات التجارية وكل عوامل المخاطر المادية.

يسمح لنا هذا النهج بالتعامل بمرونة مع العديد من المخاطر الحرجة التي يتعرض لها البنك. فنحن نسعى جاهدين إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والعائد لتحسين خلق القيمة والاستدامة، إذ يتم وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر على المستوى التنظيمي مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات.

يُطلب من جميع موظفي بنك لِشا الإلمام بسياسات إدارة المخاطر ذات الصلة بأنشطتهم، ومعرفة كيفية تصعيد المخاطر الفعلية أو المحتملة، والتمتع بمستوى مناسب من الوعي بعملية إدارة المخاطر بما يتماشى مع أدوارهم.

تُعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمال بنك لِشا وعملية صنع القرار، حيث يتواجد فريق إدارة المخاطر بشكل فعّال في مختلف اللجان الإدارية للبنك ويتواصل ويتعاون باستمرار مع الإدارات ووحدات الأعمال الأخرى.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الأساسية عن ملف المخاطر في البنك ويضع إطار إدارة المخاطر. ويحدد المجلس رغبة البنك في المخاطرة، وهي مقدار المخاطر التي يقبل بنك لِشا تحملها أو السماح بها أو التعرض لها في أي وقت ضمن سياق استراتيجيته التجارية. وتُعتبر هذه الرغبة عنصراً حاسماً في إدارة المخاطر عبر البنك.

يسعى بنك لِشا باستمرار إلى ضمان فعالية خطة إدارة المخاطر الخاصة به، ما يمكّنه من التعامل بكفاءة مع أنواع مختلفة من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاستثمار، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السمعة، وذلك بطريقة تحمي مصالح أصحاب المصلحة وعملائه بشكلٍ شامل.

(للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول برنامج إدارة المخاطر لبنك لِشا، يرجى الرجوع إلى قسم حوكمة الشركات في هذا التقرير.)

١ تحديد المخاطر

يحدد بنك لِشا المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على مستويات البنك المختلفة كجزء من عملية إدارة المخاطر. ويتم ذلك من خلال عملية مستمرة تشارك فيها وحدات الأعمال المعنية كخط دفاع أول، وإدارة المخاطر بشكل مستقل.

٢ تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر، يتم تحليل احتمالية حدوثها وتأثيرها لتحديد شدة كل مخاطرة وأهميتها. ويستخدم البنك مجموعة متنوعة من التقنيات والمنهجيات لقياس أنواع مختلفة من المخاطر اعتماداً على طبيعة المخاطر.

٣ رصد المخاطر

يجري بنك لِشا مراجعة دورية لمخاطر التعرض المحددة ويحدثها، ويقيّم المخاطر المحتملة الجديدة، ويبقى على اطلاع دائم بالعوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على البنك.

٤ الحد من المخاطر

انطلاقاً من رغبة البنك في المخاطرة واستراتيجيته، يسعى بنك لِشا إلى اتخاذ إجراءات لتقليل تأثير أو احتمالية المخاطر المحددة من خلال تنفيذ خطط الاستجابة للمخاطر، واتخاذ إجراءات وقائية، وإنشاء خطط طوارئ لتقليل العواقب السلبية لأحداث المخاطر المحتملة.

٥ الإبلاغ عن المخاطر

تقدم إدارة المخاطر تقارير منتظمة وتشارك المعلومات حول المخاطر المحددة، وتقييمها، والاستراتيجيات الموضوعة لإدارتها، مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك وحدات الأعمال، واللجان المختلفة، ومجلس الإدارة، لضمان أن يكونوا على دراية بالمخاطر التي قد تؤثر على البنك، والمساهمة في عمليات صنع القرار.

التدقيق الداخلي

يحتفظ بنك لِشا بوحدة مستقلة للتدقيق الداخلي، مع المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، ويقدم تقاريره إليها مباشرة. يضمن هذا الهيكل الاستقلال عن الإدارة التنفيذية، بينما يتعاون البنك مع شركة ديلويت، إحدى شركات التدقيق الأربعة الكبرى البارزة، على أساس المشاركة في توفير الموارد لدعم المدقق الداخلي في القيام بأدواره ومسؤولياته.

تقع مسؤولية تطوير وصيانة أنظمة قوية للحوكمة وإدارة المخاطر وعملية الرقابة، بالإضافة إلى تحديد ومنع واكتشاف الإجراءات المخالفة والاحتيال، على عاتق الإدارة. ويلعب التدقيق الداخلي دوراً حاسماً في ذلك من خلال التقييم المستقل لحوكمة البنك وإدارة المخاطر وعملية التدقيق الداخلي، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية. وتلتزم أنشطة التدقيق الداخلي بسياسة يضعها مجلس الإدارة وتتبع نهجاً للتدقيق الداخلي قائماً على المخاطر يتماشى مع المعايير الدولية التي وضعها معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات.

يضع التدقيق الداخلي سنوياً خطة تدقيق داخلية قائمة على المخاطر، تخضع لمراجعة واعتماد لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، مع إمكانية مراجعة وتعديل الخطة حسب الحاجة. وتُرفع نتائج المراجعة الداخلية إلى الإدارة، ويتم تقديم تقارير شاملة، بما في ذلك الاستنتاجات والتدابير المقترحة مع حالة تنفيذها، بانتظام إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال والمجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويقدم التدقيق الداخلي أيضاً تقارير حول الغرض والسلطة والمسؤولية وأداء التدقيق الداخلي، بما في ذلك المسائل التي يطلب مجلس الإدارة مراجعتها واتخاذ الإجراءات بشأنها.

في عام ٢٠٢٣، قدم قسم التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال تقريراً عن نتائج التدقيق الداخلي، بما في ذلك النتائج الرئيسية والملاحظات والمخاطر ذات الصلة والتوصيات للمصادقة والتحسين، بالإضافة إلى أي مسائل أخرى طلبتها اللجنة. وشمل التحديث أيضاً عدد الملاحظات المقدمة لوظائف / أنشطة تمت مراجعتها خلال الفترة، وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة القائمة على المخاطر.

حصول بنك لِشا على شهادتَي ISO 9001:2015 و ISO 14001:2015 لنظام إدارة الجودة ونظام الإدارة البيئية.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يُعد الامتثال للمتطلبات القانونية أحد أهم أولويات بنك لِشا، وذلك تأكيداً على التزامه بمعايير السلوك الأخلاقي وحماية عملائه وجميع أصحاب المصلحة من المخاطر القانونية المحتملة. فالالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها يُعد شرطاً أساسياً لضمان مصداقية البنك وشرعية أعماله. ولضمان هذا الالتزام، أنشأ بنك لِشا قسماً خاصاً يُعنى بالامتثال يضم وظيفة مُكرسة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يحرص قسم الامتثال على ضمان توافق سياساته وأنشطته مع القوانين واللوائح ذات الصلة، ويخضع في عمله لإشراف جهات تنظيمية مختلفة، بما في ذلك مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة أسواق المال القطرية. ويجري تنظيم قسم الامتثال من خلال دليل الامتثال الرسمي المعتمد من جانب لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، والذي يوضح بالتفصيل الآليات والسياسات المختلفة التي يجب على مختلف أصحاب المصلحة داخل البنك تطبيقها لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

تخضع وظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال في بنك لِشا لتقييمات دورية من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، وذلك لضمان فعاليتها والتزامها بالمعايير القانونية السارية. ويقدم رئيس قسم الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، يُطلع فيها أعضاء مجلس الإدارة على مواضيع حاسمة مثل مسائل الامتثال والاحتيال وتضارب المصالح والأمور الأخلاقية والمراجعات الداخلية والتطورات الجديدة. إذ يضمن هذا النهج الهيكلي المراقبة الاستباقية والإبلاغ الفعّال عن الجوانب ذات المخاطر العالية، ما يعزز ثقافة الشفافية والنزاهة القانونية داخل بنك لِشا.

الشؤون القانونية

يحتضن بنك لِشا وحدة قانونية متخصصة تتمثل مسؤوليتها الأساسية في الحد من تعرض البنك لمخاطر قانونية. ويشارك هذا الفريق المتفاني في مجموعة شاملة من الأنشطة، بما في ذلك المراجعة الدقيقة للوثائق، وتقديم الاستشارات القانونية، والإشراف على مسائل التقاضي، كل ذلك ضمن إطار قانوني متين.

هيئة
الرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ عبد العزيز خليفة حمد عبد الله القصار
عضو

الشيخ الدكتور محمد أحمين
عضو

انطلاقاً من التزام بنك لِشا بإجراء أنشطته المصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، فقد أنشأ البنك هيئة مستقلة للرقابة الشرعية لتقديم المشورة والتوجيه، والتأكيد على أن جميع القرارات والمعاملات تتم وفقاً للمبادئ والأسس الأساسية للشريعة.

انضم ثلاثة من علماء الشريعة المرموقين إلى هيئة الرقابة الشرعية كأعضاء جدد في يناير ٢٠٢٣. ولتعزيز فعالية عمليات المراجعة والموافقة الشرعية، تدعم وحدة مستقلة للرقابة الشرعية هيئة الرقابة الشرعية، حيث تقدم هذه الوحدة التوجيه بشأن تنفيذ الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، مع التركيز بشكل خاص على المسائل والعمليات اليومية.

وتجري وحدة الرقابة الشرعية مراجعات وتدقيق مستمر على جميع العقود والاتفاقيات والمنتجات والخدمات لضمان الامتثال للفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. وتتم مشاركة تقارير دورية من هذه المراجعات والتدقيق مع هيئة الرقابة الشرعية.

للحصول على تفاصيل إضافية حول هيئة الرقابة الشرعية ووحدة الرقابة الشرعية، يرجى الرجوع إلى قسم حوكمة الشركات في هذا التقرير.

تقرير هيئة
الرقابة الشرعية

عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

إلى السادة: مساهمي بنك لشا ذ م م الكرام؛
فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية عقود البنك، وعملياته، ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢٣م. وترى الهيئة أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضاه.

فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي
الرئيس والعضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية

الجوائز

تلعب الجوائز دوراً محورياً في رسم صورة نجاح البنك، وتُعد تأكيداً على الرعاية الحكيمة، والبصيرة الاستراتيجية، والصحة المالية الشاملة للبنك. كما يمكن لهذه التقديرات أن تعزز الثقة وأن تبني تصوراً إيجابياً لأداء البنك في السوق. وتساهم الثقة المكتسبة من هذه الجوائز في تعزيز مصداقية البنك، وجذب عملاء جدد، وتوطيد العلاقات مع العملاء الحاليين.

بناءً على هذا الأساس، فقد اضطلع بنك لِشا بجهود حثيثة لتحقيق الجوائز والتقديرات التالية في عام ٢٠٢٣:

حقق بنك لشا الريادة وفقاً لتصنيف مجلة يوروموني للمؤسسات الرائدة في السوق لعام ٢٠٢٣ في ستّ فئاتمختلفة:

- الخدمات المصرفية الاستثمارية - تقدير ملحوظ
- التمويل الإسلامي - تقدير ملحوظ
- الخدمات المصرفية الخاصة - تقدير عالٍ جداً
- الحلول الرقمية - تقدير ملحوظ
- الخدمات البيئية والاجتماعية والحوكمة - تقدير ملحوظ
- المسؤولية الاجتماعية للشركة - تقدير عالٍ جدا

جائزة "أفضل مدير أصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لهذا العام" و"أفضل عرض فعّال للخدمات الاستثمارية" في حفل توزيع جوائز التميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٢٣ الذي نظمته مجلة ميد.

جائزة "أفضل مدير للأصول في قطر" ضمن حفل جوائز "إي إم إي أيه فاينانس" لعام ٢٠٢٢

جائزة "أفضل بنك استثماري في قطر" من مجلة غلوبال بانكينغ أند فاينانس.

جائزة أفضل بنك للتنوع والشمول في قطر ضمن جوائز يوروموني للتميّز لعام ٢٠٢٣

البنك الأول والوحيد في قطر الذي يحصل على شهادة من مؤسسة غرايت بلايس تو وورك.

شهادة "أفضل بيئة عمل في آسيا لعام ٢٠٢٣" من مؤسسة غرايت بلايس تو وورك

شهادة "أفضل بيئة عمل للنساء في مجلس التعاون الخليجي" لعام ٢٠٢٣

المسؤولية الاجتماعية للبنك

نحن في بنك لِشا ندرك الأثر العميق للمسؤولية الاجتماعية على كل من مؤسستنا والمجتمعات التي نخدمها. يشكّل التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية اعتباراً استراتيجياً، ومن خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في ممارسة أعمالنا، نسعى إلى إحداث تغيير إيجابي والإسهام في رفاهية المجتمع بمعناه الواسع.

في عام ٢٠٢٣، أطلقنا عدة مبادرات ذات الأثر الكبير، بما في ذلك التبرع لبرنامج "طيف" الخاص بمؤسسة قطر الخيرية، وحملة التبرع بالدم، وجلسات التوعية للموظفين حول سرطان الثدي والصحة النفسية وحفظ البيئة والوقاية من مرض السكري.

وبفضل الشعور المشترك بالهدف والمشاركة الجماعية في جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات، نساهم في الصالح العام ونبني فريقاً أكثر تماسكاً ومرونةً، مهيأً للنجاح في المستقبل.

جلسة توعية بسرطان الثدي

حملة التبرع بالدم التي نظمها بنك لِشا

الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يستعد بنك لِشا لتحديث إفصاحه الخاص بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال وضع تقرير حوكمة منفصل يضم معلومات نوعية وكمية تتعلق بمبادرات البنك في مجال الحوكمة. بالإضافة إلى التقرير، يعتزم البنك تنفيذ المبادرات التالية ذات الصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:

- يهدف بنك لِشا إلى إنشاء إطار قوي للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات كمسؤولية تتحملها الإدارة، لتعزيز الإشراف والرقابة على استراتيجية الحوكمة، وأنشطتها، وإفصاحاتها بشكل دوري. ستمكّن هذه المبادرة البنك من تحديد أولويات أهداف الاستدامة وتركيز جهوده عليها.
- تحديد مواضيع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمعايير ذات الأهمية المادية للبنك، من خلال دراسة استقصائية واسعة النطاق، حيث ستؤدي هذه المواضيع الهامة دوراً حاسماً في توجيه مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على المستوى التنظيمي، وستشكل أيضاً أساساً لتقرير الحوكمة والإفصاحات وإدارة مخاطر الحوكمة في بنك لِشا.

تحديثات السياسات

يستعد بنك لِشا لتطوير سياسات بيئية شاملة على مستوى المؤسسة، تحدد المجالات الاستراتيجية الرئيسية لمعالجة الاهتمامات والبرامج، والمبادرات البيئية، حيث ستخدم هذه السياسات كمرجع رئيسي للفريق المكلف بإدارة أنشطة ومبادرات التوعية البيئية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢٣:

يناير

تعيين هيئة رقابة شرعية جديدة
- الشيخ الدكتور وليد بن هادي
- الشيخ الدكتور عبد العزيز خ ح أ القصار
- الشيخ الدكتور محمد أهمين

مارس

- بنك لِشا يعقد اجتماعه السنوي للجمعية العمومية العادية

أبريل

- تعيين محمد توسيف مالك الرئيس المالي للبنك

يوليو

- تعيين السيد محمد إسماعيل العمادي الرئيس التنفيذي للبنك

سبتمبر

- تعيين جلين جونستون الرئيس التنفيذي للاستثمار

بيان الحوكمة
من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،
يسرّني أن أقدّم لكم تقرير الحوكمة المعتمد من مجلس إدارة البنك للسنة المالية ٢٠٢٣.

في مواجهة التحوّلات الديناميكية في سوق الاستثمار العالمي، يشدّد بنك لِشا على أهمية الحوكمة في تأمين الاستقرار والنموّ والنجاح على المدى الطويل، ويؤكد على أنّ الحوكمة الفعّالة تتجاوز فكرة الالتزام، لتصبح حجر الأساس في ثقافة شركتنا. وهذا يتطلب درجة عالية من الوعي والمشاركة النشطة من جانب جميع موظفينا.

وفيما نشرع اليوم في رحلة جديدة لتوسيع الأعمال وتنويع المحفظة، سعياً لتحقيق القدرة الدائمة على التكيف والاستدامة والمرونة والسرعة، يؤكّد مجلس الإدارة أنّه بالنسبة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، امتثل بنك لِشا لمتطلبات حوكمة الشركات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

كما يؤكد مجلس الإدارة على التزام بنك لِشا الدائم بالقواعد واللوائح المطبقة على أعماله بصفته كياناً مدرجاً في بورصة قطر، وكذلك بقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلاتها اللاحقة.

وقد تم إيلاء عناية فائقة لكلّ تفصيل وارد في هذا التقرير، وذلك تماشياً مع التزامنا الراسخ بالإفصاح والشفافية. نحن ندرك أهمية بناء الثقة والمصداقية مع عملائنا ومستثمرينا، وسنظل ملتزمين بتحديث ممارسات الحوكمة باستمرار لتلبية المتطلبات المتطورة لأعمالنا والأسواق التي نعمل فيها.

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١. مقدمة

يقدم تقرير الحوكمة هذا نبذة عن آليات ومبادئ الحوكمة التي يتبعها بنك لِشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "بنك لِشا"). ويتوافق إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا مع المبادئ الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، والقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر. ويدرك بنك لِشا أنّ وجود نظام فعّال لحوكمة الشركات هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومصالح مساهميه وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المهم التأكيد على أن بنك لِشا التزم بأحكام مدونة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كما هو منصوص عليه في المادة ٣ من المدونة المذكورة. كما التزم البنك خلال السنة بمتطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك التقارير المالية السنوية المدققة، والبيانات المالية نصف السنوية وربع السنوية، والإفصاحات المستمرة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والمعلومات المتعلقة بإجراءات زيادة رأس المال، وإشعار البورصة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية العادية والاستثنائية، وذلك ضمن المهل القانونية المحددة. وسيواصل بنك لِشا في العام المقبل تطبيق المزيد من التحسينات على إطار الحوكمة الخاص به، لا سيّما مع انطلاقه في رحلة مميّزة باسمٍ ومقرٍّ رئيسيّ جديدين.

٢. إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بوضع إطار لحوكمة الشركات يضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم لإرساء بيئة تتسم بالكفاءة في الإشراف والمساءلة من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ومراعاة مصالحهم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إطار واضح للحوكمة تم اعتماده من جانب مجلس الإدارة والمساهمين، مع تحديد واضح للمسؤوليات والضوابط الداخلية. علاوةً على ذلك، وافق المجلس على عملية شفافة لصنع القرار مع تسلسل إداري وقنوات إبلاغ واضحة، إلى جانب سياسات فعّالة لإدارة أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح، ومبادئ الإفصاح والشفافية، وآليات اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات الذي يجريها البنك. كما تتميز ثقافة حوكمة الشركات في بنك لِشا بالمساءلة والنزاهة والشفافية والامتثال والوعي بالمخاطر.

الالتزام باللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٣، واصل بنك لِشا تعزيز ممارساته في مجال حوكمة الشركات للتكيف مع التوجهات الاستراتيجية والاستثمارية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة. ومع تدفّق القوى العاملة الجديدة بعد الانتقال من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا، رأينا أنّه من الأنسب والأمثل تحديث دليل حوكمة الشركات لدينا في ديسمبر ٢٠٢٣. ويشكل تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٣ المرفق بتقرير البنك السنوي جزءاً لا يتجزأ منه. ويتم عرض هذا التقرير على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في فبراير ٢٠٢٤ للحصول على الموافقة عليه، ويمكن الاطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني www.leshabank.com.

٣. هيكل الملكية والمساهمون

حتى تاريخ اليوم، يبلغ رأس المال المدفوع والمصدر للبنك قيمة ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة وعشرون مليون ريال قطري)، مقسم إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد.

يمكن لمساهمي بنك لِشا ممارسة حقوقهم القانونية من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وبناءً على النظام الأساسي للبنك، تنعقد الجمعية العمومية العادية قبل نهاية شهر أبريل، ويتم اتخاذ قرارات الجمعية العمومية عن طريق التصويت، مع الحق في الموافقة أو الاعتراض على البنود المدرجة في جدول الأعمال إذا رأوا أن بنداً ما لا يصب في مصلحة المساهمين أو البنك. ويحق لجميع المساهمين، بمن فيهم الُقصر، تعيين وكيل لتمثيلهم في الجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية السنوية البنود التالية:

- اعتماد بيان الدخل السنوي والميزانية العمومية
- الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (في حال وجدت) وإبراء ذمتهم
- انتخاب مجلس الإدارة عند انتهاء ولايته أو ولاية أحد أعضائه
- الموافقة على توزيع الأرباح (إن وجدت)
- تعيين مدققي الحسابات الخارجيين والموافقة على أتعابهم السنوية
- الموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

١/٣ المساهمون الرئيسيون

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، يمتلك المساهمون المذكورون أدناه أكثر من ٥٪ من أسهم البنك:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٦٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥٪
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة شيفت ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة أزوم للاستثمار العقاري	١٠٢,٦١٥,٢٩٢	٩,١٦٪

٢/٣ حقوق المساهمين

يضمن البنك حماية حقوق المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وقانون الشركات لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن مركز قطر للمال وتعديلاته اللاحقة ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من اللوائح والتشريعات المرعية الإجراء. وبناءً على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يحق للمساهمين الاطلاع على المعلومات التالية:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (متوفرة على الموقع الإلكتروني).
- النظام الأساسي (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- العقود أو الأدوات التي ينشأ عنها أي ديون أو حقوق في ذمة البنك.
- التقرير السنوي الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العمومية سنوياً (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- أي مستندات أخرى يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية (متوفرة على الموقع الإلكتروني).

٣/٣ الجمعية العمومية العادية المنعقدة في عام ٢٠٢٣

انعقدت الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣ افتراضياً عبر الفيديو، (بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٣) في الدوحة - قطر. وحضر الاجتماع ما مجموعه ١٧ مساهماً (شخصياً أو بالوكالة)، يمتلكون ٦٧٨٧٤٨٣٥٣ سهماً في البنك ويمثلون حوالى ٦٠,٦٠ في المائة من رأسمال البنك.

٤/٣ الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

يضمن بنك لِشا حصول المساهمين في البنك على المعلومات في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق الاتصال بقسم علاقات المستثمرين في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد النظام الأساسي للبنك وسياسة توزيع الأرباح الموافق عليها من قبل المساهمين الشروط والأحكام المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها. وتحدد البيانات المالية المدققة المقدمة إلى الجمعية العمومية السنوية للمصادقة عليها، الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الأرباح.

علاوة على ذلك، يضمن النظام الأساسي لبنك لِشا حقوق المساهمين، ولا سيّما الأقليات في حال دخول البنك في معاملات رئيسية وحصول تغيير في هيكل رأس المال وفيما يتعلق بمسائل أخرى على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للبنك.

٤. مجلس الإدارة

يتولّى مجلس الإدارة إعداد الاستراتيجية العامة لبنك لِشا وتحديد التوجه الاستراتيجي للأعمال بالإضافة إلى الإشراف على أعمال البنك وأنشطته.

١/٤ تشكيل مجلس الإدارة

بحسب النظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من المستقلين وأربعة من الأعضاء غير المستقلين. ويحق للمساهمين الاستراتيجيين في البنك، وفقاً للنظام الأساسي، تعيين عضوين لتمثيلهم في مجلس الإدارة، بما في ذلك الرئيس الذي يتم تعيينه دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ويتم انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري خلال الجمعية العمومية العادية. يخدم أعضاء مجلس الإدارة، سواء المنتخبين والمعينينلمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم.

٢/٤ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة بنك لِشا، يتكوّن مجلس الإدارة من أعضاء محترفين يتمتعون بالكفاءة المهنية ومجموعة واسعة من المهارات التجارية، ومهارات القيادة في صياغة الاستراتيجيات وتوجيهها، وفهم عام للأنشطة المصرفية ومسائل الحوكمة. كما يجب أن يتمتّع أعضاء المجلس بالمؤهلات المهنية المناسبة، و أصحاب سجلّ حافل بالنجاحات يمكّنهم من تقديم خبرات مفيدة في مناقشات مجلس الإدارة وقراراته وتقديم إسهامات هادفة وذات مغزى في ما يتعلق باستراتيجية البنك وسياساته، مع الإشراف بشكل فعّال على الأداء السليم للإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بنزاهة عالية في تمثيل المساهمين وأن يركزوا بشكل فعّال على خلق القيمة مع الالتزام بنجاح البنك على المدى الطويل. ويجب أن يكونوا على اطلاع بمتطلبات حوكمة الشركات وممارساتها، وأن يلتزموا بمسؤولياتهم المؤسسية التي تتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين.

وفي ما يلي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وعن السجل المهني والمستوى التعليمي لكلّ عضو.

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
أعيد تعيينه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ("الزبارة")
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة بشكل غير مباشر: ١٧٤,٣٥٣,٠١٧ (١٥,٥٦٧٪)
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة:١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ (١٥٪)

يشغل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة بنك لِشا منذ أبريل ٢٠١٩، إلى جانب مناصب أخرى في مختلف القطاعات. يتولى حالياً رئاسة مجلس إدارة مجموعة Ooredoo منذ مارس ٢٠٢٠، وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، ورئيس إدارة الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا في جهاز قطر للاستثمار. وعلاوة على ذلك، يتمتع سعادته بخبرة واسعة في مجالات الاستثمار، والأعمال المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتطوير العقارات، والبناء.
ويحمل الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريمونت في أرلينغتون فيرجينيا في الولايات المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris في الدوحة، قطر.

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي، أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٧٠٠٠ (٠,٠١٪)

يشغل المانع منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ أبريل ٢٠١٩، وهو عضو في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن المجلس. يتمتع المانع بخبرة واسعة في مجال الأمن والدفاع في القطاع العام، حيث تقلّد العديد من المناصب الأمنية والتنفيذية المختلفة مع الشرطة القطرية ووزارة الشؤون الداخلية. ويُعد مشجعاً شغوفاً لرياضة رفع الأثقال في قطر، كما أنه عضو في اللجنة الأولمبية العربية والنائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية. وهو أيضاً عضو في مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى. حصل المانع على درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي من أكاديمية الأمن الداخلي في الدوحة - قطر.

السيد ابراهيم الجيدة
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة: ٣,٠٠٠,٠٠٠ (٠,٢٦٨٪)

يشغل الجيدة منصب عضو مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، وهو عضو أيضاً في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الجيدة بخبرة واسعة في مجالات التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي ومنصب كبير المهندسين في المكتب الهندسي العربي الذي يمتلك فروعاً في الدوحة ومسقط ومانيلا وكوالالمبور. حصل الجيدة على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي والهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما في نورمان، أوكلاهوما، الولايات المتحدة.

السيد محمد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٦٪)

يشغل الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك لِشا منذ تأسيسه، وهو عضو في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن المجلس. يتمتع الهاجري بحياة مهنية ناجحة في مجال البحوث الاقتصادية في القطاع الحكومي، وشغل منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري. حصل الهاجري على درجة البكالوريوس في في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وشهادة الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشهادة الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد.

السيد سعد ناصر راشد سريع الكعبي
عضو غير تنفيذي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل الوجبة لتطوير الأعمال
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من الوجبة لتطوير الأعمال: ٤٤٦٧٥٢٠٤ (٣,٩٩٪)

انتُخب السيد الكعبي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢. وهو عضو أيضاً في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. يتمتع بخبرة واسعة في المناصب القيادية والإدارية، وكان عضواً في مجلس إدارة العديد من الشركات بما في ذلك ودام الغذائية والخليج للتأمين التكافلي، كما أنّه عضو في الديوان الأميري. حصل السيد الكعبي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في الأردن وماجستير في الشؤون الدولية من جامعة كوفنتري في المملكة المتحدة.

السيد عيسى محمد المهندي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثّل شركة شيفت ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة:١٠٠٠٠٠ (٠,٠٠٩٪)
عدد الأسهم المملوكة من شيفت ذ.م.م. ١١٢٠٠٠٠٠ (١٠,٠٠٪)

انتُخب السيد المهندي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢، وهو عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال. وقد شغل العديد من المناصب الإدارية والعليا في Ooredoo قطر حيث تنقّل من منصب مدير ضمان الإيرادات والامتثال في الشركة إلى منصب مدير أول للشؤون المالية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، قبل ترقيته ليستلم منصب الرئيس المالي الذي لا يزال يشغله حتى اليوم. وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة Ooredoo سلطنة عمان، وفي شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل السيد المهندي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة ماريماونت وماجستير إدارة الأعمال في إدارة الأعمال والتحول الرقمي من جامعة HEC Paris.

جاسم محمد الكعبي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل شركة بروق التجارية ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة: لا يوجد
عدد الأسهم المملوكة من بروق التجارية ذ.م.م .....١١٢ (١٠٪)

السيد جاسم الكعبي هو عضو سابق في مجلس إدارة بنك قطر الأول خلال دورة المجلس للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، وأعيد انتخابه مؤخراً عضواً في مجلس إدارة بنك لِشا، حيث يشارك في لجنته التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتمتّع بشبكة واسعة من المعارف مع خبرة واسعة في إدارة الأعمال كمدير شؤون الصيد في مكتب الأمير الوالد وعضو مجلس إدارة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة.

٣/٤ الأعضاء المستقلون

يتم اعتبار المدير مستقلاً لأغراض الخدمة في مجلس الإدارة وأي لجنة تابعة لمجلس الإدارة، إذا استوفى المعايير التي اعتمدها مجلس الإدارة لتحديد حالة استقلال المدير و تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- أن يكون مستقلاً عن الإدارة.
- ألا يكون موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً في أي شركة استشارية متعاقدة مع البنك، بما في ذلك مدقق الحسابات الخارجي للبنك.
- ألا تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أن يكون ممثلاً لأي عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي في البنك.

يستوفي أعضاء مجلس إدارة بنك لِشا المستقلون معايير الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وفي قوانين ولوائح الحوكمة المعمول بها.

٤/٤ رئيس مجلس الإدارة

يتم تعيين رئيس مجلس إدارة البنك دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. كما هو منصوص عليه في النظام الاساسي للبنك. وخلال عام ٢٠٢٣، حرص رئيس مجلس الإدارة على تولي قيادة أنشطة مجلس الإدارة وضمان وفاء المجلس بالتزاماته وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وضمان تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها المجلس.

وينص النظام الأساسي للبنك على أن يحل نائب الرئيس محل رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه أو في حال حدوث أي عائق يمنعه من أداء واجباته ومسؤولياته. ويشمل دور رئيس مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر:

- تولي المسؤولية عن أنشطة المجلس ولجانه
- أن يكون المتحدث الرسمي باسم المجلس ونقطة الاتصال الرئيسية بالنيابة عن المجلس مع الرئيس التنفيذي، مع ضمان عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس التنفيذي لمناقشة آخر المستجدات بشأن أعمال البنك.
- أن يتولى رئاسة وتنسيق اجتماعات المجلس، وأن يضمن معالجة المسائل المدرجة على جدول الأعمال في الوقت المناسب.
- الحفاظ على اتصال منتظم مع أعضاء المجلس الآخرين والتشاور معهم بشأن الاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر في البنك.
- ضمان الأداء السليم والفعال للمجلس.
- تنسيق جدول الأعمال، والتقارير المتصلة بكل بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال بالتعاون مع أمين سرّ المجلس.
- إقرار جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة، مع مراعاة المسائل التي يقترحها أي عضو في المجلس.
- تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بصورة جماعية وفعالة خلال اجتماعات المجلس لضمان اضطلاع المجلس بمسؤولياته بشكل فعال وبما يضمن تحقيق مصالح البنك.
- إتاحة جميع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات الخاصة بالبنك والمجلس ولجانه لأعضاء المجلس وضمان حصول المجلس على المعلومات المناسبة بما في ذلك:
  - معلومات عن أعمال البنك واستراتيجيته وأنشطته.
  - المعلومات والموارد اللازمة لتمكين الأعضاء من أداء مسؤولياتهم بشكل فعال، بما في ذلك التحديثات المنتظمة حول الأعمال من الرئيس التنفيذي وغيره من أعضاء الإدارة التنفيذية
  - استراتيجيات الإدارة والخطط وسياسات البنك ومؤشرات الأداء الرئيسية
- إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى المجلس.
- إتاحة المشاركة الفعالة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصفة خاصة، وتعزيز العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
- بناء توافق في الآراء وتطوير العمل الجماعي داخل المجلس لتعزيز العلاقة البناءة والمتناغمة بين المجلس والإدارة.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم حول مسؤولياتهم التنظيمية بموجب لوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للاسواق المالية ويجوز للرئيس تفويض إحدى لجان المجس بمتابعة هذه المسألة.
- ضمان وضع إجراءات لتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه، وإجراء تقييم فردي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مهمة إجراء تقييم الاداء، وترفع تقريراً بالنتائج إلى المجلس.
- ترؤس اجتماع الجمعية العمومية العادية وضمان تنظيم هذه الاجتماعات بكفاءة وفعالية بمساعدة أمين سرّ المجلس، وإطلاع المساهمين على أداء البنك على نحو كاف.
- ضمان توفير التدريب المنتظم لجميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى التدريب التعريفي والتوجيهي الأولي، وضمان شكول الميزانية السنوية ميزانية لتوفير برامج تدريبية لمجلس الإدارة.
- الحفاظ على مستويات عالية من معايير الحوكمة في البنك بما يتماشى مع اللوائح المحلية وأفضل الممارسات.
- التأكد من وضع وتنفيذ سياسة الإفصاح والاتصالات الخاصة بالبنك.
- التوقيع على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

٥/٤ اجتماعات مجلس الإدارة

١/٥/٤ أمين سرّ مجلس الإدارة

يعين المجلس أمين سرّ للمجلس لتنظيم اجتماعات المجلس ولجانه، بالإضافة إلى مهام أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة. يجب أن يكون لجميع أعضاء المجلس حق التواصل المباشر مع أمين سر المجلس.

في ٢٣ مارس ٢٠٢٢، أعاد مجلس الإدارة تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمينة سر الشركة. تتولّى السيدة حلو أيضاً منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية والامتثال في البنك، وهي تملك أكثر من ١٦ عاماً من الخبرة في الشؤون القانونية والامتثال والحوكمة. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية في شركة فودافون قطر. وتتلخص مهامها الرئيسية كأمينة سرّ للشركة على النحو التالي:

١. إعداد محاضر لاجتماعات مجالس الإدارة ولجان مجالس الإدارة، والاحتفاظ بسجلات لكافة المحاضر والقرارات التي أقرها المجلس ولجانه في سجل خاص لتيسير متابعة القضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها.

٢. الاحتفاظ بسجلات ورقية وإلكترونية لجميع القرارات الصادرة عن طريق التمرير وجميع المراسلات المتعلقة بشؤون المجلس.

٣. التنسيق والعمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس ورئيس كل لجنة من لجان المجلس لإعداد وتنظيم الاجتماعات وجداول الأعمال والتقارير المتصلة بالاجتماعات، فضلاً عن تيسير الاتصال بين أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.

٤. إرسال الدعوات بالنيابة عن الرئيس إلى كل أعضاء المجلس والمشاركين لحضور اجتماعات المجلس أو لجان المجلس، وتلقي طلبات الأعضاء بإضافة أي بنود إلى جدول الأعمال.

٥. تسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى جميع المعلومات والمستندات والبيانات المتعلقة بالشركة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة.

٦. الترتيب لتلقي إقرارات مجلس الإدارة المتعلقة بالفصل بين الواجبات وفقاً لقانون الشركات التجارية ولوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٢/٥/٤ عدد اجتماعات مجلس الإدارة

تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة ست مرات على الأقل في السنة، في المقر الرئيسي للبنك أو في أيّ مكان يحدده الأعضاء. ويجوز للمجلس عقد اجتماعات إضافية وفق الضرورة اللازمة لإدارة أعمال البنك.

٣/٥/٤ الحضور والنصاب

١. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة الإعداد بشكل مناسب لاجتماعات المجلس ولجانه وحضور الاجتماعات والمشاركة في المداولات.

٢. يُعتبر العضو الذي يتخلف عن حضور أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية من دون عذر يقبله المجلس مستقيلاً.

٣. يكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة وكلّ لجنة تابعة لمجلس الإدارة لدى حضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجوز أيضاً لأي عضو في مجلس الإدارة أو في إحدى لجانه توكيل أحد الأعضاء الحاضرين في تمثيله والتصويت عنه خلال الاجتماع. لا يجوز لأي عضو أن ينوب عن أكثر من عضو مجلس إدارة واحد، ويكون للعضو الذي يمثل عضواً آخر أصوتين. ويتم تسجيل الوكلاء في محضر الاجتماع ويتم الاحتفاظ بالسجلات مع أمين سرّ الشركة.

٤. وتصدر قرارات المجلس ولجانه بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو نائبه - في حال غياب الرئيس. لا يملك رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة صلاحية الترجيح في حال تعادل الأصوات.

٥. يجب ان يحضر الرئيس التنفيذي وأمين سرّ الشركة جميع اجتماعات مجلس الإدارة دون أي يكون لهما حق التصويت. ويجوز دعوة أشخاص آخرين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة عند تناول مسائل محددة تتعلق بأعمالهم في الاجتماع، شرط موافقة رئيس مجلس الإدارة.

وفي عام ٢٠٢٣، عقد مجلس إدارة البنك الاجتماعات التالية:

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الأعضاء الحاضرون
٢٠٢٣/٠٢/١٥	جميع الأعضاء
٢٠٢٣/٠٤/١٢	جميع الأعضاء
٢٠٢٣/٠٦/١٤	جميع الأعضاء
٢٠٢٣/٠٨/٠٩	جميع الأعضاء
٢٠٢٣/١٠/١٨	٦ أعضاء، بمن فيهم نائب الرئيس
٢٠٢٣/١٢/٠٤	٦ أعضاء، بمن فيهم الرئيس

وقد حضر الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس في عام ٢٠٢٣ على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
	٦ اجتماعات	٣ اجتماعات	٦ اجتماعات	٣ اجتماعات
الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	٦/٥	٣/٣	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد يوسف المانع، نائب الرئيس	٦/٦	لا ينطبق	٦/٦	لا ينطبق
السيد ابراهيم الجيدة	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٣/٣
السيد محمد الهاجري	٦/٦	لا ينطبق	٦/٦	لا ينطبق
السيد جاسم محمد الكعبي	٦/٦	٣/٣	لا ينطبق	٣/٣
السيد سعد ناصر الكعبي	٦/٥	لا ينطبق	لا ينطبق	٣/٣
السيد عيسى محمد المهندي	٦/٦	٣/٣	٦/٦	لا ينطبق

أهم القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣ هي:

- مراجعة والموافقة على السياسات المختلفة بما في ذلك: دليل حوكمة الشركات، وسياسة مكافحة غسل الأموال، وسياسات الخزينة، وسياسات المخاطر، وغيرها من السياسات
- الموافقة على تعيين محمد توسيف مالك الرئيس المالي للبنك
- الموافقة على تعيين محمد إسماعيل العمادي الرئيس التنفيذي للبنك
- الموافقة على تعيين جلين جونستون الرئيس التنفيذي للاستثمار
- الموافقة على الحسابات المدققة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣

٦/٤ الاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك لِشا وكلّ لجنة تابعة له السعي للحصول على المشورة المهنية المستقلة المناسبة على حساب البنك الخاص، كلما رأى ذلك ضرورياً.

٧/٤ مراجعة أداء مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة البنك بسياسة مراجعة الأداء الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة له، والتي تحدد معايير تقييم أداء المجلس في ممارسة مسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة ومراجعة دور ومسؤوليات المجلس ولجان المجلس ومدى الالتزام بها.

وقد وضع مجلس الإدارة إجراءات للتقييم الذاتي للأداء على أساس مستمر. وتشمل هذه الإجراءات تقييم أداء المجلس ولجانه وكل عضو من اعضاء المجلس على حدة. وقد قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي لمسؤولياتهم وأدائهم خلال عام ٢٠٢٣ بناء على نموذج خاص أعدّ لهذه الغاية مع التركيز على مدى مساهمة الأعضاء وتفاعلهم داخل اجتماعات المجلس واللجان، وجودة مشاركاتهم وأعمالهم، فضلاً عن فهمهم لدورهم كأعضاء في مجلس الأدارة واللجان التابعة له. وعلاوة على ذلك، تضمن التقييم فقرة للتعبير عن رأي الأعضاء ومدى ارتياحهم بشأن هيكل المجلس ولجانه وعملياتها والتفاعلات خلال الاجتماعات فضلاً عن مدى فعالية دور ومسؤوليات المجلس ولجانه. وقد تم رفع نتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة بالكامل، وستجري متابعة النقاط التي أثارها التقييم من قبل مجلس الإدارة واقتراح التحسينات عليها بشكل مستمر.

وعلاوة على ذلك، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وأعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية.

وقد تولت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة مراجعة نتائج جميع تقييمات الأداء ورفعت تقريرها إلى مجلس الإدارة لمناقشة وتقييم الأداء العام للمجلس ولجانه الفرعية خلال العام ٢٠٢٣، وذلك وفقاً لمتطلبات قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة مركز قطر للمال. وخلص المجلس إلى أن المجلس ولجانه الفرعية يجسدون الثقافة والقيم المرجوة للبنك.

٨/٤ التطوير والتعلم

تم تضمين السياسة التعريفية والتدريبية لمجلس الإدارة في دليل حوكمة الشركات لضمان خضوع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المجلس لعملية تعريفية شاملة ويتم تدريبهم بشكل مستمر وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتفوق في أدوارهم من خلال برامج التطوير والتعلم المصممة والمختارة بعناية.

تم تنظيم برنامج تدريبي حديث في ديسمبر ٢٠٢٣، لضمان انتقال جميع أعضاء مجلس الإدارة واللجنة بسلاسة إلى النماذج التشغيلية الجديدة التي قدمها التحول الاستراتيجي لبنك لِشا.

٩/٤ فصل المسؤوليات

يضمن بنك لِشا الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتعزيز استقلالية مجلس الإدارة والسماح للرئيس التنفيذي بالتركيز على المتطلبات اليومية لإدارة البنك. وهذا من شأنه أن يساعد مجلس الإدارة على توفير هيكل حوكمة أفضل وأكثر توازناً من خلال تعزيز الرقابة الفعّالة على الإدارة. ويتولى أدوار الرئيس والرئيس التنفيذي أشخاص مختلفون ويتم تحديد مسؤولياتهم والموافقة عليها بوضوح من قبل مجلس الإدارة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كان البنك ممتثلاً بالكامل لأحكام المادة ٧ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، حيث لم يكن أيّ من أعضاء مجلس الإدارة عضواً في أكثر من ٣ مجالس إدارة لشركات عامة محلية، ولم يكن أيّ عضو في مجلس إدارة البنك رئيساً أو نائباً للرئيس في أكثر من مجلس إدارة لشركتين عامتين. يوقع جميع أعضاء مجلس إدارة البنك على نموذج سنوي لإقرار الالتزام بمبادئ الاستقلالية وتضارب المصالح ويتم حفظ هذه النماذج في سجلات مجلس الإدارة التي تحفظها أمينة سر الشركة.

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المناصب التالية في مجلس إدارة البنك والشركات العامة الأخرى:

الاسم	الاسم عضوية مجلس الإدارة في بنك لِشا	عضوية مجالس الإدارة والمناصب العليا في شركات أخرى
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	• رئيس مجلس الإدارة • رئيس اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	• رئيس مجلس إدارة مجموعة Ooredoo • عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين. • رئيس إدارة الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار
السيد محمد يوسف المانع	• نائب رئيس مجلس الإدارة • رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	• نائب رئيس اللجنة الأولمبية القطرية • عضو اللجنة الأولمبية العربية • عضو مجلس الشورى • رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى.
السيد جاسم محمد الكعبي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة • عضو اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	• عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي
السيد سعد ناصر الكعبي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة	• رئيس قسم الأبحاث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري • عضو مجلس إدارة الخليج • عضو مجلس إدارة التأمين التكافلي
السيد ابراهيم الجيدة	• عضو مجلس الإدارة • رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة	• الرئيس التنفيذي والمدير المعماري لمكتب الهندسة العربية.
السيد محمد الهاجري	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة	• عضو في الديوان الأميري
السيد عيسى محمد المهندي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة • عضو اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	• الرئيس المالي في Ooredoo • عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي • عضو مجلس إدارة ستارلينك • عضو مجلس إدارة Ooredoo عمان

1 EXCOM: Executive Committee of the Board
2 ARCC: Audit, Risk and Compliance Committee of the Board
3 NRCGC: Nomination, Remuneration and Corporate Governance Committee of the Board

١٠/٤ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يحق فقط لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالحصول على تعويض أو مكافآت من البنك مقابل خدماتهم. أما أيّ فرد آخر يشغل منصب مدير ضمن وظيفة أخرى داخل بنك لِشا، فلن يحصل على أيّ تعويض عن الخدمات المقدّمة.

وقد تبنّى بنك لِشا سياسة تحدّد أسس وطريقة تحديد مكافآت مجلس الإدارة، وقد تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية العادية.

بالنسبة للعام ٢٠٢٣، لم يقترح مجلس الإدارة دفع مكافآت مقابل أداء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

١١/٤ تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء المجلس والموظفين، فيما يتصل بعملهم، أن يطالبوا او يقبلوا من أي طرف ثالث أي دفعات أو غيرها من المنافع سواء لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو يمنحوا مزايا غير مشروعة لأطراف ثالثة.

ويلتزم أعضاء المجلس بالمحافظة على المصالح العامة للبنك. ولا يجوز لأي عضو في مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق مصالح شخصية في قراراته أو أن يستغل الفرص التجارية الخاصة بالبنك. يلتزم مجلس الإدارة بإجراءات الإفصاح والتداول عن البيانات والمعلومات التي تتعلق مباشرة بالبنك من دون تأخير ما لم تكن المعلومات مستثناة من شرط الإفصاح في ظل ظروف معينة.

يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص والجهات التي لديها اطلاع مباشر على النتائج المالية والحاصلين على مكافآت من البنك القيام ببيع أو شراء الأوراق المالية للبنك خلال فترات حظر التداول، وفقاً للمادة ١١١ من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوقع أعضاء المجلس سنوياً على إقرار بشأن تضارب المصالح للتأكيد على عدم علمهم بأيّ حالات تضارب في المصالح تكون قائمة أو من المرجح أن تتحقق في ما يتعلق بأيّ من المعاملات المبرمة مع البنك، وللإفصاح عن أيّ تداولات في الأوراق المالية للبنك خلال العام سواء لحسابهم أو لحساب أي فرد من عائلاتهم. وقّع جميع أعضاء مجلس الإدارة على بيان تضارب المصالح عند انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢ وبشكل سنوي.

١٢/٤ معاملات الأطراف ذات الصلة

في عام ٢٠٢٣، التزم مجلس الإدارة بسياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، والتي تحدد القواعد الخاصة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة وتنفيذها والتي يتم إبرامها من قبل بنك لِشا.

كما امتثل أعضاء مجلس إدارة البنك امتثالاً تاماً لهذ المتطلبات خلال عام ٢٠٢٣. ويتم إدراج معاملات الأطراف ذات الصلة الرئيسية في بند خاص ضمن البيانات المالية للبنك فور الموافقة عليها وإبرامها. وفيما يلي جدول يلخص أهم المعاملات مع أطراف ذات صلة تم الإفصاح عنها:

٬٠٠٠ ر.ق.

	شركاء	مختلف*
بيان المركز المالي الموحد		
الأصول التمويلية	٧,١٣٨	
الأصول الأخرى		٩,١٠٠
أرصدة العميل		٢٢,٠٠٦
الخصوم المحتفظ بها للبيع	١٣,٧٢٣	
بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية		
الدخل من الأصول التمويلية	١,١٢٧	
إيرادات توزيعات الأرباح والإيرادات الأخرى	٢,٣٣٠	
عكس انخفاض قيمة الأصول التمويلية	(١٠,٠١٢)	
النفقات التشغيلية الأخرى		(١,٣٤٠)
الصكوك خارج الميزانية العمومية		
الأصول الخاضعة للإدارة		٩٣,١٧٣

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف التابعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

١٣/٤ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

وافق مجلس الإدارة على ميثاق المجلس الذي يحدد دور مجلس إدارة بنك لِشا ومسؤولياته وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

يتمتع مجلس إدارة بنك لِشا بأوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بالأنشطة والمهام المناطة به والمطلوبة لتحقيق أهداف البنك. كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع استراتيجية للبنك وضمان إدارة المخاطر بفعالية من خلال الموافقة على سياسة قدرة البنك على تحمل المخاطر وسياسة متابعة المخاطر ورصدها. ويشرف مجلس الإدارة أيضاً على عمليات البنك ويضمن امتثالها للمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة هي كما يلي:

- اعتماد دليل فعّال للحوكمة يكفل تطبيق ضوابط داخلية صارمة وضوابط إفشاء وإنشاء سياسات وإجراءات مناسبة لضمان عمل البنك بالتوافق مع التنظيمات والقوانين السارية.
- تبني التوجهات الاستراتيجية للبنك، بما في ذلك، عند الاقتضاء، استراتيجيات كل من وحدات العمل الرئيسية للبنك، والإشراف على تنفيذها.
- تحديد الأهداف والنتائج المالية والسياسات والمبادئ المحاسبية والميزانية السنوية للبنك ومراجعتها والموافقة عليها.
- اعتماد ورصد استراتيجية إدارة المخاطر التي يتبعها البنك، والقدرة على تحمل المخاطر، وسياسات المخاطر.
- ضمان اعتماد الإدارة إطاراً مناسباً لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك النظم والسياسات والضوابط المناسبة.
- مراقبة معدلات السيولة وكفاية رأس المال.
- الموافقة على العمليات الجوهرية المتعلقة بالاستحواذ وبالتصرف في الأصول والأسهم وعلى لمشاريع المشتركة الهامة والشراكات الاستراتيجية المهمة.
- النظر في أي قضايا ومسائل ناشئة قد يكون لها تأثير مادي على أعمال البنك وشؤونه.
- تلقي تقارير الأداء المالي بصورة منتظمة من الإدارة ومراقبة الأداء الفعلي في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك وميزانيته.
- الموافقة على تعيين كبار الموظفين التنفيذيين في البنك وعلى مكافآتهم بالإضافة إلى الحوافز والمكافآت المدفوعة للموظفين.
- الموافقة على الترتيبات الخاصة بانعقاد الجمعية العمومية للبنك وغيرها من الاجتماعات العامة للمساهمين.
- إعداد التقرير السنوي للبنك والحسابات السنوية، ومقترح المكافآت السنوية لمجلس الإدارة، ومقترح تعيين مدققي الحسابات الخارجيين وتقديمها إلى الجمعية العمومية السنوية للموافقة عليها.
- وضع سياسة توزيع الأرباح وتقديمها إلى الجمعية العمومية االعادية للموافقة عليها.
- تحديد سياسات البنك واعتمادها، بناء على الأحكام المنصوص عليها بموجب اللوائح المصرفية ولوائح حوكمة الشركات وغيرها من القوانين واللوائح المعمول بها.
- تلقي التقارير التي أعدتها الإدارة بشأن المسائل الجوهرية والرئيسية ومراجعتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
  - متابعة العلاقة مع الهيئات التنظيمية
  - الشؤون المتعلقة بالموارد البشرية
  - الدعاوى القضائية والمطالبات ومسائل التأمين
  - مكافحة الاحتيال والأمن والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات
  - إدارة استمرارية الأعمال والاستجابة في حالات الكوارث
  - علاقات المستثمرين والاتصالات المؤسسية
  - المسؤولية الاجتماعية للبنك
  - نظم وتكنولوجيا المعلومات
  - التداول من الداخل والتبليغ عن المخالفات
- مراجعة محاضر مجلس الإدارة ولجان المجلس.
- تحديد اختصاصات لجان مجلس الإدارة ومراجعتها.
- مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه على أساس سنوي.
- الموافقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات في ما يتعلق بالنفقات والإقراض وإدارة المخاطر.
- مدى الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمصرفية المعمول بها.
- أي مسؤوليات أخرى كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح المعمول بها.

١٤/٤ التزامات أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم

- التمتع بالمهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة لإدارة شؤون البنك وأعماله.
- الالتزام بواجبهم الائتماني والتصرف بصدق وبحسن نية من أجل حماية المصالح التجارية الفضلى للبنك.
- مراعاة السرية وتضارب المصالح ومتطلبات الشفافية عند تولي مسؤولياتهم.
- العمل وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي وجميع القوانين واللوائح النافذة.
- ألا يكون محكوماً على عضو مجلس الإدارة بأي جريمة أو جناية أو جنحة مخلة بالشرف.
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تكون لديهم في ما يتعلق بالبنك والتي يمكن أن تتعارض مع الأداء السليم لواجباتهم.
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات المساهمين العامة بانتظام والمشاركة فيها بفعالية.

٥. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك لِشا ثلاث لجان فرعية لمساعدة المجلس في القيام بواجباته والتزاماته وإجراء مراجعة أكثر تفصيلاً للمسؤوليات الرئيسية. وقد وافق المجلس على تشكيل اللجان التالية وصادق على نطاق عملها. يتم تفصيل مسؤوليات لجان المجلس بالكامل في نطاق عملها الخاص على النحو التالي:

بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢، يصدر مجلس الإدارة قراراً بتعديل تشكيل كلّ لجنة من لجان المجلس، مع مراعاة معايير العضوية المنصوص عليها في اختصاصات كلّ لجنة.

٥/١ لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال

تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة عند إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى.
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق.
- الحرص على إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية ونصف السنوية والفصلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد، ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة.
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية عندما يطلب المجلس ذلك.
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة.
- مراجعة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والتأكد من امتثال البنك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة منظمة المؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمدققي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مدققي الحسابات الخارجيين.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي.
- التأكد من حصول مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة.
- ضمان حصول مدقق الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مدقق الحسابات الخارجي.
- إجراء مناقشة مع مدقق الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة لمراجعتها.
- تحديد إجراءات اختيار مدققي الحسابات الخارجيين والتعاقد معهم وترشيحهم لموافقة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد وعرض نظام فعّال للرقابة الداخلية للبنك وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة.
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد رئيس التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية.
- مراجعة مع إدارة التدقيق الداخلي الميزانية وخطة الموارد البشرية والأنشطة والهيكل التنظيمي لمهام التدقيق الداخلي.
- مراجعة أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- استلام تقارير ربع سنوية من مدير التدقيق الداخلي حول أنشطة التدقيق ونتائجه.
- استعراض فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق. الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من رئيس إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر.
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام.
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين.
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة الامتثال فيما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال.
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم امتثال.
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة فيما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- رصد تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- وضع خطط لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل شكوى واتخاذ إجراءات تصحيحية.
- تلقي تقرير عن جميع الشكاوى الواردة وضمان معالجتها بشكل صحيح.

٥/٢ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تحدد، تختار و توصي لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بتعيين وإعادة تسمية كأعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية، وترشّح من تراه مناسباً لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:

- تطوير سياسة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بناء على إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين وعرضهم على الجمعية العمومية العادية لانتخاب أعضاء المجلس.
- الحرص على إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء، مع مراعاة "مبادئ أهلية الصلاحية" لترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
- توصية مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين المناصب تنفيذية رئيسية، بالإضافة إلى تعيين رئيس التدقيق الداخلي ورئيس متابعة الامتثال.
- التنسيق بشكل فعّال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية.
- وضع خطط التعاقب الوظيفي للوظائف التنفيذية الرئيسية ولمجلس الإدارة واللجان وتطوير الخطط التدريبية اللازمة وعرضها على المجلس للموافقة عليها
- وضع سياسة الأجور وسياسة مكافآت مجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس لمراجعتها وتقديمها إلى الجمعية العمومية العادية.
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها.
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحتفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق المهام، فضلا عن أداء البنك على المدى الطويل.
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من أمين سرّ الشركة، الذي سيقدم بدوره تقريراً بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عمّا يلي:
- إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس.

٥/٣ اللجنة التنفيذية

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة التنفيذية في التعامل مع استراتيجية البنك، الاستثمارات والتمويل من خلال مراجعة وتقييم و لتوصية بالخطط والقرارات الإستراتيجية التي يتخذها المجلس، بما في ذلك:

- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال.
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة.
- استعراض أيّ مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعه إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات.
- شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت.
- مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى.
- المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
- أنشطة الخزانة وأداؤها.
- عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.
- خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق.
- خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
- مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العامين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس.
- تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٣ هي:

اللجنة	اللجنة التوصيات والقررات الصادرة في عام ٢٠٢٣
لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال	- أوصت بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المدقق الخارجي حول البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات، وشطب الديون، والتقييمات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة. - أوصت بالموافقة على التقارير المقدمة من إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال. - أوصت بالموافقة على سياسات الرقابة الرئيسية بما في ذلك الامتثال (مكافحة غسل الأموال) والمخاطر
اللجنة التنفيذية	- أجرت الميزانية السنوية وخطة العمل والاستراتيجية مُرفقة بشرح وتبرير لاعتمادها، مع توضيح أي تغييرات لاحقة. - أوصت بالموافقة على الصفقات والاستثمارات وغيرها من المعاملات التي أجراها البنك خلال عام ٢٠٢٣ وفقاً لحد الصلاحيات الممنوحة لها من قبل المجلس.
لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة	- أوصت بالموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة حول فعالية الضوابط الداخلية. - أمراجعة سنوية لأداء المجلس ولجان المجلس وأداء الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢٣. - أوصت بتعديل الهيكل التنظيمي للبنك.

٤/٥ هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة، تقدم الاستشارات لمجلس الإدارة وإدارة البنك بشأن مسائل الامتثال للشريعة، وتوجّه العمليات التجارية وأنشطة الاستثمار في البنك لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية بموجب النظام الأساسي للبنك من ثلاث (٣) أعضاء على الأقل وخمسة (٥) أعضاء كحد أقصى. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كانت هيئة الرقابة الشرعية للبنك تتألف من ثلاثة أعضاء، اختير أحدهم رئيساً عن طريق الانتخاب. يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية. ولا يتولى أعضاء الهيئة أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	المنصب	نوع العضوية
الشيخ الدكتور وليد بن هادي	رئيس الهيئة وعضو تنفيذي	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور عبد العزيز خ ح أ القصار	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ الدكتور محمد أهمين	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

وخلال عام ٢٠٢٣، عقدت هيئة الرقابة الشرعية ٤ اجتماعات، بالإضافة ٣٧ اجتماعاً من خلال تفويض السلطة إلى رئيس هيئة الرقابة الشرعية والعضو التنفيذي. وقد تناولت اجتماعات الهيئة المسائل التالية:

- تقديم المشورة والتوجيه إلى مجلس الإدارة والإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكيفية الامتثال على أفضل وجه لقواعد الشريعة ومبادئها في جميع الأوقات.
- إصدار الفتاوى والتوصيات بشأن المستندات القانونية ذات الصلة، والمنتجات والخدمات والمعاملات التي يقوم بها البنك.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف على أنشطة وظيفة الامتثال للشريعة داخل البنك، كما تصدر تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل أنشطة الهيئة خلال العام وعملية احتساب الزكاة المستحقة على كل سهم. ويتم تقديم تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى المساهمين للموافقة عليه خلال الجمعية العمومية السنوية. كما يستعرض تقرير الهيئة أيضاً الرأي حول البيانات المالية للبنك.

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

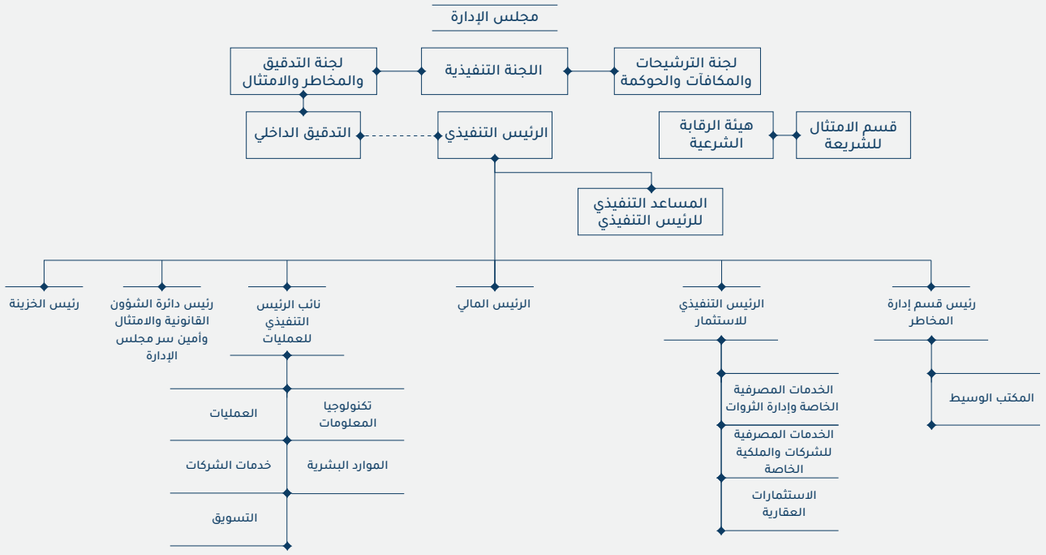

١- لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
٢- اللجنة التنفيذية
٣- لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

١/٦ اللجان الإدارية

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على تشكيل اللجان التالية التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي وترفع تقاريرها إليه عن أنشطتها. ويقوم الرئيس التنفيذي بدوره برفع ملخص عن أعمال اللجان الإدارية إلى مجلس الإدارة لمراجعتها وإبداء الرأي بشأنها. ويمكن الاطلاع على المسؤوليات المفصّلة لكلّ لجنة في "ميثاق الاختصاصات" الخاص باللجنة المعنية والتي يمكن العثور عليه في دليل الحوكمة الخاص بالبنك:

١/١/٦ لجنة الاستثمار

- استعراض الفرص الاستثمارية و/أو التوصية بها و/أو الموافقة عليها.
- مراجعة ومتابعة الاستثمارات الحالية.
- مراجعة ومتابعة أداء المحفظة الاستثمارية للبنك.

٢/١/٦ لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان في حدود الصلاحيات المفوضة لها، وومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة، والتوصية بإجراء التعديلات عليها ومراقبة تنفيذها.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة والتوصية بإدخال تعديلات عليها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.
- متابعة , ومراجعة أداء أنشطة محفظة الائتمان والتوصية / رفع عروض المحافظ الائتمانية إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات عند الضرورة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك.

٣/١/٦ لجنة الأصول والخصوم

- هي سلطة القرار الأعلى على مستوى الإدارة فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات والإشراف على تنفيذها بهدف تعظيم صافي الدخل على الأمدين القريب والبعيد، وذلك ضمن حدود تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال.
- مراقبة التكاليف والرسوم التمويلية وإدارتها بطريقة تحقق أقصى قدر من الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح. تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لإدارة الأصول والخصوم في البنك.

٤/١/٦ لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة الاتجاه الاستراتيجي لإدارة تكنولوجيا المعلومات لضمان دعمها للأهداف طويلة الأجل للبنك ضمن إطار عمله الاستراتيجي.
- فهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لضمان الحد منها في عملية التنفيذ.
- مراجعة المشاكل في أنظمة البنك والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل جيد.
- مراقبة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في سياق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- توفير الإشراف المالي على برنامج تكنولوجيا المعلومات كما تراه اللجنة ضرورياً، بما في ذلك وضع إطار مناسب يتم من خلاله اتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة متطلبات التوظيف المحتملة.

٢/٦ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢٣، وافق مجلس الإدارة على توظيف أعضاء جدد في الإدارة التنفيذية لتعزيز الخبرات والمهارات التنفيذية التي يملكها البنك حالياً بهدف تحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة.

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي
تم تعيينه في ١١ يوليو ٢٠٢٣

يتمتع محمد إسماعيل العمادي، الرئيس التنفيذي الحالي لبنك لِشا، بخبرة تزيد عن ستة عشر عاماً في قطاعات مصرفية متنوّعة، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة والدولية والاستثمارية. يشغل محمد العمادي أيضاً منصب رئيس شركة أوريكس كورنيش للتطوير ش.م.خ.ق، حيث يواصل استعراض مهاراته القيادية الاستثنائية.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب رئيس العمليات التجارية في مصرف الريان، حيث أظهر قيادة استثنائية وساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني من خلال تصميم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تلبّي تطلعات العملاء وتعزّز نموّ الأعمال.

وخلال مسيرته المهنية المتميزة، أظهر محمد التزامه الثابت وبراعته القيادية الاستثنائية وفهمه العميق للقطاع المصرفي، ومنحته نجاحاته ومساهماته سمعة مرموقة كشخصية محترمة ومؤثرة بشكل كبير في القطاع المالي.

بالإضافة إلى إنجازاته المهنية، حصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة جورج واشنطن، ما يعزّز مهاراته المالية ونهجه الاستراتيجي في قيادة الأعمال. يُعدّ دوره المزدوج كرئيس تنفيذي لبنك لِشا وشركة أوريكس كورنيش للتطوير تجسيداً واضحاً للخبرة الشاملة، ودليلاً على التزامه الدائم بتطوير القطاعين المصرفي والمالي.

جلين جونستون
الرئيس التنفيذي للاستثمار
تم تعيينه في عام ٢٠٢٣

جلين جونستون هو الرئيس التنفيذي للاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الاستثمارات المصرفية وإدارتها. يُشرف جلين حالياً على أعمال الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية وإدارة الثروات، بما في ذلك وظيفة الاستثمار العامة للبنك.

بدأ مسيرته المهنية في جولدمان ساكس في قسم الاستثمار المصرفي في سيدني، وانتقل بعد ذلك إلى لندن حيث شغل منصب المدير التنفيذي في قسم الاستثمار المصرفي في المملكة المتحدة. وتولى أيضاً مناصب استثمارية رفيعة المستوى في وقف جامعة قطر ومؤسسة قطر للتعليم.

يحمل جلين درجة بكالوريوس في التجارة مع مرتبة الشرف من جامعة مالبورن.

محمد توسيف مالك
الرئيس المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢٣

يشغل محمد منصب الرئيس المالي لبنك لِشا، ويشرف على عملياته واستراتيجياته المالية. وقد صقل خبرته في مجال التمويل على مدى أكثر من ٢٦ عاماً، من خلال مسيرة مهنية ثرية شملت مؤسسات مالية مرموقة.

انطلقت مسيرته المهنية في شركة جراي ليسينج المحدودة في باكستان، وأظهر خلالها نموّاً واعداً. ثم انتقل إلى بنك الفلاح المحدود، حيث تطوّر سريعاً وحصل على عدد من الترقيات، كانت حجر الأساس لخبرته المالية المميّزة. وانطلق بعد ذلك في رحلة مهنية مميّزة في مصرف الريان قطر استمرّت لمدة ١٥ عاماً، شغل خلالها مناصب مختلفة، وتُوّجت أخيراً بتولّيه منصب الرئيس المالي. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى محمد منصب مدير الاستثمارات في المكتب العائلي، حيث قدّم خلال هذه الفترة عدداً من المساهمات القيّمة.

وبصفته خرّيج جامعة هارفارد، فقد أكمل محمد بنجاح برنامج الإدارة العامة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يحمل أيضاً درجة ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية والمصرفية من باكستان، إلى جانب شهادات أخرى مثل دبلوم إعداد التقارير المالية الدولية الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين وشهادة التأهيل في التمويل الإسلامي.

فوليا بلاس
رئيسة إدارة المخاطر
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك لِشا بصفتها رئيسة إدارة المخاطر في مارس ٢٠٢١. وهي تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٢ عاماً في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في قطر والبحرين والكويت وتركيا. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، كانت تعمل في مصرف الطاقة الأول في البحرين حيث تولّت منصب مدير عام . كما شغلت منصب رئيسة إدارة المخاطر في بنك سيرا للاستثمار في البحرين، وشركة ريادة للاستثمار المالي في الكويت، وبنك التنمية الصناعية في تركيا.

تحمل السيدة بلاس الماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن. كما تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن.

حازت فوليا على شهادة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة اسطنبول التقنية. وهي مديرة معتمدة للمخاطر المالية.

محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك لِشا، حيث انضم إلى المؤسسة في عام ٢٠٢٠. وبفضل مسيرة متميزة تمتد لأكثر من ١٥ عاماً، يتمتع محمد بخبرة واسعة في مجالي الموارد البشرية وتقنية العمليات، ويشرف على مجموعة متنوعة من الإدارات، تشمل العمليات والموارد البشرية وتقنية المعلومات والتسويق وخدمات الشركات. وبصفته نائب الرئيس التنفيذي للعمليات، يقود مشاريع تحولية تسهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

وقد مكّنته خلفيته الواسعة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والعقارات والاستثمارات والبيع بالتجزئة والتعليم والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والمأكولات والمشروبات، من فهم المسائل المعقدة في عالم الأعمال ومعالجتها. كما تشكّل قيادته أداةً فعّالة ومحرّكاً أساسياً لتعزيز كفاءة العمليات وقيادة مشاريع مبتكرة في البنك.

نال محمد على درجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا، ويحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فهو حاصل على شهادة خبير معتمد من الجمعية الأمريكية لإدارة الموارد البشرية.

السيد محمد أبو خلف
رئيس قسم الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل محمد منصب رئيس الخزينة في بنك لِشا. وهو مصرفي تنفيذي ومسؤول في مجال الخدمات المؤسسية مع خبرة تزيد عن ٣٥ عاماً في مجالات الأعمال المصرفية والشركات الدولية. يتولى محمد مسؤولية وظائف الخزينة العامة والاستثمارات داخل إدارة الخزينة. وهو يتمتّع بخبرة واسعة في إدارة السيولة وجمع التمويل والتداول والهندسة المالية.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب مدير إدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزينة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) حيث كان يدير عمليات البنك وإدارة النقد والتمويل التجاري ومخاطر الائتمان. كما تولى منصب نائب رئيس الخزينة والأسواق المالية في البنك التجاري القطري حيث كان مسؤولاً عن إدارة أصول وخصوم الخزينة، وعن تمويل المحفظة الاستثمارية وإدارتها. وعمل كمحلل مالي في الخزينة في البنك المركزي الأردني كما غطى البروتوكول الأجنبي والدولي ووحدة الدين الخارجي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

حصل على شهادتي ماجستير في الأوراق المالية الدولية وفي الاستثمار والبنوك من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) من آي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة). كما تخرّج بدرجة بكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

السيدة ريتا الحلو
رئيسة قسم الشؤون القانونية والامتثال وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ريتا منصب رئيسة دائرة الشؤون القانونية والامتثال في بنك لِشا وأمينة سر مجلس الإدارة. وتتمتّع بخبرة تزيد عن ١٦ عاماً في كلّ من الشركات المدرجة الخاصة والعامة في المجال القانوني والالتزام، وفي تقديم المشورة في السياق التجاري والتشغيلي.

عملت ريتا قبل انضمامها إلى بنك لِشا مع فودافون قطر ش.م.ق.ع. وإنفينيتي سوليوشنز ذ.م.م. كما عملت في مجموعة الجيدة وفي بنك اس جي بي ال.

حصلت ريتا على ماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وماجستير مصغّر في مجال الاتصالات من أكاديمية المملكة المتحدة للاتصالات والتكنولوجيا (قطر) وأكملت دورة "المنظمات الرائدة في أوقات الاضطراب" التي يقدمها المعهد الأوربي لإدارة الاعمال "إنسيد".

تحمل شهادة مهنية في قواعد وأنظمة مركز قطر للمال من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار.

الكسندر برناساو
مدير الاستثمارات العقارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل ألكسندر منصب رئيس الاستثمار في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال إدارة الاستثمار. وهو مسؤول في البنك عن تغطية جميع فئات الأصول في الأسواق الدولية كافة مع التركيز على العقارات وصناديق التأجير والمنتجات المهيكلة. كما يشرف على عملية التمويل المشترك للعملاء من القطاع الخاص للبنك. تولّى أليكس قبل انضمامه إلى بنك لِشا إدارة الاستثمار في مؤسسة أسباير زون في الدوحة. وبدأ حياته المهنية في وضع استراتيجيات المشتقات المالية والاستثمار في ايه بي ان امرو في لندن، وسبق له أن عمل في Conduit Capital Markets، وAlgoAM في زيورخ.

يحمل أليكس شهادة الهندسة الفرنسية، ودرجة الدكتوراه من جامعة دوفين في الرياضيات التطبيقية والاقتصاد، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية كاس للأعمال في التجارة والمالية الرياضية. ويحمل أليكس أيضاً مؤهلات في التمويل الإسلامي، وهو حاصل على شهادة "مدير المخاطر المالية"، وشهادة تخطيط موارد المؤسسات، وشهادة "محلل استثمار بديل معتمد".

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات
تم تعيينه في عام ٢٠١٤

يشغل صهيب منصب رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية. يدير صهيب محفظة استثمارية متنوعة في مجالات الرعاية الصحية والأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة الفاخرة والتكنولوجيا وخدمات المستهلك المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

ويتميّز بسجلّ حافل بالنجاح في تحديد مصادر استثمارات الأسهم الخاصة والتخارج منها في أسواق مختلفة وسلسلة قطاعات متنوّعة. كما عمل في عدة مؤسسات مالية متعددة الجنسيات مثل ستاندرد تشارترد وبنك المشرق، بصفته متخصصاً في التمويل والخدمات المصرفية للشركات والائتمان وإدارة الاستثمار.

يحمل صهيب درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، وماجستير إدارة أعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة.

السيدة ثنوة النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

تتمتع ثنوى بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية. انضمت إلى بنك لِشا في عام ٢٠١٤، وترأس حالياً فريق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات الذي يتولى إدارة الأعمال المصرفية الخاصة وقاعدة العملاء والاستثمار وإدارة الثروات والإشراف عليها.

تملك ثنوى معرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء ذوي أعلى عائد صافٍ وذوي الأرصدة المالية الضخمة، والاستثمارات وإدارة الثروات، وقد تولت دوراً رائداً في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك لِشا. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب المديرة الإقليمية في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عاماً.

تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

السيد بريم أناند كاسيلينغام
رئيس قسم العمليات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

يشغل بريم كاسيلينجام منصب رئيس العمليات. ويتمتّع بخبرة واسعة ومعرفة متعمّقة في مجال البنوك تزيد عن ٢١ عاماً. انضم بريم إلى بنك لِشا كرئيس للعمليات في عام ٢٠١٥، حيث تشمل خبرته مجالات عدة، ومنها الأوراق المالية والاستثمارات والخزينة والإدارة النقدية. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، تولّى بريم إدارة عمليات الأوراق المالية العالمية، ومشاريع تنفيذ النظام، وتطبيقات نموذج التشغيل القياسي عبر ٣٦ دولة حول العالم مع وحدة العمليات العالمية وإدارة التغيير التابعة لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة. كما أدار عمليات التسوية للعُهُد العالمية وخدمة العملاء لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة بصفته مديراً أول.

حصل بريم على درجة الماجستير في إدارة البنوك وماجستير في إدارة الأعمال. وهو متخصص معتمد في إدارة المشاريع (PMP) وممارس معتمد من قبل معهد إدارة المشاريع (PMI) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّه حاصل على شهادة خبرة في البلوكتشين والشؤون المالية من مجلس البلوكتشين في الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد طاهر
رئيس المكتب الوسيط
تم تعيينه في عام ٢٠٢٢

يتمتع محمد طاهر بأكثر من ١٩ عامًا من الخبرة المصرفية. وقبل انضمامه إلى بنك لشا، شغل منصب رئيس عمليات الخزينة في مصرف الريان في الدوحة. كما شغل مناصب عليا في إدارة عمليات الخزينة وفي دعم تكنولوجيا المعلومات في بنك دبي التجاري وبنك دبي الإسلامي قبل انتقاله إلى قطر. وعمل سابقًا مطوّرًا للبرمجيات في الهند.

يتمتع طاهر بخبرة في محاسبة وتشغيل منتجات الخزينة ومشتقاتها. ولديه مهارات ممتازة في تكنولوجيا المعلومات إلى جانب خبرة عملية في أنظمة التطبيقات المصرفية.

طاهر حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في الرياضيات من جامعة بونديشيري ودرجة ماجستير في كلّ من تطبيقات الكمبيوتر وإدارة الأعمال من جامعة مدراس.

السيد أحمد أبو العلا
رئيس قسم خدمات الشركات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل أحمد منصب رئيس الخدمات المؤسسية في بنك لِشا. ويتمتع أحمد بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية. وهو مسؤول عن الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين وإدارة العلاقات الإدارية والحكومية. قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أحمد في عدد من الشركات ذات الأنشطة المختلفة في مجالات التجارة، والبناء، والتصنيع، والبيع بالتجزئة، والعقارات والضيافة.

يحمل أحمد درجة البكلوريوس في التربية قسم الصحافة والإعلام من جامعة قناة السويس في جمهورية مصر العربية، فضلاً عن شهادة اللغة الإنجليزية من المستوى ٣ من معهد تشارترد للأفراد والتنمية في إنجلترا.

ميرنا النقاش
رئيسة التسويق والاتصالات
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تشغل ميرنا منصب رئيسة التسويق والاتصالات في بنك لِشا. وتتمتع بخبرة تزيد عن ١١ عاماً في مجال الاتصالات الاستراتيجية وإدارة الحملات والعلامات التجارية بالإضافة إلى خبرة في مجال إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي. وقد أنجزت مجموعة من المشاريع الحائزة على جوائز مع شركات إبداعية كبيرة مثل أوجلفي آند ماذر Ogilvy & Mather التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة من العملاء العالميين والإقليميين والمحليين في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والصحة والرياضة والفنون والثقافة والخدمات المصرفية والعقارات.

عملت ميرنا قبل انضمامها إلى بنك لِشا لدى كلّ من تريبليتو ومتاحف قطر وذا كريتف يونيون.

تحمل درجة بكالوريوس في الاتصالات والتصميم من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، في بيروت - لبنان، بالإضافة إلى شهادة ريادة الأعمال والابتكار في الاقتصادات الناشئة من كلية هارفارد للأعمال.

٣/٦ التعويضات والحوافز

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على سياسة الأجور والمكافآت التي تحدد مبادئ وآليات تحديد المكافآت للرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين والموظفين. وفوّض المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة للإشراف على تنفيذ السياسة. ووفقاً لهذه السياسة، تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة الشركات على فعالية إجراءات تحديد المكافآت لضمان امتثالها لممارسات إدارة المخاطر الفعالة والمتطلبات التنظيمية. كما تراجع مقترحات المكافآت وتوصي مجلس الإدارة بالموافقة عليها. وفي عام ٢٠٢٣، تم تطبيق أنظمة المكافآت في بنك لِشا وفقاً لسياساته المعتمدة والقواعد السارية.

يجب أن يتماشى هيكل التعويضات مع توجهات النمو المستدام للبنك، إلى جانب عناصر التكيّف والمرونة والسرعة المستمرّة. تتألف عناصر المكافآت النقدية من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان أن تكون عناصر التعويض المتغيرة، بصفة عامة، مستندة إلى تقييم للمخاطر والاستراتيجية طويل الأجل لأداء البنك، مع مراعاة التطورات الايجابية والسلبية على السواء عند تحديد العناصر المتغيرة. ويجب أن تراعي سياسة الأجور استراتيجية البنك وتحقيق الأهداف التنظيمية والتجارية.

يجب عرض سياسة الأجور والمكافآت على الجمعية العمومية للموافقة عليها كما يجب أيضًا تقديم كل تغيير يطرأ على سياسة المكافآت إلى الجمعية العمومية للموافقة عليه

وبناء على ما تقتضيه سياسة الإفصاح، يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في التقرير السنوي للبنك.

وفيما يلي بيان المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية على النحو المبين في الإيضاح ٢٤ من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

الوصف	إجمالي الأجور (بالألف ريال قطري)
فريق الإدارة التنفيذية	١٢,٢١٧
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٤٦٠
إجمالي المكافآت	١٢,٦٧٧

٤/٦ مراجعة أداء الإدارة العليا

في إطار سياسة الأجور والمكافآت، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وقد أعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط عليها الضوء في التقرير السنوي نجاح الإدارة التنفيذية في استيفاء متطلبات مؤشرات الأداء الرئيسية.

٥/٦ التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا سياسة تخطيط التعاقب من أجل ضمان الاستمرارية في الثقافة المؤسسية للبنك. تحدد السياسة المعايير المحددة لخطط التعاقب التي تغطي الإدارة العليا وكبار الإداريين، من أجل تحقيق استمرارية استراتيجيات العمل. هذا وتركّز السياسة أيضاً على أن يركز بنك لِشا على تطوير المواهب الداخلية من أجل الاحتفاظ بالموظفين ذوي المهارات العالية من خلال التدريب والتطوير المستمر لهم .

٧. حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

١/٧ إدارة المخاطر

تم اعتماد نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من شأنه المساهمة في تطوير بيئة أعمال صحية وسليمة، بما يتوافق مع الأهداف التي حددها مجلس الإدارة، من خلال تحديد وإدارة ومراقبة المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. وتقع مسؤولية اعتماد نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم، بدعم من لجنة المخاطر والامتثال، بتنفيذ المهام المسندة إليه كما هي محددة في قواعد ولوائح حوكمة الشركات.

يطبق البنك مبادئ حوكمة الشركات السليمة على تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، ما يضمن توافق الأنشطة التي تحمل المخاطر مع استراتيجية البنك. كما يكفل البنك أن مجلس إدارته ولجانه وإدارته التنفيذية ومسؤوليه وموظفيه يركزون بشكل كامل على أدوارهم ومسؤولياتهم المحددة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

يأخذ مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ أسلوب القيادة من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر في إطار منهج استباقي في إدارة المخاطر يشترط تحديد المخاطر والفرص المحتملة واتخاذ الإجراءات لمعالجة تلك المخاطر التي يمكن أن تُخلّف آثاراً كبيرة وتعرقل نجاح استراتيجية البنك. وتقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق وتعزيز ثقافة المخاطر السليمة وتوفير الحوافز التي تكافئ النهج المعدل للمخاطر في تنفيذ المعاملات بغية تحقيق أهداف البنك وغاياته. تدور استراتيجية المخاطر في البنك حول التقييم المستمر للمستوى الإجمالي وأنواع المخاطر التي يرغب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بها من أجل تحقيق أهداف البنك وغاياته وخطته التشغيلية، بما يتوافق مع رأس المال المطبق والسيولة والمتطلبات الأخرى. ويتضمن إطار إدارة المخاطر داخل بنك لِشا السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة التحكّم المستخدمة لتحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن التعرض للمخاطر بما يتوافق مع استراتيجية العمل التي وضعها مجلس الإدارة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر في بنك لِشا مجموعة من السياسات والإجراءات والأفراد وأنظمة الرقابة المستخدمة لتحديد المخاطر المحتملة، وقياسها، ومراقبتها، والتحكم بها، والإبلاغ عنها، وذلك بما يتوافق مع مستوى المخاطر المقبولة الذي يحدده مجلس إدارة البنك. ويتولى رئيس المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر، وتشمل مهامه بين أمور أخرى، تعزيز مهارات الموظفين وإجراء التحسينات على أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج والتقارير، حسب الضرورة، لضمان تعزيز فعالية إدارة المخاطر في البنك بما يحقق دعم أهدافه الاستراتيجية. ويقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. ويكون رئيس إدارة المخاطر عضواً دائماً في اللجان الإدارية التالية: (١) لجنة الاستثمار، و(٢) لجنة الائتمان، و(٣) لجنة الاصول والخصوم، و(٤) لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات، و(٥) لجنة المناقصات و(٦) لجنة التقييم.

في بنك لِشا، تُشكل ثقافة المخاطر القوية والتي يتبناها موظفو المؤسسة على جميع المستويات الأساس لإدارة المخاطر الفعالة. وتستند وظائف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى ثلاثة خطوط.

خط الدفاع الأول - إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يحيل خط الدفاع الأول الى أنشطة إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال، بحيث تتولى كل إدارة من إدارات الأعمال مسؤولية الإشراف على المخاطر في نطاق مسؤولياتها، كما تكون مسؤولة عن ضمان وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية على العمليات لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يضمن فعالية تنفيذ استراتيجية البنك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات الخط الأول أيضاً إنشاء هيكل حوكمة فعال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السياسات واللوائح الداخلية.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يحيل خط الدفاع الثاني الى مهام الرقابة المستقلة وهي إدارة المخاطر وإدارة الامتثال. تحدد هذه الوظائف إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر المادية داخل البنك. ويحدد الإطار كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويقوم خط الدفاع الثاني أيضا بمراقبة وتقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر والضوابط التي ينفذها أصحاب المخاطر المعنيين. كما يتابع خط الدفاع الثاني أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها خط الدفاع الأول ويتحقق من فعالية الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر، ويقوم بتحليل المخاطر المادية المرتبطة بالأعمال، وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى الرئيس التنفيذي، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال.

ويعتبر خط الدفاع الثاني مستقلاً من الناحية التنظيمية عن الخط الأول ولا يشمل أنشطة تنفيذية في مجال الأعمال أو في إطار الوحدات التي يشرف عليها.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

خصّص بنك لِشا وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي، حيث يتم تعيين المدقق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، ويقدم تقاريره إليها مباشرة. يضمن هذا الهيكل الاستقلال عن الإدارة التنفيذية، بينما يتعاون البنك مع شركة ديلويت، إحدى شركات التدقيق الأربعة الكبرى البارزة، على أساس المشاركة في توفير الموارد لدعم المدقق الداخلي في القيام بأدواره ومسؤولياته.

تقع مسؤولية تطوير وصيانة أنظمة قوية للحوكمة وإدارة المخاطر وعملية الرقابة، بالإضافة إلى تحديد ومنع واكتشاف الإجراءات المخالفة والاحتيال، على عاتق الإدارة. ويلعب التدقيق الداخلي دوراً حاسماً في ذلك من خلال التقييم المستقل لحوكمة البنك وإدارة المخاطر وعملية التدقيق الداخلي، بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية. وتلتزم أنشطة التدقيق الداخلي بسياسة يضعها مجلس الإدارة وتتبع نهجاً للتدقيق الداخلي قائم على المخاطر يتماشى مع المعايير الدولية التي وضعها معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات.

يضع التدقيق الداخلي سنوياً خطة تدقيق داخلية قائمة على المخاطر، تخضع لمراجعة واعتماد لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، مع إمكانية مراجعة وتعديل الخطة حسب الحاجة. وتُرفع نتائج المراجعة الداخلية إلى الإدارة، ويتم تقديم تقارير شاملة، بما في ذلك الاستنتاجات والتدابير المقترحة مع حالة تنفيذها، بانتظام إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة. ويقدم التدقيق الداخلي أيضاً تقارير حول الغرض والسلطة والمسؤولية وأداء التدقيق الداخلي، بما في ذلك المسائل التي يطلب مجلس الإدارة مراجعتها واتخاذ الإجراءات بشأنها.

في عام ٢٠٢٣، قدم قسم التدقيق الداخلي للجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال تقريراً عن نتائج التدقيق الداخلي، بما في ذلك النتائج الرئيسية والملاحظات والمخاطر ذات الصلة والتوصيات للمصادقة والتحسين، بالإضافة إلى أي مسائل أخرى طلبتها اللجنة. وشمل التحديث أيضاً عدد من الملاحظات المقدمة لوظائف / أنشطة تمت مراجعتها خلال الفترة، وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة القائمة على المخاطر.

٢/٧ الضوابط الداخلية

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

ويحدد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة فيما يتولى المساهمون في إطار الجمعية العمومية للبنك الموافقة على جميع الأمور الأخرى التي تقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الإدارة. أما الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية فيتم تحديدها في إطار مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة، على النحو الموافق عليه والمعدّل من وقت لآخر.

يتحمّل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن ضمان فعالية إطار الرقابة الداخلية للبنك ومدى كفايته في معالجة المخاطر المرتبطة بالأنشطة الداخلية والخارجية للبنك. ويفوض مجلس الإدارة بعضاً من مسؤولياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال المكلفة بالإشراف على إطار عمل الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في المحافظة على أعمال للبنك. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على أعمال إدارات المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة بها إلى اللجنة. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق مستقل للبنك يغطي جميع الأعمال والوظائف وفقاً لمنهجية التدقيق القائمة على المخاطر من أجل تقييم فعالية الضوابط داخل كلّ إدارة ووظيفة، وتحديد الثغرات، وتوفير الحلول والتدابير التصحيحية ويشمل نطاق المراجعة والتدقيق جميع الضوابط ذات التأثير المادي، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال، ونظم إدارة المخاطر، والمسائل التنظيمية. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال عن مدى كفاية الضوابط الداخلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى مسائل أخرى. وعند تقييم أثر هذه التقييمات على البنك، يضع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في عين الاعتبار نتائج تقييم المدقق الخارجي للبنك. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى حماية المساهمين وأصول البنك وضمان متانة النتائج المالية للبنك وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح.

كما أجرى البنك بنجاح تقييماً لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأصدر تقريره الإداري عن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية لعام ٢٠٢٣، وفقاً للمتطلبات التنظيمية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٣/٧ الامتثال الشرعي

يعمل قسم الامتثال الشرعي بشكل وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويُعتبر قسم الامتثال الشرعي بمثابة وظيفة تابعة لقسم الامتثال في البنك، حيث يقوم بمواءمة مهامه مع مهام قسم الامتثال . وفي بنك لِشا، يؤدي المدير الأول للامتثال الشرعي هذه المهمة. ويعمل قسم الامتثال الشرعي بمثابة أمين سرّ لهيئة الرقابة الشرعية ويُعد جميع محاضر الاجتماعات الخاصة بها وفتاويها وقراراتها. أمّا هيئة الرقابة الشرعية فتُعد تقرير الشريعة السنوي تزامناً مع التقرير السنوي للبنك، والذي يُعرض على المساهمين خلال الجمعية العمومية السنوية وينشر على موقع البنك الإلكتروني. وتؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً استشارياً للإدارة التنفيذية في بنك لِشا بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية. كما تقدم الهيئة ملاحظات بشأن مدى التزام أنشطة البنك بمبادئ الشريعة، أو احتمال مخالفته لها، بما في ذلك تقديم ملاحظات على:

- هياكل الاستثمار ومنتجات التمويل والخدمات المصرفية وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- مطابقة المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تنفيذ معاملات الاستثمار والتمويل.

٤/٧ التدقيق الداخلي

الهدف من التدقيق الداخلي هو تقديم تقييم ومشورة مستقلّين وموضوعيّين للمساعدة في إضافة القيمة وتحسين عمليات حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. والغرض من هذا التقييم هو تحديد ما إذا قامت إدارة البنك بتصميم وتنفيذ عمليات الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة بشكل كافٍ وفعّال.

وتلتزم أنشطة التدقيق الداخلي بسياسة يضعها مجلس الإدارة وتتبع نهجاً للتدقيق الداخلي قائم على المخاطر يتماشى مع المعايير الدولية التي وضعها معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات. يضع التدقيق الداخلي سنوياً خطة تدقيق داخلية قائمة على المخاطر، تخضع لمراجعة واعتماد لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، مع إمكانية مراجعة وتعديل الخطة حسب الحاجة.

يتم تقديم نتائج التدقيق الداخلي إلى الإدارة والتي تتضمّن الملاحظات والمخاطر ذات الصلة والتوصيات للتصديق عليها بالإضافة إلى حالتها. وعلاوة على ذلك، يتم تتبع ملاحظات التدقيق بانتظام من أجل المعالجة والإجراءات التصحيحية من قبل الإدارة والتحقق من صحتها بشكل مستقل قبل إغلاقها.

وفقاً للإجراءات القياسية، يجتمع مدير التدقيق الداخلي المعين مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، ويحضر اجتماعات اللجنة بشكل دوري، ويقوم بإعداد تقارير عن أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها، وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها من أجل تقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعتها واتخاذ الإجراءات بشأنها.

وبالإضافة إلى دورها الرقابي، توفر إدارة التدقيق الدعم والمشورة لمختلف إدارات وأقسام البنك في مجال الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها، من دون ممارسة أي مسؤوليات في مجال اتخاذ القرارات ومن دون أن يكون لها أيّ صلاحيات تنفيذية تتعارض مع متطلبات الاستقلالية للمدققين الداخليين. وتساهم إدارة التدقيق الداخلي في تحقيق إدارة سليمة للأنشطة والعمليات التي يجريها البنك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات بشأن فعالية النظم والعمليات، ومدى كفاية السياسات والإجراءات وإطار إدارة المخاطر.

٥/٧ مدقق الحسابات الخارجي

تعيين مدقق الحسابات الخارجي واستبداله ومدة التعاقد معه

كما في تاريخ نشر هذا التقرير، فإنّ شركة إرنست آند يونغ هي مدقق الحسابات الخارجي للبنك. وتتولى إرنست اند يونغ أنشطة تدقيق البيانات المالية الموحدة والحسابات التنظيمية. يتم انتخاب مدققي الحسابات الخارجيين لمدة سنة واحدة خلال الجمعية العمومية السنوية للمساهمين. وقد أعيد انتخابهم في الجمعية العمومية السنوية لعام ٢٠٢٢. تم تعيين إرنست آند يونغ للمرة الأولى في ٧ أبريل ٢٠٢٠. وتشرف لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال على أداء مدقق الحسابات الخارجي خلال العام وتقدم توصيتها بشأن الاستبدال أو إعادة التعيين إلى مجلس الإدارة.

الأتعاب والاستقلالية

وفقاً لنظام البنك الأساسي، تعيّن الجمعية العمومية السنوية المدققين الخارجيين وتحدد أتعابهم، بناءً على توصية يقدمها مجلس الإدارة لهذه الغاية. والتزاماً بمبادئ حوكمة الشركات الرشيدة، تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بإجراء تقييمات دورية لمهمة التدقيق، حيث يتم فيها مراجعة قضايا الميزانية، ولا سيّما رسوم التدقيق، لضمان الحفاظ على تنافسية أسعارها بما يعود بالنفع على مساهمي الشركة. ويؤدي مدققو الحسابات الخارجيون مهامهم باستقلالية تامة بدون أي تأثير حتى من قبل المساهمين الذين اختاروهم.

خلال الاجتماع المنعقد في ١٥ مارس ٢٠٢٣، وافقت الجمعية العمومية العادية للمساهمين ("الجمعية العمومية") على توصية مجلس الإدارة / لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بتعيين شركة إرنست آند يونغ للعام الرابع على التوالي، كمدقق حسابات خارجي للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تبلغ الرسوم المدفوعة/المستحقة لشركة إرنست آند يونغ للعام ٢٠٢٣ قيمة ٠,٤ مليون ريال قطري مقابل خدمات التدقيق و٠,٨٣ مليون ريال قطري مقابل خدمات غير مرتبطة بالتدقيق.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا إجراءات لتدفق المعلومات إلى المدققين الخارجيين، من أجل ضمان الإدارة الشفافة لأعمال البنك. وقد هيّأ مجلس الإدارة الظروف الملائمة لإدارة أنشطة البنك وعملياته ومراقبتها بفعالية وكفاءة. فتزوّد المدققون الخارجيون بمصادر المعلومات اللازمة لأداء دورهم الرقابي على نحو يتسم بالكفاءة.

الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية استلام ومعالجة تقارير المدققين الخارجيين. وفي هذا المسعى، يتلقى مجلس الإدارة الدعم من لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال التي تتواصل بانتظام مع المدققين الخارجيين وتتابع مؤهلاتهم واستقلاليتهم وكفاءتهم.

كما يجتمع مدقق الحسابات الخارجي (شركة إرنست آند يونغ) أيضاً مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق التي تشرف لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال على تقييمها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. وخلال السنة المالية ٢٠٢٣، حضر مدققو الحسابات الخارجيون ثلاثة (٣) اجتماعات للجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال لمناقشة إجراءات التدقيق واللوائح والمتابعة. إلى جانب ذلك، شارك مدققو الحسابات المستقلون أيضاً في تقييم النتائج المتعلقة بعوامل المخاطر وإجراءات الحد منها.

٦/٧ الامتثال ومكافحة غسل الأموال

أنشأ بنك لِشا "إدارة الامتثال والشؤون القانونية وأمين سرّ الشركة" والتي تعمل بشكل وثيق على كل مستويات المؤسسة لضمان توافق اللوائح الداخلية للبنك والعمليات والأنشطة باستمرار مع الإطار التنظيمي المعمول به والأهداف الاستراتيجية للبنك. كما تشارك هذه الإدارة بفاعلية في تحديد أي مخاطر لجهة عدم الامتثال التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قضائية أو إدارية، مع ما يترتّب على ذلك من ضرر بالسمعة. ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة الامتثال في ضمان اطلاع البنك بأنشطته وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وقواعد مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وتجتمع رئيسة إدارة الامتثال بانتظام مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعة حالة امتثال الأعمال للإجراءات التي حددها مجلس الإدارة، ولتقييم مخاطر الامتثال والفرص المتاحة على جميع مستويات البنك ووضع خطط محددة لمعالجتها.

وتتولى إدارة الامتثال مراجعة سياسات البنك وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنتجات والخدمات الجديدة، واقتراحات الأعمال والأنشطة الجديدة، وعلاقات العملاء، والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة هذه العلاقات. وتتضمن مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو ضرر بالسمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاميم والتعليمات التنظيمية وأي قواعد أخرى ذات صلة تؤثر على أي جانب من جوانب أنشطة البنك.
- تقديم التوجيهات والتعليمات المناسبة للموظفين بشأن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقديم المقترحات بشأن تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد في التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الاحتيال.
- مواكبة القوانين واللوائح الجديدة وإبلاغ الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقيق فيها ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية والسلطات التنظيمية.
- ضمان التنفيذ الفعّال للعناية الواجبة المشددة لعلاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية.
- ضمان التنفيذ الفعّال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ونظام الإبلاغ المشترك.
- توفير التدريب والتوعية لموظفي البنك حول الحوكمة، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال، وأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية/معيار الإبلاغ المشترك على أساس متكرر.

تراقب إدارة الامتثال أيضاً إجراءات الامتثال وتختبرها من خلال إجراء مراجعات امتثال مستقلة لتحديد الانتهاكات التنظيمية ومشاكل عدم الامتثال. ويتم رفع تقرير بنتائج مراجعات الامتثال إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية على أساس منتظم.
وتقدم إدارة الامتثال تقارير ربع سنوية منتظمة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال حول الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وتسلّط الضوء على أيّ انتهاكات أو ثغرات محتملة في سياسات البنك أو ممارساته. وتتضمن التقارير تدابير تصحيحية للحوادث التي تم تحديدها.

في بنك لِشا، يتولى مهام الامتثال قسم الامتثال والذي مدير الامتثال، بدعم من مدير الامتثال الأول، الذي يتولى أيضاً منصب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك، ويساعده في ذلك نائبه.

وتتولى رئيسة إدارة الامتثال بشكل أساسي مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات الامتثال ومكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعزيز مهارات الموظفين بشكل مستمر وإدخال التحسينات على إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والسياسات والعمليات والتقارير حسب الضرورة لضمان امتثال البنك بالأنظمة المرعية وضمان وجود إطار فعّال لإدارة المخاطر التنظيمية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

يقدم رئيس إدارة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بشأن جميع المسائل المتعلقة بالامتثال للوائح التنظيمية والمخاطر التنظيمية التي يواجهها البنك لضمان اتساق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بمسائل الامتثال في البنك اتساقاً جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

- خلال عام 2023، قامت إدارة الامتثال بتحديث سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما قدمت الإدارة تقارير دورية شهرية وربع سنوية وسنوية إلى الجهات التنظيمية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الإدارة الدعم لإدارة الشؤون المؤسسية في إفصاحاتها وتقاريرها إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

- وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة الامتثال بالمهام التالية خلال عام 2023:
- تقديم المشورة والإرشاد حول جميع الاستفسارات اليومية التي أثارتها الإدارة التنفيذية وموظفو البنك في ما يتعلق بمسائل الامتثال ذات الصلة بأنشطة البنك وعملياته.
- الرد على جميع استفسارات وحدات الأعمال لدى البنك الموجهة إلى الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمالية وهيئة قطر للأسواق المالية.
- استكمال كل متطلبات إعداد التقارير التنظيمية لعام 2023.
- الإشراف على التقدم في تنفيذ متطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال والامتثال للتعاميم الصادرة
- تنسيق تنفيذ وتحسين نماذج "إعرف عميلك" وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧/٧ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

تتابع إدارة الشؤون القانونية في بنك لِشا العديد من القضايا القانونية المستمرة والمنازعات البسيطة في طبيعتها وعلى أساس فردي وجماعي.

٨/٧ إدارة استمرارية الأعمال

وضع بنك لِشا سياسة إدارة استمرارية الأعمال التي تحدد الإطار العام للبنك للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وتكفل جاهزيته ومرونته وقدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية عند حدوث مثل هذه التهديدات. وقد وافق مجلس الإدارة على نسخة محدثة من دليل الحوكمة في ديسمبر ٢٠٢٣ لضمان احتفاظ بنك لِشا بمواءمته مع أحدث التطورات في سياسات وبروتوكولات وممارسات الحوكمة.

٩/٧ السياسات المعتمدة من قبل المجلس

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجلس الإدارة
- سياسة التدريب التعريفي والتوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق وادارة المخاطر والامتثال
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية
- سياسة المكافآت
- سياسة مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه
- اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- اختصاصات الرئيس التنفيذي
- اختصاصات أمين سرّ الشركة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسى تضارب المصالح والتعاملات الداخلية
- سياسة التداول بناء على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين التدقيق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- سياسة أصحاب المصلحة

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يضمن دليل حوكمة الشركات في بنك لِشا حماية حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في البنك، مثل مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والوفاء بها. ويضمن كذلك وجود إطار فعّال لإدارة أعمال البنك وأنشطته بما يتوافق مع مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استخدام موارد البنك بكفاءة. وقد حدد بنك لِشا أصحاب المصلحة الداخليين بمن فيهم مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات الرقابية والعملاء والموردين والمجتمع المحلي.

ومن أجل حماية حقوق الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يضمن البنك الامتثال لمبدأ حوكمة الشركات الذي يقضي بضرورة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وحماية أنفسهم من العواقب السلبية المترتبة على إجراءات الشركات. ويتم تحقيق ذلك من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي في الوقت المناسب.

كما يتم تزويد موظفي بنك لِشا بالمعلومات اللازمة لتبديد الهواجس المتعلقة بظروف مكان العمل، والمعلومات المتعلقة بواجباتهم التنظيمية، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية للبنك ومجالات أخرى من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمتع الموظفون أيضاً بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعّالة، ولحماية أنفسهم في مكان العمل وفي كل تعاملاتهم مع البنك. ويحق لهم كذلك التعبير عن أيّ قلق من دون الخوف من حكم الآخرين عليهم أو التعرّض للتوبيخ أو لأيّ إجراء تأديبي.

وبالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الآخرين، يقوم البنك بنشر إعلانات وإفصاحات عامة منتظمة وآنية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية لإبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بأنشطة البنك وخدماته ومنتجاته. ويشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كجزء من التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك لِشا على تحقيق الاستدامة في جميع أنشطته وآليات التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة في جميع الأوقات. كما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة في هذا المجال.

لقد وضع البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأقر مجلس الإدارة هذه السياسة كجزء من مسؤوليته المرتبطة بتعزيز علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير المبادئ التوجيهية لضمان التزام البنك بمبادئ الحوكمة ضمن نطاقه العملي وتحت إشراف مجلس الإدارة.

١/٩ المسؤولية الاجتماعية للبنك

عملاً بالقانون القطري رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢، والتي تنطبق على جميع الشركات المساهمة القطرية المدرجة ذات الأسهم المتداولة، يخصّص بنك لِشا ٢,٥٪ من صافي أرباحه السنوية لصندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في الدولة.

نحن في بنك لِشا ندرك الأثر العميق للمسؤولية الاجتماعية على كلّ من مؤسستنا والمجتمعات التي نخدمها. ويشكّل التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية اعتباراً استراتيجياً ملحّاً. ومن خلال دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في ممارسة أعمالنا، نسعى إلى إحداث تغيير إيجابي والإسهام في رفاهية المجتمع بمعناه الواسع. في عام ٢٠٢٣، أطلقنا عدة مبادرات عالية الأثر، بما في ذلك التبرع لبرنامج "طيف" الخاص بمؤسسة قطر الخيرية، وحملة التبرع بالدم، وجلسات التوعية للموظفين حول سرطان الثدي والصحة النفسية وحفظ البيئة والوقاية من مرض السكري.

بفضل الشعور المشترك بالهدف والمشاركة الجماعية في جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات، نساهم في الصالح العام ونبني فريقاً أكثر تماسكاً ومرونةً، مهيأً للنجاح في المستقبل.

٢/٩ الشمول المالي

نُدمج مبدأ الشمول المالي من خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى المنتجات المالية عبر طرح منتجات استثمارية متنوعة وتخصيص خدمات مصرفية خاصة. كما نستثمر في منصات سهلة الاستخدام لتعزيز الشمول الرقمي، حيث تعكس هذه الاستراتيجية التزامنا الثابت بحوكمة الشركات، وضمان الشفافية والمساءلة في سعينا نحو مستقبل مالي أكثر شمولية واستدامة.

١٠. إفصاحات الحوكمة

التزم بنك لِشا طوال عام ٢٠٢٣ بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر للأوراق المالية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١/١٠ الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الحساسة لبورصة قطر

حرص البنك على الإفصاح عن النتائج المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية وكذلك عن جميع القرارات الرئيسية والحساسة التي اتخذها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وشمل ذلك تعيين مدراء تنفيذيين جدد وإطلاق منتجات استثمارية جديدة، وتحديد تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة ونشر الدعوات لحضور الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وجداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات الصادرة عنها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات تأثير مادي على أداء البنك أو ذات تأثير محتمل على سعر السهم.

٢/١٠ الإفصاح على الموقع الإلكتروني للبنك

يواصل بنك لِشا تحديث موقعه الإلكتروني بشكل مستمر لضمان وجود معلومات كافية عن أعضاء مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ وأكثر، بالإضافة إلى نشر معلومات عن رأس المال ودليل الحوكمة. كما يمكن الاطلاع على التقارير السنوية وتقارير الحوكمة على الموقع الإلكتروني للبنك. وكمبدأ عام، يمتنع البنك عن التعليق، سلباً أو أيجاباً، على الشائعات، ما لم تشترط بورصة قطر أو هيئة قطر للأوراق المالية ذلك رداً على معلومات مادية لم يتم الإفصاح عنها، مع العلم أنّ البنك لم يواجه أيّ موقف مماثل خلال عام ٢٠٢٣.

٣/١٠ المتحدث الرسمي بالنيابة عن البنك

فوّض مجلس إدارة بنك لِشا صلاحية التحدث رسمياً بالنيابة عن البنك لأشخاص محددين. يتم تحديد إجراءات تعيين المتحدث الرسمي عن البنك ومسؤولياتهم في إطار سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين المعتمدة في البنك، التي تحدد مبادئ الإفصاح والشفافية التي يجب على البنك الامتثال لها والإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان حماية البنك من مخاطر الإضرار بالسمعة ومن أي إشاعات أو بيانات خاطئة.

٤/١٠ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى

فوّض مجلس إدارة بنك لِشا لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال للإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وقد وضعت اللجنة خططاً لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية. ويمكن العثور على معلومات إضافية حول إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في سياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل البنك.

وفي عام ٢٠٢٣، قامت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال بمراجعة آلية الإبلاغ عن المخالفات لضمان عدم إغفال أي هواجس، سواء بسيطة أو جدية، بدون الاهتمام والتعامل معها بشكل مناسب من قبل البنك. تجدر الإشارة إلى أنه لم يُقدم أي شكاوى أو مظالم مادية في عام ٢٠٢٣.

١١. تقرير التأكيد المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام")

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد "تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣" والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، والمدرج في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣.

في تقرير حوكمة الشركات، يعرض مجلس الإدارة بيانه حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية".

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن ""تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك أحكام النظام، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركات في قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

كما أن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم إرنست ويونغ أيضًا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١، مراقبة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣، ولكنها لا تتضمن تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير حوكمة الشركات لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير حوكمة الشركات أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا للتقرير السنوي الكامل لعام ٢٠٢٣، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حوكمة الشركات حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

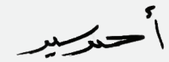

أحمـد سيـد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة
في ١٤ فبراير ٢٠٢٤

١٢. تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك لشا ذ.م.م. (عامة)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ل بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة ضمن تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣ تقييم الإدارة لوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الخزينة، واستثمارات الأسهم الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطى تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة - تتمة

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (5) لعام 2016.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروض في تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المضمن بتقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات الخزينة، واستثمارات الأسهم الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية والرواتب، ودفتر الأستاذ العام، وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. أنشطة المراقبة
٤. المعلومات والاتصالات
٥. المراقبة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض ضمن تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛
٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و

٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم إرنست ويونغ أيضا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة ١، لمراقبة الجودة للشركات التي تقوم بعمليات تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو ارتباطات الخدمات ذات الصلة، والتي تتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات المضمنة في تقرير حوكمة الشركات، ولكنها لا تتضمن تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، لتدرج ضمن المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقييم الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقييم الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٣ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقييم الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من كافة النواحي المادية،

وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة
في ١٨ فبراير ٢٠٢٤

١٣. تقييم مجلس الإدارة بشأن إطار الحوكمة والضوابط الداخلية

استناداً إلى الإفصاحات الواردة في التقرير ومراجعات حوكمة الشركات التي أجرتها لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة، أكّد مجلس إدارة بنك لِشا على التزام البنك الكامل بمعايير الحوكمة المعمول بها حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وذلك في جميع الجوانب المادية.

توقيع بالنيابة عن مجلس الإدارة:

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير
مجلس الإدارة

يسرنا، ونحن نستعرض رحلة تطور البنك من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا في الثاني من أكتوبر ٢٠٢٢، أن نعلن عن مواصلة نجاح هذا التحول خلال عام ٢٠٢٣. ففي ظل التحديات التي فرضتها التطورات الاجتماعية والاقتصادية العالمية، حقق بنك لِشا صافي ربح قدره ٩٤,٤ مليون ريال قطري، مؤكداً على قوة مركزنا المالي، وفعالية استراتيجياتنا لإدارة الثروات، وبصمتنا الراسخة في السوق. وقد حافظ إجمالي الأصول المُدارة على قيمة ثابتة بلغت ٦,٢ مليار ريال قطري، ما يُعد مؤشراً هاماً على قدرتنا على الصمود ومواجهة التحديات.

واصل بنك لِشا في عام ٢٠٢٣ التزامه برؤيته الاستراتيجية المتمثلة في النهج الثلاثي "التطور، التوسع، التحرك". فمن ناحية التطور، ركزنا على البحث عن فرص استثمارية مربحة تهدف إلى زيادة إجمالي الأصول المُدارة. أما على صعيد التوسع، فقد اعتمدنا التوحيد والأتمتة لتحسين الإنتاجية وتعزيز كفاءة العمليات. وللمضي قدماً، أجرينا دراسة جدوى لتحديد تدفقات الإيرادات الجديدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف توسيع منصة إدارة الثروات لدينا، وتنويع عروض المنتجات، وتعزيز مكانتنا كمؤسسة مالية ديناميكية تركز على العملاء.

ومع تولي السيد محمد إسماعيل العمادي منصب الرئيس التنفيذي للبنك، حاملاً معه خبرة مصرفية واسعة تمتد لأكثر من ١٦ عاماً على أعلى مستوى، يتطلع بنك لِشا بحماس إلى بدء عامه الثالث بعزيمة متجددة وطموح كبير وتوقعات إيجابية، حيث يضمن تاريخ السيد العمادي الحافل بالإنجازات في تحقيق النمو المستدام والربحية القوية، والذي يتماشى تماماً مع التزام بنك لِشا بالتميز، مستقبلاً واعداً للبنك مع استمراره في التصدي للتحديات والمضي قدماً نحو تحقيق أهدافه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

نيابة عن الأعضاء

البيانات المالية الموحدة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل ٧٢

البيانات المالية الموحدة:

- بيان المركز المالي الموحد ٧٦
- بيان الدخل الموحد ٧٧
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للمالكين ٧٨
- بيان التدفقات النقدية الموحد ٧٩

الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة:

- الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية ٨٠
- أساس الإعداد ٨١
- التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات ٨٢
- السياسات المحاسبية الهامة ٨٣
- استخدام التقديرات والأحكام ٩٠
- النقد والأرصدة لدى البنوك ٩٠
- استثمارات مسجلة بالتكلفة المطفأة ٩١
- موجودات تمويلية ٩١
- استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة ٩١
- استثمارات عقارية ٩٣
- موجودات ثابتة ٩٣
- موجودات غير ملموسة ٩٤
- موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع ٩٤
- موجودات أخرى ٩٦
- مطلوبات تمويلية ٩٦
- مطلوبات أخرى ٩٧
- حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة ٩٧
- رأس المال ٩٩
- الدخل من الرسوم ٩٩
- إيرادات أخرى ٩٩
- مصروفات تشغيلية أخرى ١٠٠
- الربح الأساسي / المخفف للسهم الواحد ١٠٠
- مطلوبات محتملة ١٠٠
- معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة ١٠١
- الزكاة ١٠٢
- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها ١٠٢
- أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة ١١٦
- القيمة العادلة للأدوات المالية ١١٧
- المعلومات القطاعية ١١٩

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "الشركة الأم") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطرللمال (QFCRA).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (ISAs). ويرد لاحقاً في هذا التقرير بيان لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة. وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code) فإننا كيان مستقل عن المجموعة، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة وفقاً للمتطلبات المهنية ذات الصلة في دولة قطر، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية. في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا.

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه الامور. وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة. وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أمور التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة لمعالجة أمور التدقيق الهامة
انخفاض قيمة الموجودات التمويلية	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت إجمالي الموجودات التمويلية للمجموعة ٤٢٧ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٥٤١ مليون ريال قطري) وبلغ إجمالي مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية ٣٣٩ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٣٣٦ مليون ريال قطري). إن عملية تقدير مخصص انخفاض القيمة من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ "انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والعقود المحمّلة بالالتزامات" تتطلب استخدام أحكام وتقديرات محاسبية هامة. يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لغرض احتساب مخصص انخفاض القيمة. يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أن تقوم المجموعة باستخدام أحكام وافتراضات هامة لتحديد توقيت ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات التمويلية. إن الافتراضات حول التوقعات الاقتصادية غير مؤكدة بصورة أكبر، وهو ما يزيد من مستوى الأحكام التي يتعيّن على المجموعة ممارستها لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ونظرًا للتعقيد الكامن في متطلبات معيار المحاسبة المالية ٣٠ والظروف الحالية، وأهمية الأحكام المستخدمة، وتعرّض المجموعة لموجودات تمويلية تمثل جزءًا هاماً من أداء المجموعة، فإن تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات التمويلية يعتبر من أمور التدقيق الهامة. للمزيد من التفاصيل، راجع الإيضاحات التالية حول البيانات المالية: : • إيضاح ٤ - السياسات المحاسبية الهامة • إيضاح ٥ - استخدام التقديرات والأحكام • إيضاح ٥/٦/٢٦ - المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة	تضمن نهج التدقيق التي طبقناه فحص الضوابط الرقابية المرتبطة بالعمليات ذات الصلة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات مرتكزة على استخدام الأحكام والتقديرات لإجراء ذلك. قمنا بإشراك خبير داخلي ضمن فريق عملنا للاستعانة بخبراته التخصصية. إن إجراءات التدقيق الهامة التي قمنا بها هي كالتالي: • حصلنا على فهم حول سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتصميم الضوابط الرقابية، وفحصنا الضوابط ذات الصلة وفعاليتها التشغيلية وحوكمتها. • تحققنا من اكتمالية البيانات المستخدمة كمدخلات بالنموذج ودقتها الحسابية من خلال عمليات النموذج. • قمنا بتقييم ما يلي: • سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة، بما في ذلك معايير التصنيف، والزيادة الهامة في مخاطر الائتمان مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية ٣٠؛ • المتغيرات الاقتصادية المستقبلية للمجموعة من خلال مقارنتها على أساس العينة بالأدلة الداعمة، حيثما أمكن ذلك؛ و • أساس تحديد تراكبات الإدارة بالنظر إلى تأثير جائحة كوفيد-١٩ مقابل متطلبات سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة. • فيما يتعلق بعينة من حالات التعرض، قمنا بإجراءات لتقييم: • مدى ملاءمة التعرض عند عدم الانتظام، واحتمالية عدم الانتظام، والخسارة بافتراض عدم الانتظام مع حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و ؛ • التحديد الفوري للتعرضات ذات الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان ومدى ملاءمة تصنيفها المرحلي من قبل المجموعة وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • تقييم مخصص انخفاض التمويلات والتسهيلات التي انخفضت قيمتها بشكل فردي (المرحلة ٣) وفقًا لمعيار المحاسبة المالية ٣٠. • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بمعيار المحاسبة المالية ٣٠ وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2023

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٣، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشي بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق أو أنها تبدو كأخطاء مادية. إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، أن هناك خطأ مادياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذا الأمر.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA)، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك تقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تقوم دائما بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي اتخذت بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق. كما قمنا أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملاءمة توفر أساساً لإبداء رأينا. تعد مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقى بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير، إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للمجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو تطبيق الضمانات.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بالاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور أخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة عند الضرورة.

ومن بين الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، قمنا بتحديد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي نعتبرها أمور تدقيق هامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات هذا، إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأينا، أن البيانات المالية الموحدة توفر المعلومات المطلوبة بموجب لوائح هيئة مركز قطر للمال والنظام الأساسي للبنك. كما نرى أيضًا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أي مخالفات للأنظمة المذكورة أعلاه أو النظام الأساسي، على وجه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي.

أحمد سيد
عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة
في ٢٤ يناير ٢٠٢٤

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الموجودات			
النقد والارصدة لدى البنوك	٦	**٢,٩٦٢,٩٣٧**	٢,٣٦٨,٤٨٩
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٧	**١٠٠,٦٦٦**	١٧٤,٢٣٠
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة		**٢٧٣,٤١٠**	٢٣٩,٧٣٥
موجودات تمويلية	٨	**٨٨,٣٨٧**	٢٠٤,٧٢٥
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة	٩	**٢,٠٦٦,٣٠٩**	١,٣٨٤,٣٣٩
استثمارات عقارية	١٠	**٢٦٤,٢٦٢**	٢٢٥,٣٦٨
موجودات ثابتة	١١	**١٧,٣٩٦**	٢١,٥٦٢
موجودات غير ملموسة	١٢	**٢,٥٥٤**	١,٩٥١
موجودات محتفظ بها للبيع	١٣	**٣٨٧,٣٠٣**	٤٠٣,٤٨٠
موجودات أخرى	١٤	**١٤٤,٨٤٩**	٢٢٥,٩١٧
إجمالي الموجودات		**٦,٣٠٨,٠٧٣**	٥,٢٤٩,٧٩٦
مطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات تمويلية	١٥	**١,٨٦٢,٦١٦**	٧٤٢,٠٤٩
أرصدة العملاء		**١٢٩,٩٠٤**	٣١٠,٣١٧
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٣	**١١٢,٢٢٠**	١٤٩,٩٨٧
مطلوبات أخرى	١٦	**١٤٩,٢٢٩**	١٨١,٨٤٣
إجمالي المطلوبات		**٢,٢٥٣,٩٦٩**	١,٣٨٤,١٩٦
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٧	**٢,٨٢٧,٠٩٥**	٢,٧٤٤,٩٢٩
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
علاوة إصدار		**٨٠,٠٠٣**	٨٠,٠٠٣
احتياطيات أخرى	١٨	**٩,٤٣٩**	-
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		**(٣,٢٣٧)**	(١٤,٧٣٣)
أرباح مدورة / (خسائر متراكمة)		**٣٠,٢٠٦**	(٥٢,٣٨٣)
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		**١,٢٣٦,٤١١**	١,١٣٢,٨٨٧
حصص غير مسيطرة		**(٩,٤٠٢)**	(١٢,٢١٦)
إجمالي حقوق الملكية		**١,٢٢٧,٠٠٩**	١,١٢٠,٦٧١
إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية		**٦,٣٠٨,٠٧٣**	٥,٢٤٩,٧٩٦

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٤ ووقعها بالنيابة عنه: :

فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

محمد إسماعيل العمادي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
العمليات المستمرة			
الإيرادات			
إيرادات من الموجودات التمويلية		**١١,٤٢٢**	٩,٨٦٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية		**١٣٣,٠١٢**	٢٩,٠٦٠
الربح على التزامات التمويل		**(٥٥,٦٩٤)**	(٦,٣١٦)
صافي الإيرادات من موجودات التمويل		**٨٨,٧٤٠**	٣٢,٦٠٦
إيرادات رسوم	١٩	**٦٠,٩٣٥**	٦٤,٦٨٢
توزيعات الأرباح		**٢٠,٨٢٣**	١٥,٣٨٢
الربح من استثمار الصكوك		**٧٢,٥٩٧**	٣٠,٢٩٨
الربح / (الخسارة) من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**٥,٨٦٩**	(٢٦,٨٩٨)
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس القيمة العادلة لاستثمارات عقارية		-	(١,٠٠٠)
خسارة من استبعاد استثمارات في صكوك		-	(١,٥٢٣)
ربح من استبعاد استثمارات في حقوق ملكية	٢/٩	**٧,٣٨٧**	٢٥,٦٥٧
خسارة من تسوية موجودات مالية	٨	-	(١,٥٠٨)
صافي أرباح صرف العملات الأجنبية		**٧,٦٦٨**	٩,٤٦٧
إيرادات أخرى، بالصافي	٢٠	**٢٤,٠١١**	٢٠,٦٢١
إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		**٢٨٨,٠٣٠**	١٦٧,٧٨٤
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		**(٩٢,٩٧٠)**	(٥٢,١٤٤)
إجمالي الدخل		**١٩٥,٠٦٠**	١١٥,٦٤٠
مصروفات			
تكاليف الموظفين		**(٦٦,٠٧٦)**	(٥٨,٨١٧)
استهلاك وإطفاء	١١ & ١٢	**(٦,١٢٩)**	(٥,١٧٢)
مصروفات تشغيلية أخرى	٢١	**(٢١,٠٥٧)**	(٤١,٧٦٤)
إجمالي المصروفات		**(٩٣,٢٦٢)**	(١٠٥,٧٥٣)
(مخصص) / رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي من الاستردادات	٢٦	**(١,٨٤٠)**	٦١,٣٧٥
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢٦	**٢,٧٠٦**	٩,٤٢٥
صافي الربح قبل ضريبة الدخل		**١٠٢,٦٦٤**	٨٠,٦٨٧
مصروف ضريبة الدخل		**-**	-
صافي الربح من العمليات المستمرة		**١٠٢,٦٦٤**	٨٠,٦٨٧
العمليات المتوقفة			
(خسارة) / ربح من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	١٣	**(٦,١٧٣)**	٣,٧٩٧
صافي الربح للفترة		**٩٦,٤٩١**	٨٤,٤٨٤
المنسوب إلى:			
مساهمي البنك		**٩٤,٣٨٨**	٧٥,٤٧٠
حصص غير مسيطرة		**٢,١٠٣**	٩,٠١٤
		٩٦,٤٩١	٨٤,٤٨٤
الربح الأساسي / المخفف للسهم من العمليات المستمرة - بالريال القطري	٢٢	**٠,٠٩١**	٠,٠٨٣
الخسارة الأساسية / المخفضة للسهم من العمليات المتوقفة - بالريال القطري	٢٢	**(٠,٠٠٧)**	(٠,٠٠٥)
الربح الأساسي / المخفف للسهم - بالريال القطري	٢٢	**٠,٠٨٤**	٠,٠٧٨

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ألف ريال قطري)

	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطيات اخري	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مدورة /(خسائر متراكمة)	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	١,١٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٣	-	(١٤,٧٣٣)	(٥٢,٣٨٣)	١,١٣٢,٨٨٧	(١٢,٢١٦)	١,١٢٠,٦٧١
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	٩٤,٣٨٨	٩٤,٣٨٨	٢,١٠٣	٩٦,٤٩١
المحول الي احتياطيات اخري	-	-	**٩,٤٣٩**	-	(٩,٤٣٩)	-	-	-
تعديلات القيمة العادلة	-	-	-	**١١,٤٩٦**	-	١١,٤٩٦	-	١١,٤٩٦
المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(٢,٣٦٠)	**(٢,٣٦٠)**	-	(٢,٣٦٠)
صافي التغير في حصص غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	٧١١	٧١١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,١٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٣	٩,٤٣٩	(٣,٢٣٧)	٣٠,٢٠٦	١,٢٣٦,٤١١	(٩,٤٠٢)	١,٢٢٧,٠٠٩
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٧٠٠,٠٠٠	٢٠٣	-	(١,٥٨٨)	(١٢٥,٩٦٦)	٥٧٢,٦٤٩	(٢٢,٨٩١)	٥٤٩,٧٥٨
زيادة في رأس المال	٤٢٠,٠٠٠	-	-	-	-	٤٢٠,٠٠٠	-	٤٢٠,٠٠٠
زيادة في علاوة إصدار الأسهم	-	٨٤,٠٠٠	-	-	-	٨٤,٠٠٠	-	٨٤,٠٠٠
مصاريف اصدار أسهم حقوق أولوية	-	(٤,٢٠٠)	-	-	-	(٤,٢٠٠)	-	(٤,٢٠٠)
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	٧٥,٤٧٠	٧٥,٤٧٠	٩,٠١٤	٨٤,٤٨٤
تعديلات القيمة العادلة	-	-	-	(١٣,١٤٥)	-	(١٣,١٤٥)	-	(١٣,١٤٥)
المساهمة في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	-	-	(١,٨٨٧)	(١,٨٨٧)	-	(١,٨٨٧)
صافي التغير في حصص غير مسيطرة بسبب:								
- هياكل عقارية	-	-	-	-	-	-	١,٦٦١	١,٦٦١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,١٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٣	-	(١٤,٧٣٣)	(٥٢,٣٨٣)	١,١٣٢,٨٨٧	(١٢,٢١٦)	١,١٢٠,٦٧١

.تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ألف ريال قطري)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح من العمليات المستمرة		**١٠٢,٦٦٤**	٨٠,٦٨٧
صافي (الخسارة) / الربح من العمليات المتوقفة قبل الضريبة		**(٦,١٧٣)**	٣,٧٩٧
صافي الربح للفترة		**٩٦,٤٩١**	٨٤,٤٨٤
تعديلات للبنود غير النقدية			
استهلاك وإطفاء	١١ & ١٢	**٦,١٢٩**	٥,١٧٢
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة		**٢٤**	٢٢٠
(ربح) / خسارة غير محققة من استثمارات في حقوق ملكية		**(٥,٨٦٩)**	٢٦,٨٩٨
خسائر غير محققة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بالصافي		**١٩,٩٨٥**	٦,٧٧٠
خسارة القيمة العادلة غير المحققة من استثمارات عقارية		**-**	١,٠٠٠
مخصص / (رد مخصص) انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٢٦	**١,٨٤٠**	(٦١,٣٧٥)
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	٢٦	**(٢,٧٠٦)**	(٩,٤٢٥)
		١١٥,٨٩٤	٥٣,٧٤٤
تغيرات في:			
موجودات تمويلية		**١١٤,٤٩٨**	٢٤٥,٣٨٦
موجودات محتفظ بها للبيع		**١٦,١٧٧**	(٨٨,١٦١)
موجودات أخرى		**٨١,٠١٤**	(١٩٣,٣٣١)
أرصدة العملاء		**(١٨٠,٤١٣)**	١٧٣,٧٩٢
مطلوبات محتفظ بها للبيع		**(٣٧,٧٦٧)**	(١٧,٠٢٤)
مطلوبات أخرى		**(٤٩,١٠١)**	٩١,١٩٥
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		**٦٠,٣٠٢**	٢٦٥,٦٠١
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة وموجودات غير ملموسة	١١ & ١٢	**(٢,٨١٩)**	(١٤,٦٠٢)
متحصلات من استبعاد موجودات ثابتة		**٧٤**	٨١
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة		**٧٣,١٤٥**	(٩١,٧٢٥)
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة		**(٣٣,٦٧٥)**	(١٥٤,٠٠٤)
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة		**(٦٨٠,٣٧٣)**	(١,٠١٦,٦٢٦)
استثمارات عقارية		**(٢٥,٠٠٠)**	-
صافي التغير في النقد والأرصدة لدى البنوك تستحق خلال أكثر من ٩٠ يومًا		**(٦٩١,٤٢٣)**	(٣٤٢,٣٣٩)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(١,٣٦٠,٠٧١)**	(١,٦١٩,٢١٥)
الأنشطة التمويلية			
صافي التغير في المطلوبات التمويلية		**١,١٢٠,٥٦٧**	٢١٤,٥٢٥
صافي التغير في حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		**٨٢,١٦٦**	١,٠٠٥,٥٧٧
صافي عائدات إصدار أسهم حقوق الأولوية		**-**	٤٩٩,٨٠٠
صافي التغير في حصص غير مسيطرة		**٧١١**	١,٦٦١
صافي النقد من الأنشطة التمويلية		**١,٢٠٣,٤٤٤**	١,٧٢١,٥٦٣
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(٩٦,٣٢٥)**	٣٦٧,٩٤٩
النقد وما في حكمه في بداية للسنة	٦	**١,٩٨٩,١٦٧**	١,٦٢١,٢١٨
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٦	**١,٨٩٢,٨٤٢**	١,٩٨٩,١٦٧

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ألف ريال قطري)

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

بنك لشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك" أو "الشركة الأم") هو بنك إسلامي تم تأسيسه في دولة قطر كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب الترخيص رقم ٩١... بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٨، الصادر عن هيئة مركز قطر للمال. البنك مصرح له مزاولة الأنشطة التالية التي تنظمها هيئة تنظيم مركز قطر للمال:

- استلام الإيداعات؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- المتاجرة في الاستثمارات؛
- ترتيب الصفقات الاستثمارية؛
- ترتيب التسهيلات الائتمانية؛
- تقديم خدمات الحفظ؛
- ترتيب خدمات الحفظ؛
- إدارة الاستثمارات؛
- تقديم الاستشارات للاستثمارات؛ و
- تشغيل الصناديق الاستثمارية المشتركة.

تنظم هيئة تنظيم مركز قطر للمال جميع أنشطة البنك التي تتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، ووفقًا لأحكام نظامه الأساسي. يزاول البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن في برج تورنادو، الطابق الرابع،، الخليج الغربي، الدوحة، دولة قطر. تم إدراج أسهم البنك المصدرة للتداول في بورصة قطر اعتبارًا من ٢٧ أبريل ٢٠١٦ (رمز السهم "QFBQ").

تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة" ومنفردة بـ "شركات المجموعة"). الشركة الأم / الطرف المسيطر للمجموعة ككل هو بنك لشا ذ.م.م. (عامة). فيما يلي بيان بالشركات التابعة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

الشركات التابعة	النشاط	الملكية الفعلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الملكية الفعلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	سنة التأسيس	البلد
إسناد لخدمات التموين ذ.م.م.	**التموين**	-	٧٥٪	٢٠١٢	دولة قطر
صندوق السوق النقدي ١ المحدود لبنك قطر الأول	**صندوق السوق النقدي**	**١٠٠٪**	١٠٠٪	٢٠١٥	جزر الكايمان
صندوق كيو إف بي للتكنولوجيا المحدود	**الاستثمار**	**١٠٠٪**	١٠٠٪	٢٠٢١	جزر الكايمان
استور للتمويل العقاري المحدود*	**التمويل**	**٢٩٪**	٢٩٪	٢٠١٧	جيرسي
استور العقارية القابضة*	**شركة قابضة**	**٢٩٪**	٢٩٪	٢٠١٧	جيرسي
أم صلال للسكن ذ.م.م.	**الإنشاءات**	**٧٠٪**	٧٠٪	٢٠١٧	دولة قطر
٣١٣٠ فيرفيو جي إي جي ذ.م.م.*	**تملك وتأجير العقارات**	**٩٧٫٦٪**	٩٧٪	٢٠١٩	الولايات المتحدة
شركة فيرفيو المستثمر *	**تأجير العقارات**	**٩٧٫٦٪**	٩٧٪	٢٠١٩	الولايات المتحدة
استثمارات كيو إف بي المحدودة	**الاستثمار**	**١٠٠٪**	١٠٠٪	٢٠٢٢	جزر الكايمان
كيو إف بي للأسهم الخاصة المحدودة	**الاستثمار**	**١٠٠٪**	١٠٠٪	٢٠٢٢	جزر الكايمان
صندوق بنك لشا للاسهم رقم ١	**الاستثمار**	**١٠٠٪**	-	٢٠٢٣	جزر الكايمان
كيو إف بي لتكنولوجيا المعلومات ذ.م.م.	**الاستثمار**	**١٠٠٪**	١٠٠٪	٢٠٢٢	دولة قطر
صندوق كيو إف بي العالمي المتوافق مع الشريعة الإسلامية ٢	**الاستثمار**	**١٠٠٪**	١٠٠٪	٢٠٢٢	جزر الكايمان
كيو إف بي للضيافة المحدودة	**الاستثمار**	**١٠٠٪**	١٠٠٪	٢٠٢٢	جزر الكايمان
صندوق بنك لشا الائتماني رقم ١ [٢]	**الاستثمار**	**١٠٠٪**	١٠٠٪	٢٠٢٢	جزر الكايمان

* تتعلق الشركات التابعة أعلاه بالمنتجات الاستثمارية المقدمة للعملاء. راجع الإيضاح ١/١٣.
[١] تم تصفية الشركة
[٢] كان يُعرف سابقًا باسم صندوق الصناديق العقارية العالمية المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من بنك قطر الأول.

٢. أساس الإعداد

فقرة الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بصيغتها المعدلة بقواعد هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعمول بها وقواعد ومبادئ الشريعة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك. بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية تستخدم المجموعة الإرشادات المناسبة من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناء على مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء تقييم استثمارات في حقوق ملكية واستثمارات عقارية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة المسجلة بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال قطري، فيما عدا ما تمت الإشارة إليه على خلاف ذلك. يقوم كل كيان داخل المجموعة بتحديد عملته الوظيفية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل كيان باستخدام العملة الوظيفية.

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمت فيها مراجعة التقديرات وأية فترات مستقبلية متأثرة بذلك. تم توضيح المعلومات عن المصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات والأحكام الهامة المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح رقم ٥.

٣. التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتوافق السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، باستثناء تطبيق المعايير والتعديلات التالية على المعايير والسارية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣.

١/٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات المعتمدة

١/١/٣ معيار المحاسبة المالية ٣٩: التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٩ في عام ٢٠٢١. هذا المعيار يحسن ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ٩ بشأن "الزكاة" ويهدف إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات، بما في ذلك العرض والإفصاح من قبل المؤسسة المالية الإسلامية. تنطبق متطلبات المحاسبة والتقارير المالية مثل الاعتراف والعرض والإفصاح لهذا المعيار على المؤسسات الملزمة بدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة أو جميعهم. يجب على المؤسسات غير الملزمة بدفع الزكاة تطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة بهذا المعيار لبعض أصحاب المصلحة أو جميعهم، حسب الاقتضاء.

إن تطبيق هذا المعيار ليس له أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٢/١/٣ معيار المحاسبة المالية ٤١ التقرير المالي المرحلي

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى من الإفصاحات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ينطبق هذا المعيار أيضًا على المؤسسات التي تقوم بإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية في تواريخ إعداد التقارير الأولية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المعنية.

قامت المجموعة بتطبيق هذا المعيار كأساس لإعداد معلوماتها المالية المرحلية المختصرة الموحدة. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي تأثير مادي على المعلومات المالية المرحلية للمجموعة.

٢/٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مبكرًا

١/٢/٣ معيار المحاسبة المالية ١ (المعدل ٢٠٢١) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

في عام ٢٠٢١، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل. يحل معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل محل العرض العام والإفصاح السابق لمعيار المحاسبة المالية رقم ١ في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ويقدم مفاهيم شبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والإيرادات الشاملة الأخرى لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية.

قرر مجلس المحاسبة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تأجيل تاريخ نفاذ معيار المحاسبة المالية رقم ١ الصادر مؤخرًا عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية" من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ١ يناير ٢٠٢٤. وخلصت أيضًا إلى ضرورة تشجيع الاعتماد المبكر للمعيار.

٢/٢/٣ معيار المحاسبة المالية ٤٠: إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية ٤٠ في عام ٢٠٢٢. إن الهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي وهي قابلة للتطبيق على جميع المؤسسات المالية العادية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي. يحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ١٨ "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". يسري مفعول هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ مع السماح بالتطبيق المبكر.

ليس للمعيار أي تأثير على هذه البيانات المالية الموحدة لأنه ينطبق على نوافذ التمويل الإسلامي.

لوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لاستثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال تعليمات بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٢٠ بشأن المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية لضمان تحقيق المواءمة بين البنوك التقليدية الخاضعة لرقابة هيئة تنظيم مركز قطر للمال والبنوك الإسلامية.

التغيرات الرئيسية في محاسبة استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

القياس اللاحق

تمت إلغاء الإعفاء من معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ لإدراج استثمارات الأسهم بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة، عندما لا يمكن تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة على أساس مستمر.

لا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة ويتم تسجيلها كجزء من احتياطي القيمة العادلة ضمن بيان حقوق الملكية.

يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها كجزء من احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح المدورة عند استبعاد استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تسري اللائحة على إعداد التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

٤. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

١/٤ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي جميع الكيانات (بما في ذلك الكيانات ذات الأغراض الخاصة) التي تكون للمجموعة قدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما والحصول على منافع من أنشطتها. يتم اعتبار وجود أو تأثير حقوق تصويت محتملة يمكن تنفيذها أو تحويلها عندما يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على كيان آخر. يتم إدراج البيانات المالية لكل الشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي انتقلت فيه السيطرة إلى المجموعة. ولا يتم إدراجها من التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

تتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ. أي عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يقاس المقابل المحول في الاستحواذ عموما بالقيمة العادلة، وبالمثل تقاس صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم اختبار أية شهرة ناشئة بصورة سنوية لمعرفة مدى انخفاض قيمتها. يتم الاعتراف بأي مكسب في شراء مساومة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تسجيل تكاليف المعاملة كمصروفات عند تكبدها فيما عدا في الحالة التي تتعلق فيها بإصدار أوراق دين أو أسهم.

الحصص غير المسيطرة

تعرض المساهمات في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تنسب إلى الشركة الأم في بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق الملكية كحصة غير مسيطرة. يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر منسوبة إلى الحصص غير المسيطرة. الخسائر التي تقع على المساهمة غير المسيطرة في شركة تابعة يتم تخصيصها للمساهمة غير المسيطرة حتى ولو تسبب ذلك في أن يكون هناك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة باعتبارها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من الحصص غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضا تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

٢/٤ العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى الريال القطري بمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية إلى الريال القطري باستخدام معدلات الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي الموحد.

يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن أرباح وخسائر من تسوية تلك المعاملات والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بطريقة التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية، بما في ذلك حقوق ملكية الاستثمارات، باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. تسجل التأثيرات على تغيرات أسعار الصرف على البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة للعملات الأجنبية كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة.

شركات المجموعة

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة (التي ليس لدى أي منها عملة اقتصاد يتسم بالتضخم الحاد) التي لديها عملات محلية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض بسعر الإغلاق في تاريخ المركز المالي المعني،
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات)، و
- يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن سعر الصرف كمكون منفصل عن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

٣/٤ الموجودات والمطلوبات المالية

الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة والذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف عن أصل مالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من أصل مالي أو جزء من موجودات مالية مماثلة للمجموعة) عند:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل؛ أو
- احتفاظ المجموعة بالحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل، ولكن تعهدت بدفعها كاملة دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب لتمرير التدفقات النقدية؛ أو
- تحوّل المجموعة حقها في استلام تدفقات نقدية من الأصل أو إما قيامها: (أ) بتحويل جميع مخاطر ومنافع الأصل بصورة كبيرة، أو (ب) لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، ولكن حولت السيطرة على الأصل.

يلغي الاعتراف بالمطلوب المالي عند التنازل عن الالتزام المنصوص عليه في العقد أو إلغاءه أو انتهاء مدته.

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتنوي المجموعة إما على أن تقوم بتسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو على تحقيق الأصل وتسوية المطلوب في نفس الوقت. يجب ألا يكون الحق القانوني الملزم متوقفاً على أحداث مستقبلية محتملة، ويجب أن يكون قابلا للتنفيذ في سياق الأعمال الاعتيادية، وفي حال التعثر أو الإعسار أو الإفلاس للبنك أو الطرف المقابل.
.

٤/٤ النقد والأرصدة لدى البنوك

يتكون النقد والأرصدة لدى البنوك، حسبما تمت الإشارة إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد، من النقد والأرصدة لدى البنوك ومبالغ الإيداعات لدى المؤسسات المالية ذات فترات الاستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل. تتكون الإيداعات لدى المؤسسات المالية من إيداعات لدى بنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة. يتم إدراجها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٥/٤ مستحق من بنوك

تمثل المستحقات من بنوك مبالغ الإيداعات لدى مؤسسات مالية بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر. يتم استثمار إيداعات المستحقات من البنوك بموجب شروط وكالة ومرابحة ومضاربة. يتم تسجيلها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٦/٤ استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

تدرج الاستثمارات في الصكوك بالتكلفة المطفأة عندما تتم إدارة الاستثمار على أساس العائد التعاقدي ويتم تقييم أدائها على أساس التدفقات النقدية التعاقدية. يتم قياس هذه الاستثمارات في البداية بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة. ثم يتم إطفاء العلاوات أو الخصومات على مدى عمر الاستثمار باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصا مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

يتم الاعتراف بالأرباح عن استبعاد استثمار بالتكلفة المطفأة عندما يتم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية هذه الموجودات بشكل كبير بالفرق بين القيمة العادلة للمتحصلات والقيمة الدفترية في وقت إلغاء الاعتراف.

٧/٤ الموجودات التمويلية

تشمل الأنشطة التمويلية عقود المرابحة والإجارة:

المستحق من عقود المرابحة

يتم تسجيل المستحقات من عقود المرابحة بإجمالي المبالغ الأساسية بعد خصم أي مبالغ مستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة والربح المعلق والربح غير المتحقق. يتم شطب هذه المستحقات وتحميلها مقابل المخصصات المحددة فقط في الظروف التي يتم فيها استنفاذ جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة، ويعاد تسجيل أي استرداد من أنشطة مالية تم شطبها سابقا ضمن مخصص معين. وتعتبر المجموعة وعود المرابحة للآمر بالشراء ملزمة.

المستحق من عقود الإجارة

ينشأ المستحق من عقود الإجارة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والتأجير الفوري للأصل بالتكلفة زائد أي ربح متفق عليه (تشكل في مجملها القيمة العادلة). ويتم تسوية المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يسجل المستحق من عقود الإجارة بمجموع دفعات الإيجار الدنيا، ناقصا الإيرادات المؤجلة (تشكل في مجملها التكلفة المطفأة) ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد). يتم الاعتراف بإيرادات عقود الإجارة على أساس التقسيم الزمني على مدار فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

٨/٤ استثمارات بالقيمة العادلة

تشمل الاستثمارات في حقوق الملكية الآتي:

١/٨/٤ استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة

أدوات حقوق الملكية هي تلك التي لا تحمل خصائص أدوات الدين وتحتوي على أدوات تدل على امتلاك منافع في القيمة الحقيقية في موجودات مؤسسة ما بعد خصم جميع مطلوباتها.

١. التصنيف

تصنف الاستثمارات في أدوات من نوع حقوق الملكية في الفئات التالية: ١) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاستثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم اقتناءها أو نشأت أساسا لغرض توليد أرباح من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش التاجر. يتم أيضًا تصنيف أي استثمارات تشكل جزءًا من محفظة حيث يوجد نمط فعلي لعمليات جني الأرباح على المدى القصير باسم "محتفظ بها للمتاجرة." تتضمن الاستثمارات من نوع حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات تتم إدارتها وتقييمها داخليًا للأداء على أساس القيمة العادلة.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بعمل اختيار لا رجعة فيه من أجل تعيين بعض أدوات حقوق الملكية التي لم يتم تعيينها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حتى يتم تصنيفها على أنها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الشركات الزميلة هي الشركات التي تمارس عليها المجموعة نفوذا هاما، ولكنها ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة، على سياساتها المالية والتشغيلية. يفترض أن يكون النفوذ الهام موجودا عندما تحتفظ المجموعة بنسبة ما بين ٢٠٪ و٥٠٪ من حق التصويت لكيان آخر. عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باختيار سياسة محاسبية حول ما إذا كانت الشركة الزميلة ستتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية أو تصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تستفيد المجموعة من الاستثناء في معيار المحاسبة المالية رقم ٢٤ - الاستثمار في الشركة الزميلة لتنظيم رأس المال الاستثماري وتصنف بعض استثماراتها في شركات زميلة على أنها "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل". تتم إدارة هذه الاستثمارات ويتم تقييمها وتقديم التقارير عنها داخليا على أساس القيمة العادلة.

٢. الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم إدراج الاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، في ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفًا في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات المالية عندما تنتهي الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تحول المجموعة كافة المخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري..

٣. القياس

القياس المبدئي

يتم إدراج الاستثمارات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات، باستثناء تكاليف المعاملات المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد..

القياس اللاحق

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية.

٢/٨/٤ استثمارات أخرى

تشمل الاستثمارات الأخرى استثمارات رأس المال محتفظ بها كجزء من محفظة استثمارية تدار بهدف تحقيق عائد على هذه الاستثمارات. تهدف المجموعة إلى تحقيق نمو في قيمة الاستثمارات على فترات متوسطة الأجل وعادة ما يحدد استراتيجية للتخارج أو عدة استراتيجيات عند اتخاذ قرار الاستثمار.

عادة ما تكون هذه الاستثمارات في شركات ليست لها علاقة بأعمال البنك. تدار هذه الاستثمارات على أساس القيمة العادلة وتدرج في الدفاتر كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد.

٩/٤ انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) تقوم المجموعة بتقييم انخفاض القيمة في تاريخ كل تقرير مالي كلما كان هناك دليل موضوعي على أن أصل مالي معين أو موجودات مالية للمجموعة قد انخفضت قيمتها.

تطبق المجموعة نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية عن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاثة التالية على أساس التغيير في جودة الموجودات التمويلية منذ التطبيق المبدئي.

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهرًا - لم تنخفض قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ١ الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي والتي لم يطرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القيمة الدفترية الإجمالية للموجود على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات التعثر الممكنة خلال ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير. يتم حساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود.

المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان - لم تنخفض قيمتها الائتمانية

Stage ٢ تتضمن المرحلة ٢ موجودات مالية طرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ولكن ليس هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين، ولكن يظل احتساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التعثر الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان - انخفضت قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ٣ موجودات مالية لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين.

تعتبر الموجودات التمويلية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام المعدل الأصلي للربح. يتم الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في القيمة لاحقاً من خلال بيان الدخل الموحد ولا يجب أن ينتج عن رد خسائر الانخفاض في القيمة أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل ما كان يجب أن تكون عليه التكلفة المطفأة في حال لم يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الدليل الموضوعي يتضمن انخفاضا كبيرًا أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمار أقل من قيمته العادلة. يخضع تحديد ما إذا كان الانخفاض كبيرًا أو طويل الأمد إلى حكم مهني ويتم تقييمه لكل استثمار بشكل منفرد.

وعندما يكون هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسارة المتراكمة التي تم قياسها كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية بعد خصم خسارة الانخفاض في القيمة لتلك الاستثمارات والمسجلة مسبقاً في بيان الدخل الموحد، يتم إلغاؤها من حقوق الملكية وتسجل في بيان الدخل الموحد. خسائر الانخفاض في القيمة في استثمارات في حقوق الملكية لا يتم ردها من خلال بيان الدخل الموحد بل تسجل الزيادة في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

انخفاض قيمة موجودات غير مالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك حدث أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية لأصل غير مالي قد انخفضت قيمتها. وفي ظل وجود مثل هذا المؤشر أو إذا كان هناك متطلب لفحص الانخفاض في القيمة سنويا، فإنه يتعين على المجموعة تقدير قيمة الاسترداد للأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) قيمة الاسترداد، فإن الأصل (أو وحدة توليد النقد) يعتبر مضمحلا ويخفض لقيمته القابلة للاسترداد.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للمتموّل، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم في تاريخ كل مركز مالي للموجودات للتأكد مما إذا كان هناك أي مؤشر لعدم وجود خسائر انخفاض في القيمة تم تسجيلها مسبقا والتي قد لا تكون موجودة في ذلك التاريخ، أو قد تكون انخفضت. في حال وجود مثل هذا المؤشر، فإنه يتم تقدير مبلغ الاسترداد وتعكس خسارة الانخفاض في القيمة السابقة فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الاسترداد للأصل من تاريخ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم رفع القيمة الدفترية إلى قيمة الاسترداد. ولا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة بسبب الارتفاعات اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية.

١٠/٤ الاستثمارات العقارية

تتألف الاستثمارات العقارية من مباني وموجودات أخرى ذات صلة تحتفظ بها المجموعة لتحصيل إيجارات و/أو يتوقع الاستفادة منها من خلال زيادة قيمة رأس المال. تسجل هذه الاستثمارات مبدئيًا بالتكلفة زائد جميع المصاريف التي يمكن أن تنسب إليها مباشرة. وتسجل الاستثمارات لاحقا بالقيمة العادلة. ويعاد قياس القيمة العادلة للاستثمارات عند تاريخ كل تقرير ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بيان التغير في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

وفي حالة الخسارة، يتم تسجيلها في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بالقدر الذي يكون فيه الاحتياطي متاحا من خلال الأرباح المسجلة مسبقا، وفي حال تجاوزت هذه الخسائر المبلغ المتاح باحتياطي القيمة العادلة بحقوق الملكية لاستثمار بعينه، يتم تسجيل فائض الخسائر في بيان الدخل الموحد ضمن خسائر إعادة التقييم غير المحققة بالاستثمارات.

عند حدوث أرباح مستقبلية، فإن الأرباح غير المحققة المرتبطة بالسنة الحالية يتم تسجيلها ببيان الدخل الموحد بالقدر الذي يتم به رد قيد الخسائر التي سبق تسجيلها ببيان الدخل الموحد ويتم تسجيل فائض الأرباح بحقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

يتم إلغاء الاعتراف عن الاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها نهائيا أو حينما يتم تحويلها إلى استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع عندما يكون الاستثمار العقاري خارج الخدمة مع عدم وجود أي منافع اقتصادية متوقعة من عملية الاستبعاد. يسجل أي ربح أو خسارة ناشئة من عملية استبعاد الاستثمار العقاري بالإضافة إلى احتياطيات القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد في سنة انتهاء عمره الإنتاجي أو استبعاده.

الاستثمارات العقارية المقتناة عن طريق الإجارة

تدرج الاستثمارات العقارية التي يحتفظ بها البنك كمستأجر مبدئيًا بالتكلفة. اختار البنك قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسارة لاحقة غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن "احتياطي القيمة العادلة للعقارات".

١١/٤ الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

التصنيف

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد كاستثمارات محتفظ بها للبيع إذا كان من المتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار الاستخدام خلال اثني عشر شهرًا، ويمكن التمديد في ظروف معينة إلى وقت لاحق بسبب أحداث خارجة عن سيطرة المجموعة وكان هناك دليل على أن المجموعة لا تزال ملتزمة بخطة بيع الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد.

مجموعة الاستبعاد هي مجموعة من الموجودات التي سيتم استبعادها، عن طريق البيع أو خلاف ذلك، معا كمجموعة في معاملة واحدة، والمطلوبات المرتبطة مباشرة بتلك الموجودات التي سيتم تحويلها في المعاملة.

إذا لم تعد معايير التصنيف كاستثمارات محتفظ بها للبيع مستوفاة، يتعين على الكيان أن يتوقف عن تصنيف الأصل (مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع ويجب قياس الأصل بقيمته الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع، ويتم تعديله عن أي استهلاك، أو إعادة تقييمات معترف بها أو كان يمكن الاعتراف بها لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع وكانت قيمته القابلة للاسترداد في تاريخ القرار اللاحق هو عدم بيعه.

يتم أولًا تخصيص أي خسائر انخفاض في القيمة على مجموعة استبعاد إلى الشهرة، ثم إلى الموجودات والمطلوبات المتبقية على أساس تناسبي، باستثناء أي خسارة مخصصة لموجودات مالية واستثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة، والتي لا يزال يتم قياسها وفقًا للسياسات المحاسبية الأخرى للمجموعة. ويتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عن التصنيف المبدئي على أنها محتفظ بها للبيع والأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم اللاحقة في بيان الدخل الموحد. لا يتم الاعتراف بأرباح تزيد عن أي خسائر تراكمية لانخفاض القيمة.

القياس

يتم قياس الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع وغيرها من الأدوات المالية بقيمتها الدفترية والقيمة العادلة أيهما أقل ناقصًا تكاليف البيع. يستمر قياس الأدوات المالية التي تكون موجودات غير متداولة و "محتفظ بها للبيع" وفقًا للسياسات المحاسبية المعلنة. عند تصنيف الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية على أنها محتفظ بها للبيع، يتم التوقف عن المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في وقت مثل هذا التصنيف كمحتفظ بها للبيع. لم يعد يتم إطفاء أو استهلاك الموجودات غير المالية (أي الموجودات غير الملموسة، والمعدات).

العمليات المتوقفة

العملية المتوقفة هي مكون من مكونات أعمال المجموعة، والعمليات والتدفقات النقدية منها يمكن تمييزها بوضوح عن بقية المجموعة وهي التي:

- تمثل خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛
- تكون جزء من خطة منسقة واحدة لاستبعاد خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛ أو
- تكون شركة تابعة تم اقتناؤها بغرض إعادة البيع.

يحدث التصنيف كعملية متوقفة عند الاستبعاد أو عند وفاء العملية بمعايير التصنيف على أنها محتفظ بها لغرض البيع، إن كان ذلك أسبق. عندما يتم تصنيف عملية كعملية متوقفة، يتم إعادة عرض بيان الدخل الموحد المقارن كما لو كانت العملية قد توقفت من بداية السنة المقارنة.

١٢/٤ الموجودات الثابتة

يتم عرض جميع الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصًا الاستهلاك المتراكم ومخصصات انخفاض القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المباشرة المرتبطة باقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو كأصل مستقل حسب اللازم وذلك عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق فيها.

يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية ذات الصلة. تقوم المجموعة باستهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
معدات	٣ - ٥
أثاث وتركيبات	٣ - ١٠
تحسينات المباني	٥ - ١٠
سيارات	٥

١٣/٤ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة قيمة برامج الحاسب الآلي والموجودات غير الملموسة التي تم تحديدها في عملية دمج أعمال. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة هي قيمتها العادلة في تاريخ الشراء. بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم أو أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة، إن وجدت.

تحتسب قيمة الإطفاء على أساس القسط الثابت لخفض تكلفة الموجودات غير الملموسة لقيمتها المتبقية على مدى أعمارها الافتراضية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	٣ - ١٠

١٤/٤ حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة

يقبل البنك الأموال من العملاء بغرض استثمارها بوصفه مضاربا وفقا لتقدير البنك وفيما يراه البنك مناسبا دون وضع أي قيود على مكان وكيفية وأغراض استثمار هذه الأموال. ويتم تصنيف هذه الأموال ببيان المركز المالي باعتبارها ضمن حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة.

يتم الاعتراف بحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار عند استلامها وتقاس مبدئيا بالتكلفة. وبعد التسجيل المبدئي، يتم قياس حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة المطفأة.

يتم تحديد توزيع أرباح الاستثمارات الممولة بشكل مشترك من قبل البنك وأرباح حاملي حسابات الاستثمار من قبل إدارة البنك في الحدود المسموح بها لتقاسم الأرباح وفقا للأحكام والشروط الخاصة بحسابات الاستثمار. ويتم قياس هذه الأرباح بعد رصد مخصصات الانخفاض في القيمة، إن وجدت. ويتم رصد مخصص الانخفاض في القيمة عندما ترى الإدارة حدوث انخفاض في القيمة الدفترية للموجودات الممولة من قبل حساب الاستثمار.

تدرج المصروفات الإدارية ذات الصلة بإدارة الأموال في نتائج المجمع المشترك.

١٥/٤ رأس المال والاحتياطي

قامت المجموعة بإصدار أسهم عادية مصنفة كأدوات حقوق ملكية. يتم الاعتراف بالتكاليف الخارجية الإضافية التي تعزى مباشرة إلى إصدارها في حقوق الملكية.

احتياطي آخر

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يجوز تحويل ما يصل إلى ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى احتياطي آخر كل عام حتى يعادل هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك.

١٦/٤ الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بدقة. يسجل الإيراد المكتسب من قبل المجموعة على النحو التالي:

الإيرادات من أنشطة التمويل

المرابحة

يتم الاعتراف بالأرباح المحققة من عمليات المرابحة عندما تكون الإيرادات قابلة للتحديد تعاقديا وقابلة للقياس على حد سواء عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بالدخل على أساس التناسب الزمني لفترة المعاملة. في الحالة التي تكون فيها الإيرادات من العقد غير قابلة للتحديد تعاقديا وغير قابلة للقياس، يتم الاعتراف بها عندما يكون تحققها مؤكد بشكل معقول أو عندما يتم تحققها بالفعل. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإجارة

يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس التناسب الزمني لفترة الإجارة. يتم استبعاد الإيرادات ذات الصلة بالأنشطة المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإيرادات من الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية

يتم الاعتراف بالإيرادات من الإيداعات الاستثمارية قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية بناءً على التناسب الزمني لفترة العقد على أساس المبالغ الرئيسية المودعة لدى تلك المؤسسات المالية ومعدلات الربح المتوقعة.

إيرادات الاستئجار

تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات من الاستئجار المحققة من عقارات وفقا لعقود الإيجار التي أبرمت بين المجموعة والمستأجرين على أساس مبدأ الاستحقاق على مدار فترة التعاقد.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام الأرباح.

إيرادات ناتجة من استثمارات في حقوق الملكية

تم شرح الإيرادات الناتجة من استثمارات في حقوق الملكية بالإيضاح ٨/٤.

إيرادات رسوم

يتم الاعتراف بالرسوم بشكل عام على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمة.

١٧/٤ منافع الموظفين

لائحة الاشتراكات المحددة

تقوم المجموعة برصد مخصص لاشتراكاتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقاً لقانون التقاعد، وتقوم بتحميل التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. وليس لدى المجموعة أي مطلوبات أخرى بالسداد بعد سداد هذه الاشتراكات. ويعترف بالاشتراكات عند استحقاقها.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة والتي تتفق مع القوانين التي تنطبق على المجموعة. ويتم احتساب الالتزام بناء على مرتب الموظف وعدد سنوات الخدمة في تاريخ المركز المالي. ويتم عرض مخصص مكافأة نهاية الخدمة ضمن بند المطلوبات الأخرى.

١٨/٤ المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة مطالبات حالية (قانونية أو استدلالية) ناشئة عن أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق خارج لموارد تمثل منافع اقتصادية للوفاء بتلك المطلوبات، وأن يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه المطلوبات بدقة.

١٩/٤ مطلوبات محتملة

تشمل المطلوبات المحتملة ضمانات، وخطابات الاعتماد، والتزامات المجموعة فيما يتعلق بوعود أحادية الجانب لشراء/بيع العملات ومبادلات معدل الربح وغيرها. وهي لا تشكل موجودات أو التزامات فعلية في بيان المركز المالي باستثناء الموجودات والالتزامات ذات الصلة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة على هذه الأدوات المالية المشتقة.

٢٠/٤ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك الوعود أحادية/ثنائية الجانب لشراء/بيع عملات، وعقود مبادلات معدل الربح، وخيارات عملة مسجلة بالقيمة العادلة. تسجل جميع أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة، وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات في بيان الدخل الموحد للسنة (صافي أرباح / (خسائر) صرف العملات الأجنبية).

٢١/٤ التقارير حول القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تشارك في الأنشطة التجارية التي قد تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة، التي يتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل الإدارة العليا لاتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائها، والتي يكون هناك معلومات مالية منفصلة متاحة عنها. يتم الإفصاح عن تقارير القطاعات في الإيضاح رقم ٣٠.

٢٢/٤ ضريبة الدخل

(أ) ضريبة الدخل الحالية

إن البنك خاضع لضريبة الدخل وفقا لقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ الخاص بإصدار لوائح ضرائب مركز قطر للمال والسارية اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٠. ويتم تحميل مصروف ضرائب الدخل ببيان الدخل الموحد.

(ب) ضريبة الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة، باستخدام طريقة المطلوبات في تاريخ الميزانية العمومية، على الخسائر الضريبية المدوّرة والفروقات المؤقتة الناشئة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية.

يتم الاعتراف بموجودات ضريبة الدخل المؤجلة على الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخسائر الضريبية المدوّرة فقط بالقدر الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون متاحا ويمكن على أساسه الاستفادة من الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

٢٣/٤ Zakah

يتحمل المساهمين الزكاة مباشرة. لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن مساهميها وفقاً للنظام الأساسي..

٥. استخدام التقديرات والأحكام

قامت الإدارة في إطار إعداد البيانات المالية الموحدة باستخدام أحكامها وتقديراتها لتحديد المبالغ المدرجة فيها. فيما يلي استخدام أهم الأحكام والتقديرات:

القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها
تستخدم المجموعة الأحكام والتقديرات الهامة لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها. يتم الإفصاح عن معلومات حول القيم العادلة للأدوات التي تم تقييمها باستخدام الافتراضات التي لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها في الإيضاح رقم ٢٨.

مخصصات لخسائر الائتمان

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية من الموجود المالي قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح ٥/٦/٢٦ لمزيد من المعلومات..

مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييما لقدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية واطمأنت إلى أن المجموعة لديها موارد تمكنها من مواصلة العمل في المستقبل القريب. فضلا عن ذلك، لم يرد إلى علم الإدارة أية شكوك جوهرية قد تؤثر على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية. ومن ثم، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٦. النقد والأرصدة لدى البنوك

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
النقد في الصندوق		**٣٥**	٣٥
أرصدة لدى بنوك (حسابات جارية)		**٢٥٧,٧١٦**	٣٨٧,٢٩٢
إيداعات لدى مؤسسات مالية		**٢,٧٠٩,٥٥٧**	١,٩٨٤,٨٨٣
مخصص انخفاض القيمة	٥/٦/٢٦	**(٤,٣٧١)**	(٣,٧٢١)
		٢,٩٦٢,٩٣٧	٢,٣٦٨,٤٨٩
يخصم: نقد وأرصدة لدى البنوك يزيد أجل استحقاقها عن ٩٠ يومًا		**(١,٠٧٤,٤٦٦)**	(٣٨٣,٠٤٣)
يضاف: مخصص انخفاض القيمة (غير نقدي)		**٤,٣٧١**	٣,٧٢١
النقد وما في حكمه		**١,٨٩٢,٨٤٢**	١,٩٨٩,١٦٧

تمثل الإيداعات لدى مؤسسات مالية الإيداعات ما بين البنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة واستثمارات إسلامية أخرى.

٧. استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
استثمارات في صكوك		**١٠٠,٤٠٩**	١٧٢,٥٣٦
إيرادات مستحقة		**١,٠٩٠**	١,٣٦١
علاوات غير مطفأة، بالصافي		**٤٥٥**	١,٢٠٢
مخصص انخفاض القيمة	٥/٦/٢٦	**(١,٢٨٨)**	(٨٦٩)
		١٠٠,٦٦٦	١٧٤,٢٣٠

٨. موجودات تمويلية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
تمويل مرابحة		**٣١٠,٦٢٥**	٤٢٣,٤١٦
مبيعات استثمارات مؤجلة		**٩٠,٠٨٧**	٩٠,٠٨٧
أخرى		**٤٩,٩٧٣**	٣٦,٣٠٨
إجمالي الموجودات التمويلية		**٤٥٠,٦٨٥**	٥٤٩,٨١١
ربح مؤجل		**(٢٣,٤٨٧)**	(٨,٧٢٣)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية	٥/٦/٢٦	**(٣٣٨,٨١١)**	(٣٣٦,٣٦٣)
صافي الموجودات التمويلية		**٨٨,٣٨٧**	٢٠٤,٧٢٥

خلال السنة، تحمل البنك خسارة بمبلغ لا شيء ريال قطري (٢٠٢٢: ١,٥ مليون ريال قطري) لسداد موجود تمويلي قبل موعده بمبلغ لا شيء ريال قطري (٢٠٢٢: ٩,١ مليون ريال قطري).

٩. استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	١/٩	**١,٦٤١,٣٣١**	٩٥٨,٣١٢
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**٤٢٤,٩٧٨**	٤٢٦,٠٢٧
		٢,٠٦٦,٣٠٩	١,٣٨٤,٣٣٩

٩/١ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
استثمارات من نوع حقوق الملكية	**٧٩,٣٨٥**	٩٩,٤٥٨
استثمارات من نوع الصكوك *	**١,٥٦١,٩٤٦**	٨٥٨,٨٥٤
	١,٦٤١,٣٣١	٩٥٨,٣١٢

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، سجل البنك احتياطي القيمة العادلة بالموجب بمبلغ ٢٦.٦ مليون ريال قطري (للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: قيمة عادلة بالسالب بمبلغ ١٤.٧ مليون ريال قطري) تتعلق باستثمارات في صكوك. تم رهن استثمارات صكوك بقيمة اسمية قدرها ١٤٧.٨ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ١٤٧.٨ مليون ريال قطري) وقيمة عادلة قدرها ١٥٣.٣ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ١٥٠.٣ مليون ريال قطري) كضمان للالتزامات تمويل بنكية بقيمة ١.٩ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ١.٩ مليون ريال قطري) للمجموعة.

فيما يلي الحركة في الاستثمارات في حقوق الملكية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي	
في بداية السنة	**٩٥٨,٣١٢**	**٤٢٦,٠٢٧**	**١,٣٨٤,٣٣٩**		٢٨٥,٧٥٦	١٢١,٧٩٨	٤٠٧,٥٥٤	
إضافات:								
الصكوك، بالصافي	**٧٠٤,٩٦٦**	**-**	**٧٠٤,٩٦٦**		٦٦٩,٧٩٩	-	٦٦٩,٧٩٩	
الاستثمار في أسهم حقوق ملكية	**٨,٩١٨**	**١١٥,١٥٢**	**١٢٤,٠٧٠**		٨,٣٧٢	٣٢٧,٧٧٧	٣٣٦,١٤٩	
استبعاد	**-**	**(١٢٨,٩١٦)**	**(١٢٨,٩١٧)**		(٥,٨١٧)	-	(٥,٨١٧)	
مخصص انخفاض القيمة	**(١,٨٧٤)**	**-**	**(١,٨٧٤)**		٢.٢	-	٢.٢	
تعديلات القيمة العادلة	**(٢٨,٩٩١)**	**١٢,٧١٥**	**(١٦,٢٧٦)**		-	(٢٣,٥٤٨)	(٢٣,٥٤٨)	
في نهاية السنة	**١,٦٤١,٣٣١**	**٤٢٤,٩٧٨**	**٢,٠٦٦,٣٠٩**		٩٥٨,٣١٢	٤٢٦,٠٢٧	١,٣٨٤,٣٣٩	

٩/٢ الربح من استبعاد استثمارات في حقوق ملكية

خلال السنة، استبعد البنك استثماراته في أسهم حقوق ملكية بقيمة إجمالية قدرها ١٢٨.٩ مليون ريال قطري، واعترف بأرباح من استبعاد هذه الاستثمارات بقيمة ٧.٤ مليون ريال قطري.

الأرباح من الاستثمارات في الأسهم أعلاه ناتجة عن استثمارات في أسهم حقوق ملكية الخاصة كجزء من نموذج أعمال البنك.

١٠. استثمارات عقارية

يلخص الجدول أدناه الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
في بداية السنة	**٢٢٥,٣٦٨**	٢٢٦,٣٦٨
إضافات خلال السنة	**٢٥,٠٠٠**	-
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	**١٣,٨٩٤**	(١,٠٠٠)
في نهاية السنة	**٢٦٤,٢٦٢**	٢٢٥,٣٦٨

خلال سنة ٢٠٢١، أبرم البنك اتفاقية إجارة منتهية بالتملك مع أحد البنوك المحلية للاستحواذ على مبنى اللولو هايبر ماركت بالمسيلة، وقد تم لاحقاً تأجير العقار من الباطن إلى طرف ثالث. وفي إطار هذه المعاملة، قامت المجموعة بتسجيل استثمارات عقارية بمبلغ ٢٣٩.٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٢١٤.٤ مليون ريال قطري) في ميزانيتها العمومية، بينما سجلت إيرادات الإيجار بمبلغ ١٧.٩ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ١٧.١ مليون ريال قطري) ومصروفات الإجارة بمبلغ ٠.٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٥.٥ مليون ريال قطري) في بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١١. موجودات ثابتة

	معدات	أثاث وتركيبات	سيارات	موجودات حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:						
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	**١٨,١٥٨**	**١١,٩٣٠**	**٩١٣**	**١٠,٤٩٢**	**١٢٠**	**٤١,٦١٣**
إضافات	**٥١٠**	**٢٥٠**	**١٦٠**	**-**	**٣٧٦**	**١,٢٩٦**
محول من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	**-**	**٥١**	**-**	**-**	**(١٢٠)**	**(٦٩)**
تعديلات	**١٩**	**-**	**(٣٣)**	**(٧٨)**	**-**	**(٩٢)**
استبعادات	**(١٦,٥٧٣)**	**(٨)**	**(١٧٠)**	**-**	**-**	**(١٦,٧٥١)**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢,١١٤**	**١٢,٢٢٣**	**٨٧٠**	**١٠,٤١٤**	**٣٧٦**	**٢٥,٩٩٧**
الاستهلاك المتراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	**(١٦,٦٦٧)**	**(٦٠١)**	**(٣٣٥)**	**(٢,٤٤٨)**	**-**	**(٢٠,٠٥١)**
مصروف الاستهلاك	**(٥٩٦)**	**(٢,٤٣٥)**	**(٢٤٩)**	**(١,٩٢٩)**	**-**	**(٥,٢٠٩)**
تعديلات	**(٢٨)**	**-**	**٣٣**	**-**	**-**	**٥**
استبعادات	**١٦,٥٧١**	**٧**	**٧٦**	**-**	**-**	**١٦,٦٥٤**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**(٧٢٠)**	**(٣,٠٢٩)**	**(٤٧٥)**	**(٤,٣٧٧)**	**-**	**(٨,٦٠١)**
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١,٣٩٤**	**٩,١٩٤**	**٣٩٥**	**٦,٠٣٧**	**٣٧٦**	**١٧,٣٩٦**
التكلفة:						
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	١٩,٣٣٥	٢٧,٤٢٨	٩٠٣	١٠,٤٩٢	-	٥٨,١٥٨
إضافات	١,٦٩٥	١١,٩٢٢	٣٩٠	-	١٢٠	١٤,١٢٧
استبعادات	(٢,٨٧٢)	(٢٧,٤٢٠)	(٣٨٠)	-	-	(٣٠,٦٧٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٨,١٥٨	١١,٩٣٠	٩١٣	١٠,٤٩٢	١٢٠	٤١,٦١٣
الاستهلاك المتراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٢	(١٨,٩٧٥)	(٢٧,٤٠٩)	(٢١٣)	(٣٥٠)	-	(٤٦,٩٤٧)
مصروف الاستهلاك	(٥٣٤)	(٦٠٣)	(٢٤٠)	(٢,٠٩٨)	-	(٣,٤٧٥)
استبعادات	٢,٨٤٢	٢٧,٤١١	١١٨	-	-	٣٠,٣٧١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	(١٦,٦٦٧)	(٦٠١)	(٣٣٥)	(٢,٤٤٨)	-	(٢٠,٠٥١)
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١,٤٩١	١١,٣٢٩	٥٧٨	٨,٠٤٤	١٢٠	٢١,٥٦٢

١٢. موجودات غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التكلفة:		
في بداية السنة	**٣٦,٨٦٢**	٣٦,٣٨٧
إضافات خلال السنة	**١,٥٢٣**	٤٧٥
في نهاية السنة	**٣٨,٣٨٥**	٣٦,٨٦٢
الإطفاء		
في بداية السنة	**(٣٤,٩١١)**	(٣٣,٢١٤)
الإطفاء للسنة	**(٩٢٠)**	(١,٦٩٧)
في نهاية السنة	**(٣٥,٨٣١)**	(٣٤,٩١١)
صافي القيمة الدفترية		
في بداية السنة	**١,٩٥١**	٣,١٧٣
في نهاية السنة	**٢,٥٥٤**	١,٩٥١

١٣. موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

تتكون موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع من:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**٢٩٦,٧٨٨**	٢٩٥,٠٥٢
استثمارات في أدوات حقوق ملكية محتفظ بها للبيع	**٩٠,٥١٥**	١٠٨,٤٢٨
الإجمالي	**٣٨٧,٣٠٣**	٤٠٣,٤٨٠
مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**١١٢,٢٢٠**	١٤٩,٩٨٧

١/١٣ موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

١/١/١٣ موجودات ومطلوبات الهياكل العقارية

كجزء من أعماله، يدخل البنك من وقت لآخر في هياكل مختلفة للاستثمار بشكل غير مباشر في عقارات باستخدام شركات ذات غرض خاص بنية بيع جزء كبير منها للمستثمرين. وإلى أن يتوقف البنك عن سيطرته على تلك الشركات، يتم دمجها من قبل البنك كنتيجة لتطبيق قواعد محاسبة التوحيد في إطار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٣ الذي يقتضي توحيد الشركات ذات الغرض الخاص على أساس الجوهر الاقتصادي على الرغم من حقيقة أن الشركات ذات الغرض الخاص غير مملوكة من الناحية القانونية وليست مرتبطة قانونيًا بالبنك. إن تمويل هذه الشركات ذات الغرض الخاص المتعلقة بالعقارات لا رجوع فيه للبنك.

(أ) الهياكل العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية

في عام ٢٠١٩، دخل البنك في هيكل للاستثمار في عقارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية واستحوذ بشكل غير مباشر على ٩٧% من عقار ("فير فيو").

(ب) الهياكل العقارية بالمملكة المتحدة

في عام ٢٠١٧، دخل البنك في هيكلة للاستثمار بشكل غير مباشر للاستحواذ على ١٠٠٪ من عقارات في المملكة المتحدة ("هيكل عقارات المملكة المتحدة"). موّل البنك العقار جزئيًا من خلال عقد مرابحة مع خيار الاستحواذ على العقار المعني. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، باع البنك حصة بنسبة ٧١٪ من أصل ١٠٠٪ من هيكل عقارات المملكة المتحدة لمستثمريه.

تم توحيد النتائج المالية للهياكل العقارية أعلاه في هذه البيانات المالية الموحدة للبنك (راجع الإيضاح رقم ٢/١/١٣).

١/٢/١٣ تحليل موجودات / مطلوبات مجموعة الاستبعاد، ونتائجها وتدفقاتها النقدية

(أ) موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

تحليل موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد، التي تتضمن هياكل عقارية كما يلي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع			
موجودات مالية			
نقد وما في حكمه		**٢١,٠٤٧**	٢,٧٩٦
ذمم مدينة		**٦٠٥**	٢٤,٠٨٥
إجمالي الموجودات المالية		**٢١,٦٥٢**	٢٦,٨٨١
الموجودات غير المالية			
مخزون		**-**	١٧٥
استثمارات عقارية		**١٤٩,٢٧٢**	١٤١,٩٩٩
موجودات ثابتة		**-**	١٠,٢٩١
موجودات أخرى		**٢١٦,٣٧٩**	٢٢٤,١٣٤
إجمالي الموجودات غير المالية		**٣٦٥,٦٥١**	٣٧٦,٥٩٩
إجمالي موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		**٣٨٧,٣٠٣**	٤٠٣,٤٨٠
مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع			
مطلوبات مالية		**٨٤,٩٠٤**	٨٣,٢٦٣
مستحق لأطراف ذات علاقة	٢٤	**١٣,٧٢٣**	١٧,٧٧٩
مطلوبات مالية أخرى		**١٣,٥٩٣**	٤٨,٩٤٥
إجمالي مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		**١١٢,٢٢٠**	١٤٩,٩٨٧
صافي القيمة الدفترية		**٢٧٥,٠٨٣**	٢٥٣,٤٩٣

(ب) تحليل نتائج العمليات المتوقفة كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إيرادات	**٢٩,٨٢٦**	٣٢,٧٥٤
مصروفات	**(٣٥,٩٩٩)**	(٢٨,٩٥٧)
صافي الخسارة من العمليات المتوقفة	**(٦,١٧٣)**	٣,٧٩٧
المنسوبة إلى:		
- حاملي حقوق ملكية البنك	**(٨,٢٧٦)**	(٥,٢١٧)
- الحصص غير المسيطرة	**٢,١٠٣**	٩,٠١٤

(ج) تحليل التدفقات النقدية للعمليات المتوقفة كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
تدفقات نقدية تشغيلية	**٩,٠٦٠**	١٦,٣٤٢
تدفقات نقدية استثمارية	**(١٦,١٢١)**	(٦,٣٣١)
تدفقات نقدية تمويلية	**١٢,٣٨٨**	(١٤,٦٦٦)
	٥,٣٢٧	(٤,٦٥٥)

١٤. موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى من التالي:

	إيضاح	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٣**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
موجودات غير مالية أخرى			
مدفوعات مقدمة		**٢,٩٨٨**	٤,٠٨٦
إجمالي الموجودات غير المالية الأخرى		**٢,٩٨٨**	٤,٠٨٦
موجودات مالية أخرى			
ذمم مدينة أخرى		**٢٨,٢٤١**	٣٦,٥٦٨
دفعات مقدمة للاستثمارات		**١٠٢,٤٠١**	١٩٣,٣٩٨
مستحق من أطراف ذات علاقة	٢٤	**٩,١٠٠**	٩,١٠٠
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢٧/٢	**٢٥٧**	٣,٩٢٤
إيرادات مستحقة		**١,٨٦٢**	١,٥٠٠
مخصص لانخفاض القيمة		**-**	(١٢,٦٥٩)
إجمالي الموجودات المالية الأخرى		**١٤١,٨٦١**	٢٢١,٨٣١
إجمالي الموجودات الأخرى		**١٤٤,٨٤٩**	٢٢٥,٩١٧

١٥. مطلوبات تمويلية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ودائع وكالة معتمدة	**١,٧٤٧,٥٢٩**	٤٥٧,٤٣٥
تمويل مرابحة	**١١٥,٠٨٧**	٢٨٤,٦١٤
	١,٨٦٢,٦١٦	٧٤٢,٠٤٩

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم رهن استثمارات في صكوك بقيمة اسمية قدرها ١٤٧,٨ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٤٧,٨) خاصة بالمجموعة كضمان لالتزامات تمويل بنكي للمجموعة بقيمة ١٠٩ مليون ريال قطري.

١٦. مطلوبات أخرى

	إيضاحات	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٣**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مطلوبات غير مالية أخرى			
سلف وذمم دائنة أخرى		**٤٤,٦٩٣**	٣٨,٧٦٣
إيرادات غير محققة		**-**	١,٦٧٧
إجمالي المطلوبات غير المالية الأخرى		**٤٤,٦٩٣**	٤٠,٤٤٠
مطلوبات مالية أخرى			
ذمم دائنة		**٤,٥٦١**	١٢,٠١٢
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٢/٢٧	**٢٠,٢٤٢**	١٠,٦٩٤
مبالغ دائنة متعلقة بالموظفين		**٣١,٠٩٧**	٢٤,٤٧٩
توزيعات أرباح ومطالبات حقوق إصدار للمساهمين دائنة		**١٠,٦٦٩**	١٦,٧٣٤
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة الدفع		**٣٧,٩٦٧**	٧١,٧٨١
مخصص للتعرضات خارج الميزانية العمومية	٥/٦/٢٦	**-**	٥,٧٠٣
إجمالي المطلوبات المالية الأخرى		**١٠٤,٥٣٦**	١٤١,٤٠٣
إجمالي المطلوبات الأخرى		**١٤٩,٢٢٩**	١٨١,٨٤٣

١٧. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة

أ) حسب النوع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
حسابات لأجل	**٢,٨٠٩,٦٩٤**	٢,٧٣٤,٥٢٤
حسابات استثمار قصير الأجل	**٤,٤٨٨**	-
ربح دائن لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**١٢,٩١٣**	١٠,٤٠٥
	٢,٨٢٧,٠٩٥	٢,٧٤٤,٩٢٩

ب) حسب القطاع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أفراد	**٩٤,٤٣٩**	١٥٣,١٥٨
حكومي	**٢٠٥,٩٨٦**	١٩٩,٢٨١
شركات	**٢,٥٢٦,٦٧٠**	٢,٣٩٢,٤٩٠
	٢,٨٢٧,٠٩٥	٢,٧٤٤,٩٢٩

ج) حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة المستثمر فيها

	٣١ ديسمبر ٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
النقد وما في حكمه	**١,٤١٥,١٦٧**	١,٣٦٣,٢٢٥
الاستثمار في الصكوك	**٧٨٨,٥٩٤**	٥٩٧,٢٢٤
استثمارات في صناديق	**١٢٩,٦٨٢**	١٣٨,٥٩١
موجودات تمويلية	**٨٤,٢٧٤**	١٥٤,٢٤١
استثمارات حقوق ملكية واستثمارات أخرى	**٤٠٩,٣٧٨**	٤٩١,٦٤٨
	٢,٨٢٧,٠٩٥	٢,٧٤٤,٩٢٩

يعرض حساب صافي إيرادات البنك من المضاربة كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عائدات على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة في الربح قبل دخل البنك من المضاربة	**١٥٠,٥٧٧**	٩١,٥٧٨
توزيع العائد على حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة		
- العائد على حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**١٢٢,٣٠٧**	٨٥,٢١١
- المبلغ المتنازل عنه من البنك لصالح حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**١١,٤٥٥**	٤٧٥
- حوافز المضارب	**(٤٠,٧٩٢)**	(٣٣,٥٤٢)
إجمالي العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٩٢,٩٧٠**	٥٢,١٤٤
صافي دخل البنك من المضاربة	**٥٧,٦٠٧**	٣٩,٤٣٤

يتضمن احتساب العائد من موجودات المضاربة مخصصات المرحلة ٣ فقط، وقد تم استبعاد خسارة التسوية المبكرة لموجودات التمويل عند تحديد الإيرادات من موجودات المضاربة وفقًا لقرار هيئة الرقابة الشرعية للبنك. نظرًا لشروط حصص مشاركة الأرباح (وتكون في الغالب عند ٥٪ للمضارب و ٩٥٪ لحاملي حسابات الاستثمار حتى ١ أكتوبر ٢٠٢٣ وبعد ذلك تتغير إلى ٣٠٪ للمضارب و ٧٠٪ لحاملي حسابات الاستثمار) في اتفاقيات المضاربة ولغرض المواءمة مع معدلات الربح العامة بالسوق، قام البنك أحياناً بزيادة الإيرادات لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة بالتنازل لهم عن جزء من الحوافز. بلغ المبلغ المتنازل عنه ١١,٥ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٠,٤٨ مليون ريال قطري)، كما هو مبين بالجدول أعلاه.

١٨. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
المصرح به		
٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ريال قطري واحد للسهم	**٢,٥٠٠,٠٠٠**	٢,٥٠٠,٠٠٠
المصدر والمدفوع		
١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ريال قطري واحد للسهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي)	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
في بداية عام التقرير	**١,١٢٠,٠٠٠**	٧٠٠,٠٠٠
أسهم حقوق الملكية المصدرة	**-**	٤٢٠,٠٠٠
الأسهم المصدرة في	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠

في سنة ٢٠٢٢، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب في إصدار حقوق الأولوية وتم الاكتتاب في ٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي جديد أو بيعها في السوق وفقًا للإجراءات التنظيمية. أدى ذلك إلى زيادة رأس المال بمبلغ ٤٢٠ مليون ريال قطري وعلاوة الإصدار بمبلغ ٧٩,٨ مليون ريال قطري (صافي من المصاريف) بإجمالي ٤٩٩,٨ مليون ريال قطري.

احتياطي آخر

وفقاً للنّظام الأساسي للبنك، يجوز تحويل ما يصل إلى ١٠٪ من صافي ربح السنة إلى احتياطي آخر كل عام حتى يعادل هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك. خلال السنة، قام البنك بتحويل مبلغ ٩,٤ مليون ريال قطري إلى الاحتياطي الآخر (٢٠٢٢: لا شيء).

١٩. الدخل من الرسوم

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٣	**٢٠٢٢**
رسوم الإدارة	**٣٩,٤٦١**	٢٢,٤٣٦
رسوم الإيداع (يشمل رسوم التخارج)	**٢١,٤٧٤**	٤١,٧١٠
Bank transaction fees	**-**	٥٤٦
	٦٠,٩٣٥	٦٤,٦٨٢

٢٠. إيرادات أخرى

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٣	**٢٠٢٢**
إيرادات الإيجار من الاستثمار العقاري	**١٧,٨٩١**	١٧,٠٩٢
تكلفة التمويل	**(١٩٦)**	(٥,٩١١)
صافي إيرادات الإيجار من الاستثمار العقاري	**١٧,٦٩٥**	١١,١٨١
إيرادات متنوعة	**٦,٣١٦**	٩,٤٤٠
	٢٤,٠١١	٢٠,٦٢١

٢١. مصروفات تشغيلية أخرى

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٣	**٢٠٢٢**
خدمات مهنية	**١١,٨٩٦**	١٢,٤٢٢
مصروفات إيجار	**-**	٨٨٢
أخرى	**٩,١٦١**	٢٨,٤٦٠
	٢١,٠٥٧	٤١,٧٦٤

٢٢. العائد الأساسي / المخفف للسهم

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بناء على صافي الخسارة المنسوبة لمساهمي البنك والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٣	**٢٠٢٢**
الربح الأساسي والمخفف للسهم		
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك من العمليات المستمرة	**١٠٢,٦٦٤**	٨٠,٦٨٧
صافي الخسارة المنسوبة لمساهمي البنك من العمليات المتوقفة	**(٨,٢٧٦)**	(٥,٢١٧)
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك	**٩٤,٣٨٨**	٧٥,٤٧٠
إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	**١,١٢٠,٠٠٠**	٩٧٠,١٧٤
الربح الأساسي والمخفف للسهم من العمليات المستمرة - ريال قطري	**٠.٠٩١**	٠.٠٨٣
الخسارة الأساسية والمخففة للسهم من العمليات المتوقفة - ريال قطري	**(٠.٠٠٧)**	(٠.٠٠٥)
الربح الأساسي والمخفف للسهم - ريال قطري	**٠.٠٨٤**	٠.٠٧٨
تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بالآلاف على النحو التالي:		
الأسهم العادية المؤهلة في بداية السنة	**١,١٢٠,٠٠٠**	٧٠٠,٠٠٠
تأثير اصدار حقوق الأولوية	**-**	٢٧٠,١٧٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية للسنة	**١,١٢٠,٠٠٠**	٩٧٠,١٧٤

٢٣. مطلوبات محتملة

لدى المجموعة المطلوبات المحتملة التالية في نهاية السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة	**١**	٥,٥٥٢
	١	٥,٥٥٢

المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مبينة في الإيضاح رقم ٢/٢٧.

٢٤. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لدى طرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ مهم على الطرف الآخر في صنع القرارات المالية والتشغيلية.

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المالكين المهمين والكيانات التي تمارس عليها المجموعة والمالكين نفوذا مهما، وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا بالمجموعة، وأفراد العائلة المقربين، والكيانات التي يملكونها أو يسيطرون عليها والشركات الزميلة والشركات التابعة..
فيما يلي أرصدة ومعاملات فيما يخص الأطراف ذات العلاقة التي اشتملت عليها البيانات المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	شركات زميلة	**أخرى***	**الإجمالي**
أ) بيان المركز المالي الموحد كما في			
موجودات تمويلية	**٧,١٣٨**	**-**	**٧,١٣٨**
موجودات أخرى	**-**	**٩,١٠٠**	**٩,١٠٠**
أرصدة العملاء	**-**	**٢٢,٠٠٦**	**٢٢,٠٠٦**
مطلوبات محتفظ بها للبيع	**١٣,٧٢٣**	**-**	**١٣,٧٢٣**
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية			
إيرادات من موجودات تمويلية	**١,١٢٧**	**-**	**١,١٢٧**
توزيعات الأرباح وإيرادات أخرى	**٢,٣٣٠**	**-**	**٢,٣٣٠**
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية	**(١٠,٠١٢)**	**-**	**(١٠,٠١٢)**
مصاريف تشغيلية أخرى	**-**	**(١,٣٤٠)**	**(١,٣٤٠)**
ج) أدوات خارج الميزانية كما في الأصول تحت الإدارة	**-**	**٩٣,١٧٣**	**٩٣,١٧٣**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
	شركات زميلة	**أخرى***	**الإجمالي**
أ) بيان المركز المالي الموحد كما في			
موجودات تمويلية	١٣,٧٩٠	-	١٣,٧٩٠
موجودات أخرى	-	٩,١٠٠	٩,١٠٠
أرصدة العملاء	-	١٠,٢١٨	١٠,٢١٨
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٧,٧٧٩	-	١٧,٧٧٩
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية			
إيرادات من موجودات تمويلية	٢٩٥	-	٢٩٥
توزيعات الأرباح وإيرادات أخرى	٢,٦١٤	-	٢,٦١٤
رد مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية	(١٨,٧٢٤)	-	(١٨,٧٢٤)
مصاريف تشغيلية أخرى	(١٣,٧٢٣)	(١,٢٩٩)	(١٥,٠٢٢)
ج) أدوات خارج الميزانية كما في الأصول تحت الإدارة	-	١٤١,٤٨٢	١٤١,٤٨٢

* تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف المنتسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

تعرض مكافآت كبار موظفي الإدارة كالتالي:

	للسنة المنتهية في	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مكافآت كبار موظفي الإدارة العليا		
كبار موظفي الإدارة العليا	**١٢,٢١٧**	١٣,٠٤٥
أعضاء لجنة الرقابة الشرعية	**٤٦٠**	٤٨٠
	١٢,٦٧٧	١٣,٥٢٥

كان بدل حضور اجتماعات مجالس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمبلغ لا شيء ريال قطري (٢٠٢٢: ٠,٧٠ مليون ريال قطري).

٢٥. الزكاة

يتحمل المساهمون دفع الزكاة مباشرة. ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين وفقاً للنظام الأساسي.

٢٦. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١/٢٦ تعريف وتصنيف الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والارصدة لدى البنوك واستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات تمويلية وذمم مستحقة من عملاء البنك واستثمارات في حقوق ملكية وموجودات مالية أخرى وتتضمن المطلوبات المالية أرصدة العملاء والمستحق للبنوك ومطلوبات مالية أخرى. كما تتضمن الأدوات المالية الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة المدرجة ضمن بنود خارج بنود المركز المالي.

يفسر الإيضاح رقم ٤ السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإثبات والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

٢/٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو يمكن دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين أطراف مشاركة في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لكل استثمار بشكل فردي وفقا لسياسات التقييم المتبعة من قبل المجموعة والمبينة بالإيضاح ٨/٤.

٣/٢٦ إدارة المخاطر

يرى بنك لشا أن قدرات إدارة المخاطر القوية هي الأساس في تقديم النتائج للعملاء والمستثمرين والمساهمين. إن المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة المجموعة. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إرساء ثقافة المخاطر وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر.

يجسد إطار عمل إدارة المخاطر في البنك روح المبادئ الأساسية التالية لإدارة المخاطر على النحو المبين في بازل ٣:

- المراقبة والرقابة الإدارية
- ثقافة المخاطر والملكية
- مخاطر الاعتراف والتقييم
- مراقبة الأنشطة وفصل المهام
- المعلومات والاتصالات
- رصد أنشطة إدارة المخاطر وتصحيح أوجه القصور.

٤/٢٦ إطار عمل المخاطر والحوكمة

تمثل آلية إدارة المخاطر في المجموعة جزءا لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة وتم إدراجها في جميع الممارسات والعمليات. إن أعضاء مجلس الإدارة (المجلس) وعدد من اللجان الفرعية لمجلس الإدارة بما في ذلك اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ولجان الإدارة والإدارة العليا والمدراء الرئيسيين جميعهم يساهمون في الإدارة الفاعلة للمخاطر على مستوى المجموعة.

يناط بلجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية تنفيذ سياسات وإرشادات وحدود إدارة المخاطر والتأكد من أن مراقبة العمليات مفعلة. يقدم قسم إدارة المخاطر مراقبة مستقلة لكل من المجلس ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والعمل عن قرب مع الوحدات الاستثمارية التي بدورها تمتلك وتدير المخاطر.

٥/٢٦ مخاطر الاستثمار

يتم تحديد Investment risks are identified and assessed via extensive due diligence activities conducted by the respective مخاطر الاستثمارات وتقييمها من خلال إجراء دراسات نافية للجهالة مكثفة عن طريق الأقسام الاستثمارية ذات العلاقة. تعتبر استثمارات المجموعة في الحصص الخاصة بشكل بديهي استثمارات في أسواق لا تمتاز بالسيولة وهي عادة في الأسواق الصاعدة. وتكون هذه الاستثمارات بشكل عام غير قابلة للتحوط ولا تخضع للتسييل السريع. وبالتالي فإن المجموعة تسعى للحد من مخاطرها من خلال استخدام وسائل مباشرة. يتم ممارسة إدارة المخاطر بعد عملية الاستثمار بالنسبة للاستثمارات في أسهم الملكية الخاصة وذلك بصفة جوهرية من خلال التواجد في مجلس الإدارة للشركة المستثمر فيها وذلك خلال الفترة الزمنية لاستثمارات أسهم الملكية الخاصة. تتم عملية مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وتقدم إلى لجنة إدارة الاستثمار من أجل مراجعتها. يتم التعامل مع المخاوف المرتبطة بالمخاطر والأداء من خلال قسم الاستثمار المسؤول عن إدارة الاستثمار وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الاستثمار.

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ألف ريال قطري)

٦/٢٦ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة رأس المال أو الربح المكتسب بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر الممكن قبولها من الأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة والتركيزات الجغرافية والصناعية عن طريق مراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة لتلك الحدود.

يظهر الجدول المبين أدناه الحد الأقصى للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان كبنود للمركز المالي.

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أرصدة لدى البنوك	٦	**٢٥٤,٠٧٤**	٣٨٣,٥٧١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦	**٢,٧٠٨,٨٢٨**	١,٩٨٤,٨٨٣
الاستثمار في الصكوك	٧ & ٩,١	**١,٦٦٢,٦١٢**	١,٠٣٣,٠٨٤
استثمار في صناديق استثمار		**٢٧٣,٤١٠**	٢٣٩,٧٣٥
موجودات تمويلية	٨	**٨٨,٣٨٧**	٢٠٤,٧٢٥
موجودات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	٢/١/١٣	**٢١,٦٥٢**	٣٦,٨٨١
موجودات مالية أخرى	١٤	**١٤١,٨٦١**	٢٢١,٨٣١
		٥,١٥٠,٨٢٤	٤,٠٩٤,٧١٠

إن الأوزان المرجحة الخاصة بكل سيناريو للاقتصاد الكلي على مستوى البنك تستند إلى مؤشرات دورة الائتمان (CCI)، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كانت عند ٦٥٪ للحالة الأساسية و ٣٠٪ لسيناريو الهبوط و ٥٪ لسيناريو الصعود (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٦٥٪ للحالة الأساسية، و٣٠٪ لسيناريو الهبوط، و٥٪ لسيناريو الصعود). وفي ظل التطور المتسارع للأوضاع، سيتم إعادة تقييم أي سيناريوهات إيجابية أو سلبية في حال تغيرت الظروف الحالية بشكل جوهري.

١/٦/٢٦ تركز المخاطر

إن المجموعة باعتبارها مشاركا نشطا في الأسواق المصرفية، لديها تركيزات جوهرية تتعلق بمخاطر الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كان لدى المجموعة أرصدة لدى ٩ بنوك كأطراف مقابلة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٧ بنوك) بمبالغ إجمالية تتجاوز ١٠٠ مليون ريال قطري. كان المبلغ الإجمالي لهذه الودائع ٢,٥٨٣ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢,١٤٧ مليون ريال قطري).

إن التوزيع الجغرافي لموجودات المجموعة المالية ذات مخاطر الائتمان موضح على النحو الآتي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قطر	**٢,٧٦٤,٧٨١**	٢,٧٠٨,٠٥٤
آسيا والشرق الأوسط	**١,٥٥٥,١٧٢**	٨٦٧,٧٠٥
أمريكا الشمالية	**٨٥,٠٦٣**	٦١,٧٤٩
أوروبا ومناطق أخرى	**٧٤٥,٨٠٨**	٤٥٧,٢٠٢
	٥,١٥٠,٨٢٤	٤,٠٩٤,٧١٠

إن توزيع الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية على حسب القطاع كالتالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
البنوك والخدمات المالية	**٣,٩٣٥,٠٨٦**	٣,٠٨١,٤٠٤
حكومي	**٤٥٧,٩٠٧**	٣٢٣,٧٣٣
العقارات	**٢٤٠,٥٢١**	١١٣,٠٧٩
خدمات العملاء	**٢٣٣,٦٦٣**	٣٩٢,٠٢٢
الإنشاءات	**٧,٣٧٨**	١٠,٨٣٨
أخرى	**٢٧٦,٢٦٩**	١٧٣,٦٣٤
	٥,١٥٠,٨٢٤	٤,٠٩٤,٧١٠

٢/٦/٢٦ جودة الائتمان

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ الى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١-٧ على ائتمان عامل، و٨ و٩ و١٠ تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل جودة الائتمان:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				٣١ December ٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
النقد وما في حكمه								
منتظمة (AAA إلى B-)	**٢,٩٦٣,٦٦٨**	**-**	**٣,٦٤٠**	**٢,٩٦٧,٣٠٨**	٢,٣٦٨,٥١٦	-	٣,٦٩٤	٢,٣٧٢,٢١٠
مخصص انخفاض القيمة	**(٧٣١)**	**-**	**(٣,٦٤٠)**	**(٤,٣٧١)**	(٢٧)	-	(٣,٦٩٤)	(٣,٧٢١)
صافي القيمة الدفترية	**٢,٩٦٢,٩٣٧**	**-**	**-**	**٢,٩٦٢,٩٣٧**	٢,٣٦٨,٤٨٩	-	-	٢,٣٦٨,٤٨٩
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة								
منتظمة (AAA إلى CCC)	**١٠١,٩٥٤**	**-**	**-**	**١٠١,٩٥٤**	١٧٥,٠٩٩	-	-	١٧٥,٠٩٩
مخصص انخفاض القيمة	**(١,٢٨٨)**	**-**	**-**	**(١,٢٨٨)**	(٨٦٩)	-	-	(٨٦٩)
صافي القيمة الدفترية	**١٠٠,٦٦٦**	**-**	**-**	**١٠٠,٦٦٦**	١٧٤,٢٣٠	-	-	١٧٤,٢٣٠
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة								
منتظمة (AAA إلى BBB)	**١,٥٧١,٥٠٧**	**-**	**-**	**١,٥٧١,٥٠٧**	٨٦٦,٥٤١	-	-	٨٦٦,٥٤١
مخصص انخفاض القيمة	**(٩,٥٦١)**	**-**	**-**	**(٩,٥٦١)**	(٧,٦٨٧)	-	-	(٧,٦٨٧)
صافي القيمة الدفترية	**١,٥٦١,٩٤٦**	**-**	**-**	**١,٥٦١,٩٤٦**	٨٥٨,٨٥٤	-	-	٨٥٨,٨٥٤
الموجودات التمويلية								
نتظمة (درجات ١ إلى ٦)	**٣٨,٠٠١**	**-**	**-**	**٣٨,٠٠١**	١٢٧,٦٦٧	-	-	١٢٧,٦٦٧
دون المستوى (درجة ٧)	**-**	**٨٧,٦٨٥**	**-**	**٨٧,٦٨٥**	-	١١٣,٤٥٩	-	١١٣,٤٥٩
غير منتظمة (درجة ٨ إلى ١٠)	**-**	**-**	**٣٠١,٥١٢**	**٣٠١,٥١٢**	-	-	٢٩٩,٩٦٢	٢٩٩,٩٦٢
	٣٨,٠٠١	**٨٧,٦٨٥**	**٣٠١,٥١٢**	**٤٢٧,١٩٨**	١٢٧,٦٦٧	١١٣,٤٥٩	٢٩٩,٩٦٢	٥٤١,٠٨٨
مخصص انخفاض القيمة	**(٦,٤١٤)**	**(٣٠,٨٨٥)**	**(٣٠١,٥١٢)**	**(٣٣٨,٨١١)**	(١,٤٠٠)	(٣٥,٠٠١)	(٢٩٩,٩٦٢)	(٣٣٦,٣٦٣)
صافي القيمة الدفترية	**٣١,٥٨٧**	**٥٦,٨٠٠**	**-**	**٨٨,٣٨٧**	١٢٦,٢٦٧	٧٨,٤٥٨	-	٢٠٤,٧٢٥
التزامات تمويلية وضمانات مالية								
منتظمة (درجات ١ إلى ٦)	**١**	**-**	**-**	**١**	٥,٥٥٢	-	-	٥,٥٥٢
	١	**-**	**-**	**١**	٥,٥٥٢	-	-	٥,٥٥٢
مخصص انخفاض القيمة	**-**	**-**	**-**	**-**	(٥,٧٠٣)	-	-	(٥,٧٠٣)

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات الإضافية المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ هي ٢٧,٢ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٢٧,٢ مليون ريال قطري).

موجودات التمويل التي تم إعادة التفاوض عليها

تتضمن أنشطة إعادة الجدولة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الجدولة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. موجودات التمويل المعاد جدولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بلغت قيمتها ٧٥,٨ مليون ريال قطري (٢٠٢٢: ٤٩,٢ مليون ريال قطري).

٣/٦/٢٦ الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. لم تكن هناك عقارات معاد حيازتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤/٦/٢٦ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد استثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/المُصدر مثل عدم مقدرة العميل/المُصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على منتج محدد ومدي تجاوزه لموعد استحقاقه.

٥/٦/٢٦ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي للمعلومات في ذات الوقت.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

- انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦
- التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
- التسهيلات متأخرة السداد بأكثر من ٣٠ يوما كما في تاريخ التقرير. ما لم تفند على أساس معلومات نوعية أخرى
- أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة تدل على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى تصنيف مخاطر ائتمان مختلف.

توليد مصطلح هيكل احتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويلات قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق وإبقاء العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه بتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويلات بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف المقابل الممول التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف المقابل الممول قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة، ما لم يتم دحضه على أساس معلومات كمية أخرى داعمة.
- تم التصنيف داخليا على أنه ٨ أو ٩ أو ١٠ المقابل لفئات هيئة تنظيم مركز قطر للمال، دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة، على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان الممول متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية - أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج المعلومات المستقبلية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغييرات في هذه العوامل للاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التمويلات العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم كلا من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبلية. أجرى البنك تحليل تاريخي وتعرف على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

هذه المتغيرات الاقتصادية وأثرها المرتبطة بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر تختلف حسب الأدوات المالية. كما تم تطبيق حكم الخبراء في هذه العملية. ويتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من توقعات صندوق النقد الدولي وبيانات الدول لدى صندوق النقد الدولي ومصادر أخرى معتمدة تقدم أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد على مدى السنوات الخمس المقبلة.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كان الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٣: ٢,٤٪ ، ٢٠٢٣: ١,٧٪).

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي المصطلحات الواردة في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (PD)
- الخسارة عند التعثر (LGD)
- التعرض عند التعثر (EAD)

يتم استخراج هذه المعايير من نماذج إحصائية مطورة داخليا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية الواردة بالوصف أعلاه.

إن تقديرات احتمالية التقصير هي تقديرات في تاريخ معين، تحتسب استنادا إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخليا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية وتدعمها بيانات تقييم ائتمان خارجية متى كانت متوفرة.

الخسارة عند التعثر هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تقوم المجموعة بتقديم معايير الخسارة عند التعثر بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات مقابل أطراف مقابلة متخلفة عن السداد. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر في الاعتبار قيمة الضمانات المتوقعة وتفترض المجموعة أن نسبة تخفيض الدين ضمانا للسداد مطبقة على الضمان وفقاً لهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يتضمن تقدير الخسارة عند التعثر

- معدل الاسترداد: تعريفه على أنه نسبة من قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الإضافية المصاحبة لها في وقت التخلف عن السداد. ويمكن أن يمثل أيضاً نسبة الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من المخاطر الائتمانية.
- سعر الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا تتحقق في يوم التخلف عن السداد معدلة حسب القيمة الزمنية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية.

بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				٣١ December ٢٠٢٢			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**الإجمالي**	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
النقد والأرصدة لدى البنوك								
الرصيد في ١ يناير	**٢٧**	**-**	**٣,٦٩٤**	**٣,٧٢١**	٦,٥١٦	-	٣,٦٦٤	١٠,١٨٠
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**٧٠٤**	**-**	**-**	**٧٠٤**	(٦,٤٨٩)	-	٣٠	(٦,٤٥٩)
شطب مخصص	**-**	**-**	**(٥٤)**	**(٥٤)**	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**٧٣١**	**-**	**٣,٦٤٠**	**٤,٣٧١**	٢٧	-	٣,٦٩٤	٣,٧٢١
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة								
الرصيد في ١ يناير	**٨٦٩**	**-**	**-**	**٨٦٩**	١,١١٨	-	-	١,١١٨
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**٤١٩**	**-**	**-**	**٤١٩**	(٢٤٩)	-	-	(٢٤٩)
الرصيد في نهاية السنة	**١,٢٨٨**	**-**	**-**	**١,٢٨٨**	٨٦٩	-	-	٨٦٩
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة								
الرصيد في ١ يناير	**٧,٦٨٧**	**-**	**-**	**٧,٦٨٧**	٧,٨٨٩	-	-	٧,٨٨٩
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**١,٨٧٤**	**-**	**-**	**١,٨٧٤**	(٢٠٢)	-	-	(٢٠٢)
الرصيد في نهاية السنة	**٩,٥٦١**	**-**	**-**	**٩,٥٦١**	٧,٦٨٧	-	-	٧,٦٨٧
موجودات تمويلية								
الرصيد في ١ يناير	**١,٤٠٠**	**٣٥,٠٠١**	**٢٩٩,٩٦٢**	**٣٣٦,٣٦٣**	١,٩٨٣	٩٦,٩٣٢	٣٠٤,٩٥٤	٤٠٣,٨٦٩
شطب مخصص	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	(٤,٦١١)	(٤,٦١١)
تقلبات العملات الأجنبية، (بالصافي)	**-**	**٦٠٨**	**-**	**٦٠٨**	-	(١,٥٢٠)	-	(١,٥٢٠)
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**٥,٠١٤**	**(٤,٧٢٤)**	**١,٥٥٠**	**١,٨٤٠**	(٥٨٣)	(٦٠,٤١١)	(٣٨١)	(٦١,٣٧٥)
الرصيد في نهاية السنة	**٦,٤١٤**	**٣٠,٨٨٥**	**٣٠١,٥١٢**	**٣٣٨,٨١١**	١,٤٠٠	٣٥,٠٠١	٢٩٩,٩٦٢	٣٣٦,٣٦٣
موجودات أخرى								
الرصيد في ١ يناير	**-**	**-**	**١٢,٦٥٩**	**١٢,٦٥٩**	-	-	١٢,٦٥٩	١٢,٦٥٩
شطب المخصص	**-**	**-**	**(١٢,٦٥٩)**	**(١٢,٦٥٩)**	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	-	-	١٢,٦٥٩	١٢,٦٥٩
أدوات خارج الميزانية خاضعة لمخاطر الائتمان								
الرصيد في ١ يناير	**٥,٧٠٣**	**-**	**-**	**٥,٧٠٣**	٨,١٢٨	٩٠	-	٨,٢١٨
مخصص انخفاض القيمة، بالصافي	**(٥,٧٠٣)**	**-**	**-**	**(٥,٧٠٣)**	(٢,٤٢٥)	(٩٠)	-	(٢,٥١٥)
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	٥,٧٠٣	-	-	٥,٧٠٣

٧/٢٦ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تعرف مخاطر السيولة بالخطر الناشئ من عدم توفر السيولة الكافية للمجموعة للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحقت. ويتمثل منهج المجموعة في إدارة السيولة في التأكد من توفر السيولة اللازمة في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحقت سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الصعبة بدون وقوع خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للتأثر سلبا.

تحصل إدارة الخزانة على المعلومات المتعلقة بوضع السيولة للموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالبنك وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحتفظ إدارة الخزانة بمحفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل لضمان الحفاظ على سيولة كافية لدى البنك بصفة عامة.

وتخضع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة إدارة الموجودات والالتزامات (ALCO) والتي تتولى أيضا استلام التقارير المتعلقة بوضع السيولة لدى البنك بشكل منتظم.

يلخص الجدول التالي التدفقات النقدية الخارجة غير المخصومة للمطلوبات المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عند الطلب	**١٢٩,٩٠٤**	٣١٠,٣١٧
أقل من ٣ أشهر	**١,٧٦٠,٨٠٦**	١,٧٢٢,٧٩٢
٣ إلى ٦ أشهر	**٥٨,٢٦٠**	-
٦ إلى ١٢ شهرا	**٥,١٧٦**	٤٤,٦٢٣
١ إلى ٥ سنوات	**٣,٢٦٩,١٨٣**	٢,١٠١,٠٨٨
الإجمالي	**٥,٢٢٣,٣٢٩**	٤,١٧٨,٨٢٠

يعرض الجدول أدناه تحليلا للموجودات والمطلوبات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرًا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
الموجودات المالية						
نقد وما في حكمه	**٢٥٤,١١٠**	**١,٦٣٤,٧١٧**	**٤٨٦,٠٦٨**	**٥١٣,٦٥٠**	**٧٤,٣٩٢**	**٢,٩٦٢,٩٣٧**
الاستثمار في الصكوك	**-**	**١٥٣,٨٣٦**	**٢٠١,٢٠٦**	**١٩٩,٣٦٨**	**١,١٠٨,٢٠٢**	**١,٦٦٢,٦١٢**
موجودات تمويلية	**٥,٩٧٧**	**٥,٩٨٤**	**٣٩,٠٩٢**	**٢٣,٤٣٧**	**١٣,٨٩٧**	**٨٨,٣٨٧**
الاستثمار في الصندوق	**-**	**٢٧٣,٤١٠**	**-**	**-**	**-**	**٢٧٣,٤١٠**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	**-**	**-**	**-**	**-**	**٥٠٤,٣٦٣**	**٥٠٤,٣٦٣**
موجودات مالية محتفظ بها للبيع	**٢١,٠٤٧**	**٦٠٥**	**-**	**-**	**-**	**٢١,٦٥٢**
موجودات مالية أخرى	**١٤١,٨٦١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١٤١,٨٦١**
إجمالي الموجودات المالية	**٤٢٢,٩٩٥**	**٢,٠٦٨,٥٥٢**	**٧٢٦,٣٦٦**	**٧٣٦,٤٥٥**	**١,٧٠٠,٨٥٤**	**٥,٦٥٥,٢٢٢**
المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة						
مطلوبات تمويلية	**-**	**٧٣٢,٣٠٩**	**-**	**-**	**١,١٣٠,٣٠٧**	**١,٨٦٢,٦١٦**
أرصدة العملاء	**١٢٩,٩٠٤**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١٢٩,٩٠٤**
مطلوبات مالية أخرى	**-**	**-**	**-**	**-**	**١٠٤,٥٣٦**	**١٠٤,٥٣٦**
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**-**	**٩٣٦,٧٨٧**	**٥٦,٧٢٨**	**١٣,٥٨٠**	**١,٨٢٠,٠٠٠**	**٢,٨٢٧,٠٩٥**
مطلوبات مالية محتفظ بها للبيع	**-**	**٢٧,٣١٦**	**-**	**-**	**٨٤,٩٠٤**	**١١٢,٢٢٠**
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**١٢٩,٩٠٤**	**١,٦٩٦,٤١٢**	**٥٦,٧٢٨**	**١٣,٥٨٠**	**٣,١٣٩,٧٤٧**	**٥,٠٣٦,٣٧١**
صافي فرق السيولة	**٢٩٣,٠٩١**	**٣٧٢,١٤٠**	**٦٦٩,٦٣٨**	**٧٢٢,٨٧٥**	**(١,٤٣٨,٨٩٣)**	**٦١٨,٨٥١**
صافي الفرق المتراكم	**٢٩٣,٠٩١**	**٦٦٥,٢٣١**	**١,٣٣٤,٨٦٩**	**٢,٠٥٧,٧٤٤**	**٦١٨,٨٥١**	
مطلوبات محتملة*	**-**	**-**	**١**	**-**	**-**	**١**

*المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مبينة بالإيضاح رقم ٢٧.

	عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرًا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						
الموجودات المالية						
نقد وما في حكمه	٣٨٧,٤٤٥	١,٦١٣,٤٨٠	٧٣,٤٤٧	٢٥٤,٨٠٠	٣٩,٣١٧	٢,٣٦٨,٤٨٩
الاستثمار في الصكوك	-	٩٢,٥٦٢	٢٨٤,٤٣٦	٢٩,٩٢٠	٦٢٦,١٦٦	١,٠٣٣,٠٨٤
موجودات تمويلية	٢,٨٩٦	١١٥,٢١٤	١,٤٧١	٦٧,٧٢٣	١٧,٤٢١	٢٠٤,٧٢٥
الاستثمار في الصندوق	-	٢٣٩,٧٣٥	-	-	-	٢٣٩,٧٣٥
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	-	-	٥٢٥,٤٨٥	٥٢٥,٤٨٥
موجودات مالية محتفظ بها للبيع	٢,٧٩٦	٢٤,٠٨٥	-	-	-	٢٦,٨٨١
موجودات مالية أخرى	٢٢١,٨٣١	-	-	-	-	٢٢١,٨٣١
إجمالي الموجودات المالية	٦١٤,٩٦٨	٢,٠٨٥,٠٧٦	٣٥٩,٣٥٤	٣٥٢,٤٤٣	١,٢٠٨,٣٨٩	٤,٦٢٠,٢٣٠
المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة						
مطلوبات تمويلية	-	٧٤٢,٠٤٩	-	-	-	٧٤٢,٠٤٩
أرصدة العملاء	٣١٠,٣١٧	-	-	-	-	٣١٠,٣١٧
مطلوبات مالية أخرى	-	-	-	-	١٤١,٤٠٣	١٤١,٤٠٣
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	٨٧٢,٧٠٢	-	٤٣,٦٥٧	١,٨٢٨,٥٧٠	٢,٧٤٤,٩٢٩
مطلوبات مالية لمجموعة الاستبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	٦٦,٧٢٤	-	-	٨٣,٢٦٣	١٤٩,٩٨٧
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٣١٠,٣١٧	١,٦٨١,٤٧٥	-	٤٣,٦٥٧	٢,٠٥٣,٢٣٦	٤,٠٨٨,٦٨٥
صافي فرق السيولة	٣٠٤,٦٥١	٤٠٣,٦٠١	٣٥٩,٣٥٤	٣٠٨,٧٨٦	(٨٤٤,٨٤٧)	٥٣١,٥٤٥
صافي الفرق المتراكم	٣٠٤,٦٥١	٧٠٨,٢٥٢	١,٠٦٧,٦٠٦	١,٣٧٦,٣٩٢	٥٣١,٥٤٥	
مطلوبات محتملة*	-	-	٥,٥٥٢	-	-	٥,٥٥٢

*المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مبينة بالإيضاح رقم ٢٧.

٨/٢٦ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. تصنف المجموعة التعرض لمخاطر السوق إلى استثمارات في شركات مدرجة وغير مدرجة.

١/٨/٢٦ مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي نتيجة احتمال تقلبات في معدلات الربح مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح محصور في التالي:

- إيداعات المجموعة لدى المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ "إيداعات لدى مؤسسات مالية")؛
- الصكوك الاستثمارية للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "استثمارات بالتكلفة المطفأة")؛
- استثمارات المرابحة للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ "موجودات تمويلية")؛ و
- التمويل المستلم من قبل المجموعة من مؤسسات مالية (التي تم تصنيفها كـ " مطلوبات تمويلية").

يوضح الجدول الآتي معدل الحساسية لتغير ١٠٠ نقطة أساس في معدلات الربح مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن تأثير الانخفاض في معدلات الربح من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	التغير في نقاط الأساس (+/-)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (+/-)
الموجودات			
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**٢,٧٠٥,١٨٦**	**١٠٠**	**٢٧,٠٥٢**
الاستثمار في الصكوك	**١,٦٦٢,٦١٢**	**١٠٠**	**١٦,٦٢٦**
استثمار في صناديق استثمار مدرجة بالقيمة العادلة	**٢٧٣,٤١٠**	**١٠٠**	**٢,٧٣٤**
موجودات تمويلية	**٨٨,٣٨٧**	**١٠٠**	**٨٨٤**
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة			
مطلوبات تمويلية	**١,٨٦٢,٦١٦**	**١٠٠**	**(١٨,٦٢٦)**
مطلوبات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**٨٤,٩٠٤**	**١٠٠**	**(٨٤٩)**
حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	**٢,٨٢٧,٠٩٥**	**١٠٠**	**(٢٨,٢٧١)**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	التغير في نقاط الأساس (+/-)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (+/-)
الموجودات			
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١,٩٨١,١٦٢	١٠٠	١٩,٨١٢
الاستثمار في الصكوك	١,٠٣٣,٠٨٤	١٠٠	١٠,٣٣١
استثمار في صناديق استثمار مدرجة بالقيمة العادلة	٢٣٩,٧٣٥	١٠٠	٢,٣٩٧
موجودات تمويلية	٢٠٤,٧٢٥	١٠٠	٢,٠٤٧
المطلوبات وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة			
مطلوبات تمويلية	٧٤٢,٠٤٩	١٠٠	(٧,٤٢٠)
مطلوبات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	٨٣,٢٦٣	١٠٠	(٨٣٣)
حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢,٧٤٤,٩٢٩	١٠٠	(٢٧,٤٤٩)

٢/٨/٢٦ مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلبات قيمة الأدوات المالية، نتيجة التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على الأرصدة حسب العملة. يتم مراقبة الأرصدة بشكل منتظم للتأكد من المحافظة على الأرصدة ضمن الحدود الموضوعة.

يظهر الجدول أدناه قائمة بالعملات المرتبطة بالريال القطري وعليه فإن خطر العملة للمجموعة فيما يخص هذه العملات يعتبر ضئيلا.

	التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
العملة		
الدولار الأمريكي	**١,٥٨٣,٩٠٣**	١,٢٧٨,٣٧١
العملات المربوطة بالدولار الأمريكي	**١,٦٥١**	٣,٢٥٢

يعرض الجدول أدناه تأثير التغير بنحو ٥٪ في سعر صرف العملة، للعملات غير المرتبطة بالريال القطري مقابل الريال القطري، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الدخل الموحدة وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. إن تأثير النقص في أسعار العملات من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

	التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)		التأثير على صافي الربح (+/-)	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٣**	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
العملة				
الجنيه الإسترليني	**٣,٩٦٨**	٨,١٢٧	**١٩٨**	٤٠٦
اليورو	**(١,٧٤٣)**	٩٣,٧٣٢	**(٨٧)**	٤,٦٨٧
الدينار الكويتي	**٣٢**	٣٢	**٢**	٢

٣/٨/٢٦ مخاطر أسعار السلع الأولية

حيث أن المجموعة لا تحتفظ حاليا بأي محفظة سلع أولية للمتاجرة فيها فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار السلع.

٩/٢٦ مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل خطر وقوع خسارة بسبب فشل في النظام أو أدوات الضبط أو التلاعبات والأخطاء البشرية والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسمعة وعواقب قانونية وتشريعية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال أدوات ضبط مناسبة وتفعيل فكرة الفصل الوظيفي والفحص الداخلي والموازنة شاملا التدقيق الداخلي وفحص مدى الالتزام. تتولى دائرة إدارة المخاطر تسهيل إدارة مخاطر التشغيل بالبنك من خلال تسهيل عمليات تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر التشغيل.

١٠/٢٦ مخاطر التركزات

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون تلك الأنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يجعل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل متشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير مخاطر التركزات للتأثير النسبي في أداء المجموعة نتيجة للتطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي أو فرد مدين.

١١/٢٦ إدارة رأس المال

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من مدى التزام المجموعة بالمتطلبات التشريعية لرأس المال والتأكد من احتفاظ المجموعة بمعدلات رأسمالية صحية بحيث تدعم أنشطتها وترفع من القيمة للمساهمين.

وتدير المجموعة هيكلة رأس مالها وتقوم ببعض التعديلات لها في ظل التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطتها. وللحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال قد تقوم المجموعة بتعديل الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إرجاع رأس المال للمساهمين أو إصدار رأس مال جديد. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل عام. في إطار تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تطالب هيئة تنظيم مركز قطر للمال المجموعة بالحفاظ على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقا لما حددته القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية لسنة ٢٠١٥.

تنقسم مصادر رأس مال المجموعة إلى فئتين:

- الفئة الأولى من رأس المال، والتي تتضمن رأس المال العادي وعلاوة الإصدار والأرباح المدورة وحقوق الأقلية بعد الخصومات الخاصة بالشهرة والموجودات غير الملموسة وتعديلات تشريعية أخرى تتعلق ببنود داخل حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بطريقة مختلفة وذلك لغرض حساب كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية من رأس المال، والتي تتضمن احتياطي القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة على استثمارات في حقوق ملكية مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بالإضافة إلى احتياطيات فروق أسعار صرف العملات.

تتضمن الخصومات من رأس المال القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لم تدخل في التوحيد التشريعي، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وبنود تشريعية أخرى. يتم تحديد الموجودات الموزونة بحسب المخاطر على أساس متطلبات معينة لتعكس اختلاف مستويات المخاطر للموجودات وبنود خارج بيان المركز المالي.

إن سياسة المجموعة هو أن تحتفظ في جميع الأوقات بما يساوي أو يفوق متطلبات رأس المال كما حددت من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنة.
تم حساب معدل كفاية رأس مال المجموعة وفقا لإرشادات كفاية رأس المال (CAR) الصادرة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال على النحو الآتي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إجمالي الموجودات المخفضة بحسب المخاطر	**٦,٣٧٦,١٣٢**	٥,٦٠٤,٨٨٩
رأس المال	**١,١٢٠,٠٠٠**	١,١٢٠,٠٠٠
علاوة إصدار	**٨٠,٠٠٣**	٨٠,٠٠٣
احتياطيات أخري	**٩,٤٣٩**	-
أرباح مدورة / (خسائر متراكمة)	**٣٠,٢٠٦**	(٥٢,٣٨٣)
حصة غير مسيطرة	**(٩,٤٠٢)**	(١٢,٢١٦)
موجودات غير ملموسة	**(٢,٥٥٤)**	(١,٩٥١)
تعديلات أخرى	**١٢,٥٨٠**	١٨,٢٨١
إجمالي رأس المال وأرصدة الاحتياطي المؤهلة	**١,٢٤٠,٢٧٢**	١,١٥١,٧٣٤
إجمالي مصادر رأس المال كنسبة من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**%١٩,٤٥**	٪٢٠,٥٥

يخضع البنك للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بنسبة ١٢,٥٪ بما في ذلك نسبة رأس المال من المستوى ١ والمستوى ٢ وقدرها ٨٪ وهامش تحوط لرأس المال بنسبة ٢,٥٪ وهامش تحوط مؤقت لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP) بنسبة ٢,٠٪.

٢٧. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

١/٢٧ عقود مبادلة معدلات الربح

عقود المبادلات هي التزامات بمبادلة مجموعة واحدة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة عقود مبادلات الربح، تتبادل الأطراف المقابلة بصفة عامة مدفوعات أرباح ثابتة ومتغيرة بعملة واحدة دون مبادلة الأصل.

٢/٢٧ وعد أحادي الجانب بشراء/بيع عملات

إن الوعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات هي وعود إما بشراء أو بيع عملة معينة بسعر معين وبتاريخ في المستقبل. تتم المعاملات الفعلية في تواريخ تنفيذ الوعود عن طريق تبادل عروض الشراء/البيع وقبولها بين الأطراف المعنية. يُبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية لإدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة إلى جانب القيم الافتراضية حسب فترة الاستحقاق. إن القيم الافتراضية، التي تعطي مؤشرا على أحجام المعاملات القائمة في نهاية السنة، ليس بالضرورة أن تعكس مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية ومخاطر الائتمان والسوق التي يمكن تحديدها عن طريق القيمة العادلة للمشتقات.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الافتراضية	أقل من ٣ شهور	٣-١٢ شهرا
وعود أحادية الجانب بشراء / بيع عملات	٢٥٧	(٢٠,٢٤٢)	٩٩٥,١١٧	٩٩٥,١١٧	-
	٢٥٧	(٢٠,٢٤٢)	٩٩٥,١١٧	٩٩٥,١١٧	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	Positive fair value	Negative fair value	Notional amount	٣ Less than months	١٢ to ٣ months
وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات	٣,٩٢٤	(١٠,٦٩٤)	٤٤٣,٤٦٨	٣٢٧,٢٩٦	١١٦,١٧٢
	٣,٩٢٤	(١٠,٦٩٤)	٤٤٣,٤٦٨	٣٢٧,٢٩٦	١١٦,١٧٢

تم الاعتراف بربح / خسارة القيمة العادلة غير المحققة الناشئة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، غير أنه وفقا لمتطلبات مبادئ الشريعة يتم الاعتراف بالأرباح/الخسائر عند تنفيذ المعاملات/التسويات الفعلية.

٢٨. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتم المحاسبة عن الأدوات المالية للمجموعة بالتكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات في حقوق ملكية. وعلى النقيض، تمثل القيمة العادلة السعر الذي قد يتم تلقيه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وعليه يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية بطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. التعريف الذي تستند عليه القيمة العادلة هو الافتراض بأن المجموعة منشأة مستمرة دون أي نية أو اشتراط لتقليص نطاق عملياتها بشكل جوهري أو القيام بمعاملة بناء على شروط معاكسة. تشتمل طرق تحديد القيمة العادلة المقبولة بشكل عام على مرجع للأسعار المدرجة واستخدام تقنيات التقييم مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

تدرج القيمة العادلة

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة وفقا لمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كالتالي:

١) المستوى ١ من القياسات هو الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة.

٢) المستوى ٢ من القياسات هي طرق التقييم ذات المدخلات الجوهرية القابلة للرصد لأصل ما أو التزام ما، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقات الأسعار)، و

٣) المستوى ٣ من القياسات هو التقييم غير المعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد (أي: المدخلات غير القابلة للرصد). وتضع الإدارة حكمها في تصنيف الأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي حالة الاستعانة بالمدخلات القابلة للرصد التي تقتضي تسوية جوهرية عند قياس القيمة العادلة، فإن القياس المستخدم هو المستوى ٣.

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
استثمارات بالقيمة العادلة				
- من خلال حقوق الملكية	**١,٥٦١,٩٤٦**	**-**	**٧٩,٣٨٥**	**١,٦٤١,٣٣١**
- من خلال بيان الدخل	**٣,٢١٤**	**-**	**٤٢١,٧٦٤**	**٤٢٤,٩٧٨**
الاستثمار العقارية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة	**-**	**-**	**٢٦٤,٣٦٢**	**٢٦٤,٣٦٢**
الاستثمارات في صناديق المدرجة بالقيمة العادلة	**٧٨,٨٥٠**	**-**	**١٩٤,٥٦٠**	**٢٧٣,٤١٠**
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	**٢٦,٥٩٣**	**-**	**(١٥,٠٩٧)**	**١١,٤٩٦**
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها في بيان الدخل الموحد	**١,٥٥٦**	**-**	**٢٠,٩١٨**	**٢٢,٤٧٤**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
استثمارات بالقيمة العادلة				
- من خلال حقوق الملكية	٨٥٨,٨٥٤	-	٩٩,٤٥٨	٩٥٨,٣١٢
- من خلال بيان الدخل	٢,٦٨٧	-	٤٢٣,٣٤٠	٤٢٦,٠٢٧
استثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة	-	-	٢٢٥,٣٦٨	٢٢٥,٣٦٨
الاستثمارات في صناديق المدرجة بالقيمة العادلة	٧٧,٨٢١	-	١٦١,٩١٤	٢٣٩,٧٣٥
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	(١٩,٣٨٢)	-	-	(١٩,٣٨٢)
صافي الأرباح والخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد	(٢٠,٠٠١)	-	(٢٤,٣٧٦)	(٤٤,٣٧٧)

الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كما هو مبين في الإيضاح ٢٧ تنتمي إلى المستوى ٢ من تدرج القيمة العادلة.

تتساوى القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مع قيمتها الدفترية، وبالتالي فهي غير مدرجة في جدول تدرج القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ١٧٠,٧ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٨٤,٦ مليون ريال قطري) والتي تم اشتقاقها باستخدام المستوى ١ من تدرج القيمة العادلة.

تضمنت طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٢٠٢٢ للاستثمارات بالمستوى ٣ طريقة التدفقات النقدية المخصومة وطريقة السوق. ويلخص الجدول التالي المدخلات المستخدمة في طريقة التدفقات النقدية المخصومة:

	طريقة التقييم	المدخلات المستخدمة	معدل المدخلات ٢٠٢٣	معدل المدخلات ٢٠٢٢
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التدفقات النقدية المخصومة	معدل النمو	**١,٥% إلى ٣,٥%**	١,٥٪ إلى ٣,٥٪
		معدل الخصم	**١٣,٤% إلى ١٥,٤%**	١٢,٩٪ إلى ١٤,٩٪

الحركة في المستوى ٣ للأدوات المالية
يبين الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والمبلغ الختامي في استثمارات المستوى ٣ المسجلة بالقيمة العادلة:

	في ١ يناير ٢٠٢٣	إجمالي الأرباح / الخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد / بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	إضافات	المبيعات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
استثمارات في أسهم ملكية					
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**٩٩,٤٥٨**	**(٢٨,٩٩١)**	**٨,٩١٨**	**-**	**٧٩,٣٨٥**
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**٥٨٥,٢٥٤**	**٢٠,٩٢٠**	**١٣٩,٠٦٦**	**(١٢٨,٩١٦)**	**٦١٦,٣٢٤**
	٦٨٤,٧١٢	**(٨,٠٧١)**	**١٤٧,٩٨٤**	**(١٢٨,٩١٦)**	**٦٩٥,٧٠٩**

	في ١ يناير ٢٠٢٢	إجمالي الأرباح / الخسائر المدرجة في بيان الدخل الموحد / بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	إضافات	المبيعات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
استثمارات في أسهم ملكية					
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٩٦,٩٠٣	-	٨,٣٧٢	(٥,٨١٧)	٩٩,٤٥٨
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٢١,٧٩٨	(١١,٢٣٩)	٤٧٤,٦٩٥	-	٥٨٥,٢٥٤
	٢١٨,٧٠١	(١١,٢٣٩)	٤٨٣,٠٦٧	(٥,٨١٧)	٦٨٤,٧١٢

التحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

لم يكن هناك تحويلات بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: لا شيء).

٢٩. المعلومات القطاعية

لأغراض إدارية، فإن المجموعة لديها ثلاثة قطاعات أعمال واسعة على النحو المبين أدناه. تعرض قطاعات الأعمال منتجات وخدمات مختلفة ويتم إدارتها بشكل منفصل وفقا لهيكل إدارة المجموعة لإصدار التقارير الداخلية. تقوم الإدارة بالمراجعة الدورية للتقارير الداخلية التي تصدر عن كل قطاع من قطاعات الأعمال. يوضح الملخص التالي العمليات في كل قطاع من قطاعات أعمال المجموعة:

الاستثمارات البديلة

يتضمن قطاع أعمال الاستثمارات البديلة بالمجموعة الاستثمارات المباشرة في أعمال رأس المال الاستثماري وأسهم حقوق الملكية الخاصة. أعمال الاستثمارات البديلة مسؤولة بصفة أساسية عن اقتناء المساهمات الكبيرة أو الهامة بتمثيل في مجلس الإدارة في شركات مدارة بصورة جيدة وموجودات لها مراكز سوقية قوية وثابتة واحتمالات نمو وتوسع. يعمل الفريق كشركاء مع إدارة الشركة المستثمر فيها لتوفير القيمة من خلال تعزيز الأداء التشغيلي والمالي بغرض مضاعفة العائدات. يسعى هذا القطاع إلى فرص الاستثمار في قطاعات النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا، ولكنه يظل يتصيد كذلك عروض الاستثمارات المغرية خارج المناطق الجغرافية المشار إليها.

الأعمال المصرفية الخاصة

يشمل قطاع الأعمال المصرفية الخاصة بالمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وخدمات الخزينة وإدارة الاستثمارات. يستهدف قسم الخدمات المصرفية الخاصة المؤهلة عملاء من أصحاب الثروات الكبيرة ممن لديهم منتجات سوق متوافقة مع الشريعة والخدمات التي تلبي المتطلبات الشخصية، والأعمال التجارية والثروة. تتضمن الخدمات المقدمة من قسم الخدمات المصرفية الخاصة الاستشارات، وحسابات الودائع، والوساطة المالية والصناديق والاستثمارات، ومنتجات خزينة الفوركس، التمويلات النمطية البسيطة والمتخصصة، وخدمات النخبة. تقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات حسابات الودائع وحلول التمويل المتخصصة للشركات في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة على نطاق أوسع للقطاعات والتطبيقات التي توفرها حاليا البنوك الإقليمية. دائرة الخزانة تقدم استثمارات سائلة على المدى القصير ومنتجات العملات الأجنبية للعملاء من البنوك، واستخدام سيولة البنك وكذلك القيام بتطوير المنتجات وبلورة الأفكار في شكل تصورات.

أخرى

يشمل هذا القطاع استثمارات عقارية يحصل البنك منها على إيرادات إجارة. يتم أيضًا تراكم التكلفة ذات الصلة، بما في ذلك تكلفة التمويل للاستثمارات العقارية بهذا القطاع.

يتم تضمين المعلومات بشأن النتائج والموجودات والمطلوبات من كل قطاع وارد بالتقرير أدناه. يتم قياس الأداء على أساس أرباح القطاع قبل الضريبة، حسبما وردت في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل الإدارة.

موجودات ومطلوبات القطاعات

لا تتابع المجموعة قطاعات على أساس موجودات ومطلوبات القطاع ولا تمتلك معلومات مفصلة عنها. ونتيجة لذلك، لا يتم عرض إفصاح موجودات ومطلوبات القطاع في هذه البيانات المالية الموحدة.
فيما يلي المعلومات حول قطاعات التشغيل:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
الإيرادات				
إيرادات من موجودات تمويلية	١,١٢٥	١٠,٢٩٧	-	١١,٤٢٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	١٣٣,٠١٢	-	١٣٣,٠١٢
الربح من مطلوبات التمويل	-	(٥٥,٦٩٤)	-	(٥٥,٦٩٤)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	١,١٢٥	٨٧,٦١٥	-	٨٨,٧٤٠
إيرادات رسوم	٢٥,٠٨٨	٣٥,٨٤٧	-	٦٠,٩٣٥
توزيعات الأرباح	٤,١١٠	١٦,٧١٣	-	٢٠,٨٢٣
الربح من استثمارات الصكوك	-	٧٢,٥٩٧	-	٧٢,٥٩٧
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(٣,٠٤٧)	٨,٩١٦	-	٥,٨٦٩
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٧,٣٨٧	-	-	٧,٣٨٧
صافي أرباح/ (خسائر) صرف العملات الأجنبية	٤,٢١٣	٣,٤٥٥	-	٧,٦٦٨
إيرادات أخرى، بالصافي	١,٠٠٤	٥,٣١٢	١٧,٦٩٥	٢٤,٠١١
إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٣٩,٨٨٠	٢٣٠,٤٥٥	١٧,٦٩٥	٢٨٨,٠٣٠
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	(٩٢,٩٧٠)	-	(٩٢,٩٧٠)
إجمالي الدخل	٣٩,٨٨٠	١٣٧,٤٨٥	١٧,٦٩٥	١٩٥,٠٦٠
المصروفات				
تكاليف الموظفين	(٢,٣٢٠)	(٦٣,٧٥٦)	-	(٦٦,٠٧٦)
الاستهلاك والإطفاء	(١,٢٢٦)	(٤,٢٩٠)	(٦١٣)	(٦,١٢٩)
مصاريف تشغيلية أخرى	(٤,٢١١)	(١٥,٧٩٣)	(١,٠٥٣)	(٢١,٠٥٧)
إجمالي المصروفات	(٧,٧٥٧)	(٨٣,٨٣٩)	(١,٦٦٦)	(٩٣,٢٦٢)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٩,٧١١	(١١,٥٥١)	-	(١,٨٤٠)
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	-	٢,٧٠٦	-	٢,٧٠٦
صافي الدخل قبل ضريبة الدخل	٤١,٨٣٤	٤٤,٨٠١	١٦,٠٢٩	١٠٢,٦٦٤
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-
صافي الدخل من العمليات المستمرة	٤١,٨٣٤	٤٤,٨٠١	١٦,٠٢٩	١٠٢,٦٦٤
العمليات المتوقفة				
ربح من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	٤,١١٢	(١٠,٢٨٥)	-	(٦,١٧٣)
صافي الربح	٤٥,٩٤٦	٣٤,٥١٦	١٦,٠٢٩	٩٦,٤٩١

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
الإيرادات				
إيرادات من موجودات تمويلية	٣,٥١٦	٦,٣٤٦	-	٩,٨٦٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٢٩,٠٦٠	-	٢٩,٠٦٠
الربح من مطلوبات التمويل	-	(٦,٣١٦)	-	(٦,٣١٦)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٣,٥١٦	٢٩,٠٩٠	-	٣٢,٦٠٦
إيرادات رسوم	٢١,٧٣٥	٤٢,٩٤٧	-	٦٤,٦٨٢
توزيعات الأرباح	٢,١٠٤	١٣,٢٧٨	-	١٥,٣٨٢
الربح من استثمارات الصكوك	-	٣٠,٢٩٨	-	٣٠,٢٩٨
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(١٨,٩٨٩)	(٧,٩٠٩)	-	(٢٦,٨٩٨)
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	(١,٠٠٠)	-	-	(١,٠٠٠)
خسارة من استبعاد استثمارات صكوك	-	(١,٥٢٣)	-	(١,٥٢٣)
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	٢٥,٦٥٧	-	٢٥,٦٥٧
خسارة من التسوية المبكرة لموجودات تمويلية	(١,٥٠٨)	-	-	(١,٥٠٨)
صافي أرباح/ (خسائر) صرف العملات الأجنبية	(١,٣٦٧)	١٠,٨٣٤	-	٩,٤٦٧
إيرادات أخرى، بالصافي	٩,٤٢٨	١٢	١١,١٨١	٢٠,٦٢١
إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٣,٩١٩	١٤٢,٦٨٤	١١,١٨١	١٧٧,٧٨٤
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	(٥٢,١٤٤)	-	(٥٢,١٤٤)
إجمالي الدخل	١٣,٩١٩	٩٠,٥٤٠	١١,١٨١	١١٥,٦٤٠
المصروفات				
مصروفات من أنشطة غير مصرفية	(٢,١٧٤)	(٥٦,٦٤٣)	-	(٥٨,٨١٧)
تكاليف الموظفين	(١,٠٣٤)	(٣,٦٢١)	(٥١٧)	(٥,١٧٢)
استهلاك وإطفاء	(٨,٣٥٣)	(٣١,٣٢٣)	(٢,٠٨٨)	(٤١,٧٦٤)
إجمالي المصروفات	(١١,٥٦١)	(٩١,٥٨٧)	(٢,٦٠٥)	(١٠٥,٧٥٣)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٢١,٢٢٤	٤٠,١٥١	-	٦١,٣٧٥
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	-	٩,٤٢٥	-	٩,٤٢٥
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	٢٣,٥٨٢	٤٨,٥٢٩	٨,٥٧٦	٨٠,٦٨٧
مصروف ضريبة الدخل	-	-	-	-
صافي الربح من العمليات المستمرة	٢٣,٥٨٢	٤٨,٥٢٩	٨,٥٧٦	٨٠,٦٨٧
العمليات المتوقفة				
خسارة من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	-	٣,٧٩٧	-	٣,٧٩٧
صافي الربح	٢٣,٥٨٢	٥٢,٣٢٦	٨,٥٧٦	٨٤,٤٨٤

بنك لشا ذ.م.م. (عامة)
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ألف ريال قطري)

معلومات القطاعات الجغرافية

تقوم المجموعة حاليا بمراقبة عملياتها في سوقيين جغرافيين وهما دولة قطر ودول أخرى. يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة حسب القطاعات الجغرافية بناءً على الموقع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	قطر	دول أخرى	الإجمالي
الإيرادات			
إيرادات من موجودات تمويلية	١٠,٢٩٧	١,١٢٥	١١,٤٢٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٣٣,٠١٢	-	١٣٣,٠١٢
الربح من مطلوبات تمويلية	(٥٥,٦٩٤)	-	(٥٥,٦٩٤)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٨٧,٦١٥	١,١٢٥	٨٨,٧٤٠
إيرادات رسوم	٤٧,٤٠٧	١٣,٥٢٨	٦٠,٩٣٥
إيرادات توزيعات أرباح	٤,٣٦٧	١٦,٤٥٦	٢٠,٨٢٣
ربح من الاستثمارات في الصكوك	٢,٧٩٩	٦٩,٧٩٨	٧٢,٥٩٧
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٠٢٩	٤,٨٤٠	٥,٨٦٩
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٧,٣٨٧	-	٧,٣٨٧
صافي ربح من صرف العملات الأجنبية	٧,٦٦٨	-	٧,٦٦٨
إيرادات أخرى، بالصافي	٢٤,٠١١	-	٢٤,٠١١
إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار	١٨٢,٢٨٣	١٠٥,٧٤٧	٢٨٨,٠٣٠
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٩٢,٩٧٠)	-	(٩٢,٩٧٠)
إجمالي الدخل	٨٩,٣١٣	١٠٥,٧٤٧	١٩٥,٠٦٠
المصروفات			
مصروفات من أنشطة غير مصرفية			
تكاليف الموظفين	(٦٦,٠٧٦)	-	(٦٦,٠٧٦)
استهلاك وإطفاء	(٦,١٢٩)	-	(٦,١٢٩)
مصروفات تشغيلية أخرى	(٢١,٠٥٧)	-	(٢١,٠٥٧)
إجمالي المصروفات	(٩٣,٢٦٢)	-	(٩٣,٢٦٢)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	(١١,٥٥١)	٩,٧١١	(١,٨٤٠)
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	٢,٧٠٦	-	٢,٧٠٦
صافي الربح من العمليات المستمرة	(١٢,٧٩٤)	١١٥,٤٥٨	١٠٢,٦٦٤
العمليات المتوقفة			
ربح من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	٤,١١٢	(١٠,٢٨٥)	(٦,١٧٣)
صافي الربح	(٨,٦٨٢)	١٠٥,١٧٣	٩٦,٤٩١

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	قطر	دول أخرى	الإجمالي
الإيرادات			
إيرادات من موجودات تمويلية	٦,٣٤٦	٣,٥١٦	٩,٨٦٢
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٩,٠٦٠	-	٢٩,٠٦٠
الربح من مطلوبات تمويلية	(٦,٣١٦)	-	(٦,٣١٦)
صافي الدخل من الموجودات التمويلية	٢٩,٠٩٠	٣,٥١٦	٣٢,٦٠٦
إيرادات رسوم	٤٣,٩٣٤	٢٠,٧٤٨	٦٤,٦٨٢
إيرادات توزيعات أرباح	٤,٠٣٥	١١,٣٤٧	١٥,٣٨٢
ربح من الاستثمارات في الصكوك	١,٧٢٢	٢٨,٥٧٦	٣٠,٢٩٨
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(٧,٩٠٩)	(١٨,٩٨٩)	(٢٦,٨٩٨)
خسارة القيمة العادلة من إعادة قياس استثمارات عقارية	(١,٠٠٠)	-	(١,٠٠٠)
خسارة من استبعاد استثمارات صكوك	(١,٥٢٣)	-	(١,٥٢٣)
ربح من استبعاد استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٢٥,٦٥٧	-	٢٥,٦٥٧
خسارة من التسوية المبكرة لموجودات تمويلية	(١,٥٠٨)	-	(١,٥٠٨)
صافي خسارة من صرف العملات الأجنبية	٩,٤٦٧	-	٩,٤٦٧
إيرادات أخرى، بالصافي	٢٠,٦٢١	-	٢٠,٦٢١
إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار	١٢٢,٥٨٦	٤٥,١٩٨	١٦٧,٧٨٤
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٥٢,١٤٤)	-	(٥٢,١٤٤)
إجمالي الدخل	٧٠,٤٤٢	٤٥,١٩٨	١١٥,٦٤٠
المصروفات			
تكاليف الموظفين	(٥٨,٨١٧)	-	(٥٨,٨١٧)
استهلاك وإطفاء	(٥,١٧٢)	-	(٥,١٧٢)
مصروفات تشغيلية أخرى	(٤١,٧٦٤)	-	(٤١,٧٦٤)
إجمالي المصروفات	(١٠٥,٧٥٣)	-	(١٠٥,٧٥٣)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	٤١,١٣١	٢٠,٢٤٤	٦١,٣٧٥
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	٩,٤٢٥	-	٩,٤٢٥
صافي الربح من العمليات المستمرة	١٥,٢٤٥	٦٥,٤٤٢	٨٠,٦٨٧
العمليات المتوقفة			
خسارة من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	-	٣,٧٩٧	٣,٧٩٧
صافي الربح للسنة	١٥,٢٤٥	٦٩,٢٣٩	٨٤,٤٨٤